اتجاهات الرأي العام الليبي تجاه الفدرالية:

هل الفدرالية ضرورة أم التزام؟

أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
mabulgasem@yahoo.com

الملخص

تواجه ليبيا الجديدة بعد نجاح ثورة 17 فبراير والقضاء على نظام القذافي المباد جملة من الخيارات الآنية والإستراتيجية، ومن أمثلة ذلك خيار الفدرالية الذي يعتبر في هذا المرحلة مجرد إيديولوجية يطرحها بعض السياسيين والأكاديميين بخصوص مستقبل ليبيا السياسي والإداري، فليبيا عرفت منذ تاريخها القديم المركزية السياسية، نظرًا لتجانس سكانها وملائمة ظروفها البيئية المحيطة لخيار نظام الدولة البسيطة، وتتعلق إشكالية هذه الدراسة عمومًا بإثارة التساؤل التالي: كيف ولماذا تتبنى ليبيا الجديدة الفدرالية كخيار استراتيجي؟ وبناء على ذلك، فقد تم تطوير الفرضية التالية: "أن الرأي العام الليبي بعد نجاح ثورة 17 فبراير يتوقع أن يرفض الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا المستقبل" إذن فقد تم التعامل مع الفدرالية كمتغير تابع، واتجاهات الرأي العام الليبي نحو الفدرالية كمتغير مستقل، وبناء على الفرضية المثارة، عليه فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة: مفهوم وأبعاد الفدرالية، ليبيا بين المركزية واللامركزية السياسية، البيئة المحيطة وخيار المركزية واللامركزية السياسية في ليبيا الجديدة، اتجاهات الرأي العام نحو الفدرالية كخيار لليبيا الجديدة، وخاتمة الدراسة.

أن الطابع الامبيريقي لهذه الدراسة تطلب إعداد استبيان تم توزيعه على عينة تغطي مدينة الزاوية والمناطق المجاورة لها، حيث تم تسليم 500 استمارة، وكان معدل ردودها (ن=357) مناسبًا لإجراء تحليل إحصائي لفرضية الدراسة، ولقد تم ضبط العلاقة بين متغيري الدراسة، حيث تمت مراعاة إجابات المبحوثين من حيث: العمر، نوع الجنس، مكان الميلاد، مستوى التعليم، الدخل، المهنة، والوضع الاجتماعي، وبينما وصل معدل الذين لم يوافقوا على الفدرالية كخيار لليبيا الجديدة إلى ثلثي المستطلع أرائهم (67.%)، يلاحظ أن الذين يؤيدون الفدرالية لم يتعد 15.1% فقط.

وتتمشى عمومًا النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والفرضية المثارة، حيث رفض معظم أفراد العينة المستطلع آراؤهم الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا المستقبل، فالبلدان الفدرالية لم تتجاوز 10% من عدد دول عالمنا المعاصر، كما أن عشرين دولة فدرالية في العالم كانت في معظمها دول ذات سيادة وقررت أن تندمج سياسيًا مع احتفاظها بخصوصياتها، وبالتالي كانت الفدرالية خيارًا مناسبًا لها، لكن ليبيا دولة متجانسة دينيًا ولغويًا وعرقيًا، وبالتالي فأن خيار الفدرالية غير مناسب لها.

الكلمات الدالة: *ليبيا الجديدة، الفدرالية، الدولة البسيطة، نظام المعتقدات، الاتجاهات، الرأي العام، العوامل البيئية.*

المقدمة:

تواجه ليبيا الجديدة، بعد نجاح ثورة 17 فبراير، جملة من الخيارات والتحديات التكتيكية والإستراتيجية، فلقد صدر الإعلان الدستوري في 3 أغسطس 2011 حتى قبل أن يصدر إعلان تحرير التراب الليبي بالكامل في 23 أكتوبر 2011، الأمر الذي يعني حرص القيادات السياسية الليبية الجديدة على وضع رؤية واضحة المعالم لما ستؤول إليه ليبيا من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي المدى القريب تعمل ليبيا الجديدة على التعامل بجدية مع مشاكل الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية وغير ذلك من التحديات الآنية التي فرضتها البيئة المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة.

كما تواجه ليبيا الجديدة تحديات استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي، ومن أبرز تلك التحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات والقانون، وتتعامل كل من الرؤية "*Libyan Vision*" والإعلان الدستوري "*Constitutional Declaration*" مع مستقبل ليبيا الجديدة بشفافية لم يعرفها الشعب الليبي طيلة الأربعين سنة الماضية، وإذا كانت الرؤية تخاطب العالم الخارجي بخصوص ليبيا المستقبل، فإن الإعلان الدستوري يخاطب بدوره الشعب الليبي المتعطش لممارسة الحرية والديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات.

وطالما أن الإعلان الدستوري قد وضع خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي، فإن البعض يتساءل عن الشكل السياسي والإداري الذي ستتبناه ليبيا الجديدة، فليبيا كما نعلم مترامية الأطراف وقليلة السكان وكثيرة الثروات، وبالتالي ستكون مطمعًا للطامعين ما لم تُبْنَ على أسس سليمة، فالشعب الليبي متخوف من وجود حكومة مركزية متسلطة، نظرًا لمعاناته من الطغيان والتسلط طيلة العقود الأربعة الماضية، لكن ليبيا الجديدة لا تعاني فقط من قلة السكان، ولكنها تعاني أيضًا من معضلة أخرى خطيرة، وهي تدني معدل الزيادة السنوية للسكان الأمر الذي يعني استمرار وجود فراغ سكاني سيتم ملؤه من قبل البلدان المجاورة، وأن طرح تساؤلات من هذا القبيل تنقلنا للحديث عن منهجية هذه الدراسة، وهذا هو موضوع المحور القادم .

مشكلة الدراسة ومنهجيتها:

قد يعتقد البعض مخطئين أنه يمكن تطبيق نماذج وتجارب وقوالب سياسية وإدارية ناجحة في بلدانها على الدول حديثة الاستقلال السياسي.[1]
صحيح أن الدول المتقدمة قد سبقتنا إلى اكتشاف وتطوير نماذج سياسية واقتصادية ناجحة، وأن كل ذلك يُعَدُّ تراثًا إنسانيًا في المقام الأول والأخير، لكن ما تؤكد عليه أدبيات علم الإدارة العامة هو اختلاف الظروف البيئية المحيطة من بلد إلى آخر، بل ومن منطقة إلى أخرى في نفس البلد، وأن اختلاف الظروف البيئية

[1]- أن ما تطبقه بعض البلدان النامية الأكثر تقدمًا، مثل النمور الآسيوية لقاعدة الهندسة العكسية "*Reverse Engineering*" وما أدت إليه من تقدم دول جنوب شرق آسيا، لا يعني بالضرورة أن هذه الدول وغيرها ستنجح بنفس الكيفية عندما تتبنى تجارب البلدان المتقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية، فلكل دولة ظروفها البيئية المختلفة، وبالتالي لا يجب التسرع في تبني نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية جاهزة قد لا تتمشى وليبيا الجديدة.

المحيطة في ليبيا الجديدة يحتم علينا مجموعة من التساؤلات تعكس الإشكالية التي ستبحث فيها هذه الدراسة.[1]

إن عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها ليبيا الجديدة منذ قيام ثورة 17 فبراير تطرح جملة من التساؤلات المشروعة من قبل السياسيين والباحثين الليبيين وغير الليبيين، ومن أمثلة ذلك طرح أسئلة تتعلق بنمط العلاقة المستقبلية بين الحكومة المركزية من ناحية، ومناطق ليبيا المختلفة من ناحية أخرى، عليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في طرح جملة من التساؤلات تتعلق بالخيارات المطروحة للمفاضلة بين المركزية واللامركزية السياسية، وبالتالي يمكن بلورة الإشكالية في السؤال التالي: *كيف ولماذا تتبنى ليبيا الجديدة المركزية أو اللامركزية السياسية؟*

إن محاولة الإجابة على مثل هذا السؤال تقودنا للحديث عن فرضية هذه الدراسة.، وطالما أن الفرضية الجيدة تكون مشتقة من نظريات علمية يمكن من خلالها الوصف والشرح والتنبؤ بالمتغيرات ذات العلاقة، عليه فإنه يمكن بلورة الفرضية في الآتي: *"أن اتجاهات الرأي العام يتوقع أن تكون سلبية تجاه عملية تبني الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة."* وبينما يتم التعامل مع اتجاهات الرأي العام كمتغير مستقل، ويلاحظ أن الفدرالية سيتم التعامل معها كمتغير تابع، ويشير الشكل رقم (1) عمومًا إلى العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة.

إذن، فالرأي العام "Public Opinion" الذي يجسد بطبيعة الحال طبيعة الاتجاهات ونظام المعتقدات السائدة في المجتمع سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد مستويات المركزية واللامركزية التي تتطلبها عملية بناء ليبيا الجديدة، وبالتالي لن يكون هناك تقليد لنماذج ناجحة في دول أخرى، وأما فيما يتعلق بالمداخل والمناهج المطبقة في هذه الدراسة، فإنه يمكن القول إن المداخل البيئية، والنظم التاريخية تعتبر إلى جانب المناهج الوصفية والتحليلية، والمقارنة من أبرز الأدوات المنهجية التي سيتم الاستعانة بها لاختبار مصداقية فرضية الدراسة.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن اختبار صحة الفرضية المثارة سيتطلب إعداد استبيان يمكن التعرف من خلاله على اتجاهات عينة عمدية مختارة من المنطقة الغربية في ليبيا تجاه الفدرالية وغير ذلك من القضايا ذات العلاقة.[2] ، وسيتم الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "*SPSS*" في إطار عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.(*انظر مثلاً: الزعبي والطلافحة، 2004*) إذن فالطابع الامبيريقي لهذه الدراسة، سيمكننا من التعرف على مشاعر قطاع مهم من الرأي العام الليبي تجاه الفدرالية، وذلك من خلال تبني منهج دراسة الحالة.[3] ، وبغض النظر عن مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة، فإن الأمر يتطلب التعامل مع الفدرالية بموضوعية حتى يتسنى للشعب الليبي اختيار النظام السياسي- الإداري الملائم لهم.

---

[1]- لقد ساهم فريد ريجز وفيرل هايدي في تطوير المدخل البيئي المقارن الذي ساهم في زيادة الدراسات التي تركز على تفاعل النظم الإدارية بالبيئة المحيطة، انظر مثلا: (Riggs, 1961 and 1964; Heady, 1979)

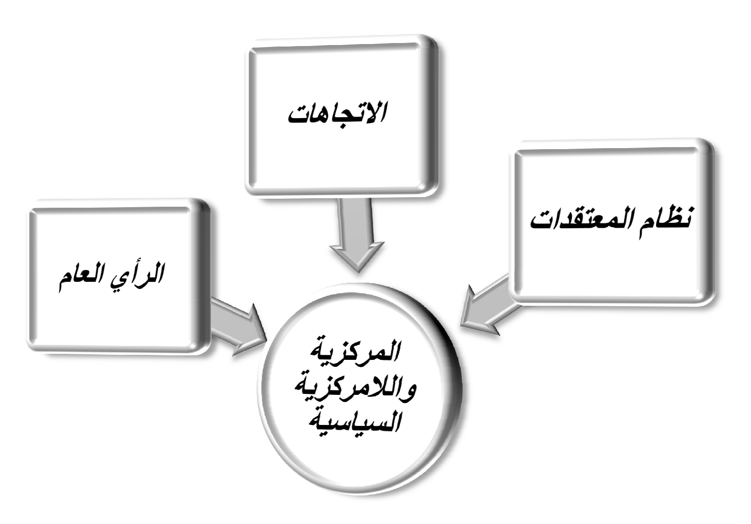
2- تمثل عينة هذه الدراسة مدينة الزاوية وما حولها من مدن أخرى على اعتبار أن هذه المدينة الملاصقة لمدينة طرابلس كانت من أول المدن التي انتفضت في وجه نظام ألقذافي المستبد، حيث شهدت مظاهرات عارمة منذ يوم 20 فبراير وذلك تأييدًا لثوار مدينة بنغازي. ويصل حجم العينة إلي 357 مفردة ممثلة، إلي حد كبير، لمجتمع البحث، حيث تضم العينة فئات عمرية مختلفة إلي جانب مستويات متباينة من الدخل، والتعليم والتوجهات السياسية، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن هذه العينة تمثل الرأي العام الليبي ككل، ولكن يمكن التأكيد في هذا السياق بأنها محاولة مبدئية لدراسة موضوع مهم وفق منهجية إمبيريقية تأخذ في الحسبان وجهات نظر ثوار 17 فبراير.

[3]- يعتبر منهج دراسة الحالة من ضمن أبرز مناهج المدرسة المابعدية أو ما بعد السلوكية "Post Behaviorist School"، وبالتالي فإنه يمكن الاستعانة به في إطار عملية التوصل إلي تعميمات تتعلق بمدى ملاءمة الحكم المحلي لليبيا الجديدة، ولمعرفة المزيد انظر للباحث: (خشيم، 2002: 107-106 ; Eckstein, 1975:79-138)

وتمشيًا مع هذه الفرضية، فإن تقسيمات هذه الدراسة ستكون على النحو التالي:

1. المركزية واللامركزية السياسية: المفهوم والأبعاد .
2. ليبيا بين المركزية واللامركزية السياسية .
3. البيئة المحيطة وخيار المركزية واللامركزية السياسية في ليبيا الجديدة.
4. اتجاهات الرأي العام نحو الفدرالية كخيار لليبيا الجديدة .
5. الخاتمة: النتائج والتوصيات.

الشكل رقم (1)
العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة



المركزية واللامركزية السياسية: المفهوم والأبعاد:

تعود جذور مصطلح الفدرالية إلى اللغة اللاتينية "*Foedus*"، والتي تعني عهد "*Pact*"أو ميثاق" *Covenant*" ، فالفدرالية تعني إذن هيكلية سياسية وقانونية يتم بموجبها توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والأقاليم المكونة للدولة (*Heywood 2000: 240*) وبينما يعد البعض الفدرالية عبارة عن حكم ذاتي ومسؤولية مشتركة (*Elazar 1987: 12*) ويلاحظ أن البعض الآخر يشير إلى أنها رغبة شعب ما في تحقيق التوازن بين القوى الداعية للمركزية واللامركزية *1908:* (*Dicey،141*) أو أنه يجب التمييز بين الفدرالية كأيديولوجية، والفدرالية كنظام ملائم أو غير ملائم للحكم. (*Burgess , 1993: 3-13*[1])

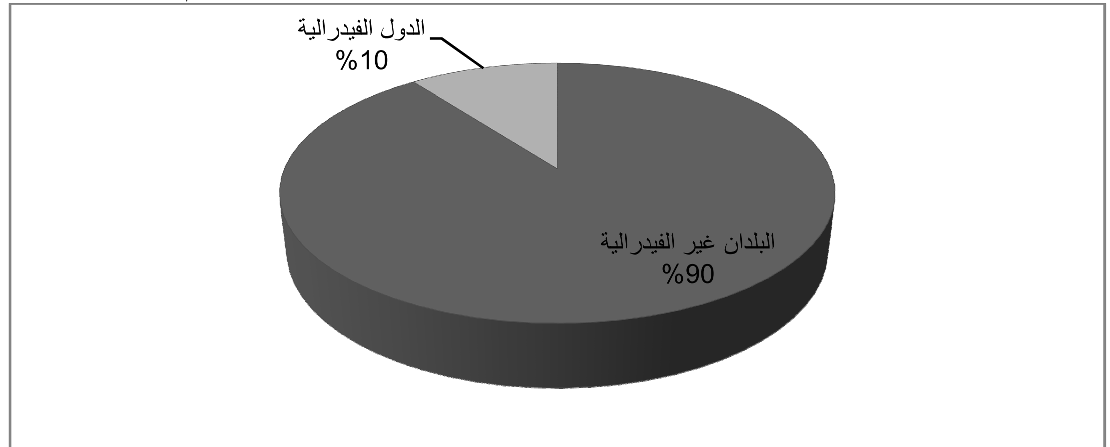
وتبرز الفدرالية كخيار عندما توجد صعوبات لتوحيد الدولة، وبالتالي تصبح الفدرالية بديلاً مناسبًا للحفاظ على الوحدة الوطنية أو القومية.(*Shively، 2001: 201*) فالفدرالية تتطلب وجود مستويين منفصلين للحكم، أحدهما قومي والآخر محلي، الأمر الذي يعني ارتباط نظام الحكم المحلي بتقاسم السلطات من ناحية،[2] وأن الحكم المحلي ليس هبة من الحكومة الفدرالية ولكنه حق واضح

[1] - تعتبر الفدرالية أيديولوجية عندما يعتقد مناصروها بأنها تنظيم مثالي للتعاون الإنساني، نظرًا لأنها تعكس عملية للتعاون بين الأطراف المختلفة من خلال الاتحاد الفدرالي. ولمعرفة المزيد، انظر مثلاً: (*Smith, 1995: 4*)

[2]- تتسم طبيعة العلاقة بين الحكومات الفدرالية والحكومات المحلية بالديناميكية والتفاعل المستمر، وبالتالي قد تزيد أو تتقلص سلطات الحكومات الفدرالية عبر الزمن. فالعلاقة بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية في الولايات المتحدة شهدت توجهًا واضحًا نحو المركزية، ولمعرفة

منصوص عليه في الدستور من ناحية أخرى[1] أن زيادة عدد البلدان البسيطة *"Unitary State System"* مقارنة بالبلدان الفدرالية بمعدل يصل إلى تسعة أضعاف، [2] كما هو مبين في الشكل رقم (2)، جعل بعض علماء السياسة يقول في هذا السياق: "أن قضية الفدرالية تعتبر غير مهمة، نظرًا لأن القليل من الدول تتبنى النظم الفدرالية .(*Shivel، 2001:201*).

الشكل رقم(2)
معدل البلدان الفدرالية إلى الدول غير الفدرالية على مستوى العالم



إن الفدرالية بالمعنى السابق تجسد المفهوم الكلاسيكي المطبق في دول محدودة، [3] لكن تتبع التاريخ السياسي المعاصر يوضح بجلاء تبني دول أخرى لنماذج مختلفة من الفدرالية، ومن النماذج المطبقة من قبل بعض الدول التي يخلط البعض بينها وبين الفدرالية ما يعرف بتفويض السلطات *"Devolution"*، وهو نموذج تأخذ به العديد من دول العالم المعاصر. [4] ويجب التمييز بين الفدرالية التي تعني تقاسم السلطات بين الحكومة الفدرالية والولايات، وبين الاتحاد الفيدرالي الذي يعني بدوره نجاح نظام سياسي ما في تطبيق الفدرالية على أرض الواقع . (*Hague andHarrop* 2001،202)،

وتتسم طبيعة العلاقة بين الحكومات الفدرالية والحكومات المحلية بالديناميكية والتفاعل المستمر، وبالتالي قد تزيد أو تتقلص سلطات الحكومات الفدرالية عبر الزمن. (*Wiarda، 2000: 137*) فالعلاقة بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية في الولايات المتحدة شهدت بروز ثلاث مراحل جسدت زيادة تدخل الحكومة الفدرالية في شؤون الولايات منذ الاستقلال، وهذه المراحل هي: (*Rosenbloom and Kravchuk، 2005: 110*)

[1]- بينما وصل عدد الدول المركزية في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة إلي 173 دولة، يلاحظ أن عدد البلدان الفدرالية الآن لم يتعد عشرين دولة، ومن أبرز الدول الرئيسية التي تتبنى النظام الفيدرالي عشرة دولة تتوزع على مستوى قارات العالم الخمسة، وهي: استراليا، البرازيل، المكسيك، كندا، الولايات المتحدة، الهند، المانيا، سويسرا، روسيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، ماليزيا، باكستان، الإمارات العربية المتحدة، جزر القمر، تنزانيا، صربيا، بلجيكا، فنزويلا، والأرجنتين. وبينما يبلغ عدد الولايات أقصاه في الولايات المتحدة (50 ولاية)، يلاحظ أن عدد الولايات يصل أدناه في استراليا (6 ولايات وإقليمين). وبالرغم من أن عدد سكان الهند يفوق سكان الولايات المتحدة بحوالي أربعة أضعاف، إلا أن عدد الولايات الهندية لم يتجاوز نصف عدد الولايات الأمريكية (24 ولاية) بالإضافة إلي 7 اتحادات إقليمية. انظر في هذا الشأن: (*Lawson, 1999:276*)

[2] - بالرغم من أن عدد البلدان الفدرالية لم يتجاوز 10% من عدد دول العالم ككل، إلا أن مساحة وعدد سكان الدول الفدرالية العشرين تصل على التوالي إلي 49%، 37%.

[3]- تنحصر الفدرالية بمفهومها التقليدي المرتبط بتقاسم السلطات وفق ما ينص عليه الدستور في خمسة دول، هي: الولايات المتحدة، سويسرا، بلجيكا، كندا واستراليا.

[4] – أن تفويض السلطات يختلف بطبيعة الحال عن الفدرالية بمعناها التقليدي المطبق في دول محددة، حيث يلاحظ مثلاً أن الأجهزة المفوضة لسلطات ما لا تشارك الحكومة المركزية في السيادة، كما تختلف الفدرالية عن الكونفدرالية *"confederations"* التي تعني مجرد عملية تنسيق وتعاون بين دول ذات سيادة.

1. مرحلة الفدرالية المزدوجة (1787-1932)، والتي اتسمت بفصل مجالات الاختصاص، والعلاقة التنافسية، وانحصار السلطة الفدرالية في صلاحيات حددها الدستور. فالنموذج الفيدرالي يوصف في هذه المرحلة بأنه يعكس مركزية الدولة.
2. مرحلة الفدرالية التعاونية (1933-1964)، والتي تميزت بزيادة مستويات التعاون، والاعتماد المتبادل، والزيادة في الاستخدام الحاد لبرامج المنح الفدرالية، وتصنف الفدرالية في هذه المرحلة بالاتجاه نحو مركزية الأمة.
3. مرحلة الفدرالية الجديدة (1972-1988)، والتي اتسمت بدورها بتقليص ودمج برامج المنح والمساعدات الفدرالية، وزيادة مستويات تفويض ومسؤوليات الولايات.

ويتضح من خلال تتبع الفدرالية كمفهوم وجود اختلافات ملحوظة بين البلدان المعاصرة التي تطبق النظم الرئاسية عن تلك البلدان التي تطبق النظم البرلمانية، حيث يلاحظ مثلاً أن الولايات المتحدة التي تطبق مبدأ فصل السلطات تجسد وجود علاقات فيدرالية ومحلية على المستويين الإقليمي والوظيفي، لكن المتفحص لنظم الحكم الفدرالية التي تطبق النظم البرلمانية، مثل كندا واستراليا، تتبنى ما يعرف بالفدرالية التنفيذية "*Executive or Administrative Federalism*"، حيث يبرز توازن الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية على مستوى السلطة التنفيذية. [1] ، ففي ألمانيا وكندا تعتبر الحكومة الفدرالية طرفًا رئيسًا في صنع السياسة العامة، بينما تختص الحكومات المحلية بالمسؤوليات المتعلقة بتفاصيل تنفيذ السياسة العامة (*Heywood, 2000: 240-241*)

لكن بالرغم من اختلاف تفاصيل مفهومي الفدرالية الكلاسيكي والمعاصر، فإنه يمكن القول بوجود خصائص مشتركة لها مثل: (*Heywood ,2000: 241*)

1. أن الصلاحيات التي تمارسها الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية يحددها الدستور، وبالتالي لا يمكن للسلطة الفدرالية تجاوز اختصاصاتها بشكل انفرادي، ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للحكومات المحلية.
2. تختص السلطة القضائية بالفصل في أية خلافات بين السلطة الفدرالية والسلطات المحلية استنادًا إلى الدستور الفيدرالي.
3. وجود مؤسسات لدعم التنسيق والتعاون الفدرالي المحلي، حيث يتسنى للحكومات المحلية التأثير في السياسة العامة على المستوى الفيدرالي في العادة، من خلال ما يعرف بالغرفة الثانية للسلطة التشريعية، فمثلاً تمثل الولايات الخمسين في الولايات المتحدة في مجلس الشيوخ على قدم المساواة بممثلين الأمر الذي يمكنها من نقل وجهات نظرها إلى الحكومة الفدرالية.
4. أن كل من الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية تتمتع بشكل أو بآخر باستقلالية مالية.
5. تتمتع الحكومات المحلية، كما تتمتع الحكومة الفدرالية، أيضًا بسلطات تشريعية وتنفيذية في إطار اختصاصاتها.

[2]- إذا كانت الفدرالية الكلاسيكية المأخوذ بها في العالم الغربي تنقسم إلي فيدرالية تنفيذية كالمطبقة في ألمانيا، وأخرى إقليمية-وظيفية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فأن نماذج الفدرالية المطبقة في بلدان العالم المعاصر تشير إلي وجود ثلاثة مستويات للفيدرالية، وهي: (خشيم، 2002: 333-334)

- نظام حكم محلي بدائي أو بسيط يتبع في العادة الحكومة المركزية، ويتم التركيز فيه عمومًا على الحدود الإدارية بدل من الحدود الجغرافية بين نظم اللامركزية السياسية، ويتم تبني هذا النموذج من قبل دول نامية تسعى من خلال هذا النظام إلي رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين من ناحية، وإلي رفع مستويات الكفاية والفاعلية لمنظمات الحكم المحلي من ناحية أخرى.
- نظام لامركزية سياسية مقيد أو محدد، بحيث إن أجهزة الحكم المحلي لا تتعدى تطبيق المسؤوليات التي حددها الدستور الفيدرالي.
- توسع نظم الحكم المحلية في اختصاصاتها بحيث تطال المجالات التي لم يمنعها الدستور الفيدرالي صراحة.

ولا تقتصر اختصاصات الحكومة الفدرالية على ممارسة السياسة الخارجية، ولكنها تشارك أيضا الحكومات المحلية في بعض الاختصاصات الداخلية التي تتداخل مع المستوى القومي، مثل شق طريق سريع من خلال أقاليم بعض الولايات، وفي كثير من الحالات يسبق وجود الحكومات المحلية عمومًا وجود الحكومة الفدرالية نفسها، وبالتالي فإن الإبقاء على مؤسسات الحكم المحلي قد يتم الاتفاق عليه من خلال معاهدة خاصة بهذا الشأن، وهناك جملة من الاعتبارات تدفع الدول إلى تبني اللامركزية السياسية، منها مثلاً: (خشيم، *2002: 320-322؛ Appleby،1949 ، chapter 5، Heywood ,2000: 241;*)

1. اتساع دور الدولة المعاصرة، حيث إن مهام الدولة في عصر العولمة لم يعد مقتصرًا على دور الراعي فقط، ولكنه تعدى بطبيعة الحال التوسع في تقديم الخدمات المتنوعة كمًا وكيفًا.
2. عدم التجانس السكاني والعرقي واللغوي، الأمر الذي يتطلب تبني نظم حكم محلية تلبي احتياجات التنوع في إطار هذه الدول مثل الهند، فالفدرالية كانت وما زالت تنظر إليه كاستجابة ذات طابع مؤسساتي لتنوعات واختلافات: عرقية، وقبلية ولغوية واجتماعية.[1]
3. اتساع إقليم الدولة وتشتت السكان في مناطق متباعدة، الأمر الذي يصعب على المواطنين عملية التواصل مع العاصمة السياسية ومع بعضهم البعض، فلا غرابة أن دولاً مترامية الأطراف، خاصة: روسيا، كندا، الولايات المتحدة، الهند، البرازيل، والمكسيك قد تبنت الفدرالية كخيار استراتيجي، ولا يعني اتساع الإقليم والتشتت السكاني عدم وجود مصلحة مشتركة، نظرًا لأن الاتحادات الفدرالية تنشأ في الغالب بالتراضي وليس بالإجبار عليه، يلاحظ أن البلدان الكبيرة الحجم والمتنوعة العرقيات والديانات تميل في الغالب إلى تبني الفدرالية كخيار استراتيجي.
4. ارتفاع مستوى الوعي السياسي بين المواطنين، الأمر الذي يجعلهم متيقظين لكل الصعاب التي تعيق الحكم المحلي في البلدان الفدرالية.
5. تشجيع تطبيق المبادئ الديمقراطية على مستوى الأقاليم، وليس فقط على مستوى المواطنين، فالفدرالية تجسد إذن ثقافة سياسية واعية تقبل وتحترم الرأي الآخر، وبالتالي فإن غياب مثل هذه الثقافة سيعيق تطبيق الحكم المحلي حتى وإن توافرت المعطيات الموضوعية لذلك.
6. إصرار الدول المكونة للاتحاد الفيدرالي على خصوصياتها واستقلاليتها قبل تشكيل الاتحاد على أرض الواقع.
7. وجود خطر خارجي مشترك يدفع مجموعة دول معينة إلى تشكيل اتحاد فيدرالي بينها، على اعتبار أنها لا تستطيع مواجهة الخطر الخارجي وحدها، وأن سعي أوروبا إلى تشكيل اتحاد فيدرالي بينها يصب عمومًا في هذا الاتجاه، حيث يمكن القول أن دولها الصغيرة لا تستطيع مثلاً مواجهة الخطر الخارجي.
8. أن الرغبة في لعب دور خارجي أكثر فاعلية يشجع دول منطقة ما على تشكيل اتحاد فيدرالي، ومن ثم يلاحظ أن السعي إلى تأسيس الاتحاد الفيدرالي الأوروبي يصب في هذا الاتجاه أيضًا .[2] ، فأوروبا الموحدة التي يشكل مجموع أعضائها (27 دولة) تعتبر أول اقتصاد عالمي من حيث الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي فهي مؤهلة لأن تكون قوة سياسية وعسكرية عالمية في المستقبل متى اتحدت فيدراليًا.

[1]- انظر في هذا الشأن أيضًا (Rosenbloom and Kravchuk, 2005: 97-138)

[2]- الاتحاد الفيدرالي قد يشكل أيضًا لأغراض توسعية، أو لتشكيل تكتل اقتصادي قوي مثل الاتحاد الأوروبي، أو لحماية الدول حديثة الاستقلال من التفكك، ولمعرفة المزيد انظر مثلاً: (Roskin, 1997: 249-250)

ليبيا بين المركزية واللامركزية السياسية:

لقد عَرفت ليبيا منذ استقلالها في 24 ديسمبر 1951 عملية مد وجزر تجاه الفدرالية كخيار سياسي له مبرراته في ذلك الوقت، فليبيا عرفت منذ القدم المركزية واللامركزية السياسية، نظرًا لمعطيات شكلية وموضوعية فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإمبراطوريات والبلدان التي سيطرت على البلاد، فالدولة الإسلامية كانت من أول الكيانات السياسية التي طبقت الفدرالية بشكلها الحالي[1]، وبالتالي تمتعت ليبيا في تلك الفترة بلامركزية سياسية. لكن الاستعمار الايطالي قد طبق المركزية السياسية لاعتبارات جيو إستراتيجية تخدم مصالحه خلال فترة استعماره لليبيا (1911-1943)، وعندما انتصرت دول الحلفاء، تم تقسيم ليبيا إداريا من قبل بريطانيا وفرنسا إلى ثلاث مناطق، هي: برقة، وطرابلس وسبها.

وعندما استقلت ليبيا في 24 ديسمبر 1951 اختارت ليبيا اللامركزية السياسية خلال السنوات، 1957-1963 لاعتبارات أملتها البيئة المحيطة في تلك الفترة، لكن المملكة الليبية المتحدة عادت من جديد واختارت المركزية السياسية، وبالتالي تحولت الولايات إلى محافظات جسدت اللامركزية الإدارية وليس اللامركزية السياسية، ومنذ ذلك التاريخ استقرت ليبيا على تبني المركزية السياسية والإدارة المحلية، لاسيما في العهد المباد (1969-2011) الذي غال بشكل كبير في تطبيق المركزية السياسية، حيث إنه اختزل كل السلطات في شخصية القدافي التسلطية.

والآن عاد الجدل من جديد بين السياسيين والأكاديميين حول خيارات ليبيا الجديدة بين المركزية واللامركزية السياسية، إذن يمكن القول إن للجدل القائم بين خياري المركزية واللامركزية السياسية جذورًا تاريخية لا يمكن تجاهلها، ولكن نظرة تاريخية سريعة توضح بجلاء أن فترة تبني ليبيا للمركزية السياسية أطول بكثير من فترة تبنيها للامركزية السياسية، على كل حال، الهدف من هذه الدراسة ليس بطبيعة الحال الدفاع عن المركزية أو اللامركزية السياسية كنموذجين يمكن الاحتذاء بهما في إطار ليبيا الجديدة، ولكن الهدف يتمثل قي توضيح مدى ملاءمة كلا النموذجين المذكورين لليبيا الجديدة، وهذا هو تركيز المحور التالي للدراسة.

البيئة المحيطة وخياري المركزية واللامركزية السياسية في ليبيا الجديدة:

وفقًا لبيانات الشكل رقم (2)، تتبنى 90% من دول العالم المعاصر (173 دولة) نظام الإدارة المحلية، الأمر الذي يعني شعبية اللامركزية الإدارية من ناحية، وعدم تمشي نظم الحكم المحلي مع معظم دول العالم المتقدم والنامي من ناحية أخرى، فكما لاحظنا فإن نظم الحكم المحلي تتمشى والدول الكثيفة السكان والمترامية الأطراف والمتنوعة عرقيًا ودينيًا وثقافيًا واجتماعيًا.

وإذا كانت البيئة المحيطة لليبيا الجديدة تنقسم عمومًا إلى بيئة داخلية وأخرى خارجية، فإن كلاً من البيئة الداخلية والخارجية تنقسم بدورها إلى نظم فرعية سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويمكن عمومًا وصف وتحليل البيئة المحيطة على المستوى الداخلي من خلال تتبع مسيرة ثورة 17 فبراير، وما

[1] - تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أول البلدان الحديثة التي طبقت النموذج الفيدرالي عندما استقلت وتبنت دستورها الجديد في عام 1787 لاعتبارات جيو- سياسية معروفة، ولمعرفة المزيد انظر في: (Patterson, 2002: 59-88)

نتج عنها من البدء في عملية التحول الديمقراطي كما هو مشار إليه في الباب الثالث من الإعلان الدستوري.

فليبيا شهدت منذ قيام ثورة 17 فبراير تغييرات جذرية، لعل أهمها نهاية حكم استبدادي استمر أكثر من أربعة عقود، لقد ترك النظام المباد تركة ثقيلة لم تقتصر على القتل والتدمير والاغتصاب وبث الفرقة والتهميش والفساد، ولكنه تعدى ذلك إلى وجود فراغ كامل لمؤسسات الدولة، وتعاملت ثورة 17 فبراير بجدية وموضوعية مع الكثير من المسائل الآنية، مثل مشكلة الجرحى وإعادة النظام والأمن إلى نصابه، لكن نظرًا لصعوبة المشاكل وزيادة مستوى التحديات، عليه سارع المجلس الانتقالي الوطني إلى إصدار الإعلان الدستوري في 3 أغسطس 2011، موضحًا فيه أبعاد وآفاق البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لليبيا الجديدة.

ولقد حدد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة منذ صدوره في 3 أغسطس2011. ونظرا لغياب مؤسسات الدولة، عليه فإن الإعلان الدستوري قد جعل مرحلة التحول الديمقراطي (18 شهرًا بعد صدور إعلان التحرير في 23 إكتوبر2011) أطول من تلك الفترة التي تم الاتفاق عليها في كل من تونس ومصر. ويمكن تتبع مراحل التحول الديمقراطي التي أشار إليها الإعلان الدستوري في الباب الثالث من خلال تفحص المواد من 17 إلى 30.

إن المتفحص للإعلان الدستوري يلاحظ بجلاء عدم إشارته المباشرة إلى تبني الفدرالية كخيار استراتيجي، لكن مصطلح الحكم المحلي ورد في الإعلان الدستوري مرة واحدة، وبالتالي تبقى الفدرالية خيارًا مفتوحًا لليبيا الجديدة.[1] ويتوقف خيار الفدرالية عمومًا على مدى إقرار مشروع الدستور في الاستفتاء الذي سيجرى متى تم إعداد المسودة النهائية للدستور المرتقب، حيث يلاحظ أن الإعلان الدستوري يحدد شرط موافقة الثلثين وهو شرط قد يكون صعبًا في حالة تباين الآراء حول الفدرالية كخيار سياسي لليبيا الجديدة.

أن لعملية التحول الديمقراطي في إطار ليبيا الجديدة جملة من الأولويات، لعل أهمها الاستقرار وملء الفراغ المؤسساتي الذي ورثناه عن النظام المباد. عليه، فإن الحديث عن الفدرالية ليس من أولويات هذه المرحلة، لكن الديمقراطية التي تسعى ليبيا الجديدة إلى تحقيقها تعني حرية التعبير وحرية الرأي، الأمر الذي يعني أن موضوع تبني الفدرالية كخيار استراتيجي يعتبر مشروعًا قائمًا، فالديمقراطية تعني طرح العديد من المواضيع للنقاش بموضوعية، وبالتالي يمكن تطوير ودعم ثقافة الحوار البناء والاستماع للرأي المعاكس.

فالبيئة السياسية لليبيا الجديدة تشهد عملية تحول ديمقراطي، الهدف منها تأسيس مؤسسات سياسية تتمشى وطموحات ثورة 17 فبراير في تحقيق الحرية، والعدالة والمساواة.

إن عملية ملء الفراغ المؤسساتي من خلال وضع خارطة طريق يحتاج إلى تضافر كل الجهود من أجل إنجاح عملية التحول الديمقراطي، وعليه فالوقت قد يكون غير مناسب لطرح مواضيع تهدد اللحمة الوطنية وتزيد التنافر بين الأشقاء.

[1]- لقد برزت في التشكيلة الجديدة لحكومة د. عبد الرحيم الكيب المؤقتة وزارة للحكم المحلي، الأمر الذي يعني أن تبني خيار الفدرالية لليبيا الجديدة يبقى احتمال قائم، لاسيما وأن مناصري اللامركزية السياسية يميلون بقوة لهذا الخيار السياسي من خلال عقد الندوات العلمية ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

ويمكن عمومًا تلخيص العوامل البيئية التي تعيق تبني الفدرالية كخيار استراتيجي في الآتي:

1. أن نجاح الفدرالية في الدول الأخرى، خاصة في البلدن المتقدمة، لا يعني بالضرورة نجاحها في ليبيا الجديدة، التي تختلف ظروفها البيئية بكل تأكيد عن ظروف الولايات المتحدة، أو سويسرا، أو حتى نيجيريا والإمارات العربية المتحدة، فمعظم الدول الفدرالية جسدت تجربة اتحاد مجموعة دول، وليس تجربة شعب واحد متحد أصلاً.
2. صحيح أن ليبيا مترامية الأطراف، لكن معظم السكان يتمركزون في الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، وحتى السكان المتمركزون على الشريط الساحلي منحصرون في المناطق السهلية، وبالتالي يلاحظ وجود فراغات سكانية في المنطقة الوسطى الممتدة من مصراته إلى بنغازي، فعدم الكثافة السكانية ووجود فراغات سكانية كبيرة لا يتطلب لامركزية سياسية، لاسيما وأن دول الجوار مستعدة لملء مثل هذا الفراغ في ظل عدم وجود سياسة عامة حازمة في هذا الشأن.
3. لقد أثبتت ثورة 17 فبراير أن ليبيا قبيلة واحدة، وأن وظيفة القبيلة اجتماعية في المقام الأول، وبالتالي فإن الدفع بالفدرالية كخيار لاحتواء التناحر القبلي ليس له ما يبرره.
4. أن ليبيا تتسم إلى حد كبير بالتجانس الديني والعرقي واللغوي والتاريخي، وبالتالي فإن الأسس التي تقام عليها الفدرالية لا تتوفر في ليبيا التي يدين سكانها بالإسلام، بل وبالمذهب المالكي.
5. أن تأكيد الإعلان الدستوري على ضرورة موافقة ثلثي الليبيين على مشروع الدستور الجديد في الاستفتاء الذي سيجرى بالخصوص، قد يكون شرطًا صعبًا أن لم يكن مستحيلاً في حالة تباين الآراء حول الفدرالية كخيار سياسي لليبيا الجديدة.
6. أن تركيز ثروات ليبيا في مناطق معينة يعني أن بعض مناطق ليبيا ستشهد غناءً كبيرًا، وأن بعض المناطق الأخرى ستعاني من فقر مدقع في حالة تبني الفدرالية كخيار استراتيجي، وهذا يتناقض بطبيعة الحال مع أهداف ثورة 17 فبراير التي من ضمنها تحقيق الاستقرار ورفاهية المواطن الليبي ككل.
7. أن تبني الفدرالية سيجعل الفرصة سانحة لبعض المناطق التي مازالت تتعاطف مع العهد المباد بأن تجهض ثورة 17 فبراير، وبالتالي فإن وجود حكومة مركزية سيعزز من الأمن والنظام في إطار ليبيا الجديدة الموحدة.
8. أن الفدرالية ستكون من صالح المناطق الحضرية التي ينتشر فيها التعليم، ويرتفع فيها متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن المناطق الريفية المترامية الأطراف ستكون الأكثر ضررًا، فالحكومة المركزية أقدر على تحقيق التوازن الإقليمي في إطار ليبيا الجديدة من حكومة فيدرالية، يقيد الدستور سياساتها في الولايات التابعة لها.
9. أن الإدارة المحلية تتمشى عمومًا مع الثقافة السياسية السائدة لدى ثوار 17 فبراير، وبالتالي هناك خشية من أن تمزق الفدرالية عادات وتقاليد المجتمع الليبي.

قد يكون هناك تأييد للفيدرالية كأيديولوجية في بعض مناطق ليبيا، لكن من المؤكد أن العديد من الليبيين يخشون تجربة جديدة قد لا تتمشى وأهداف ثورة 17 فبراير في ليبيا موحدة وقوية.

10. أن تأثير البيئة الخارجية يتمثل في أن90% من دول العالم هي دول تطبق الإدارة المحلية وليس الحكم المحلي، وبالتالي فلماذا نترك نجاحات وتجارب معظم دول العالم ونتبنى الفدرالية التي تطبقها أقلية من دول العالم، فإذا كان ولا بد من التأثر بالبيئة الخارجية، فإنه من باب أولى محاكاة الأكثرية وليس الأقلية.

اتجاهات الرأي العام نحو الفدرالية كخيار لليبيا الجديدة:

سيتم التركيز في هذا المحور من الدراسة على وصف وتحليل اتجاهات وآراء عينة مختارة (ن= 357) من المنطقة الغربية لليبيا الجديدة تجاه الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا ، فالاستبيان طرح أسئلة مباشرة عن الفدرالية كخيار لليبيا الجديدة، وعليه فإن هذا المحور من الدراسة سيركز على اتجاهات ثوار 17 فبراير بالمنطقة الغربية تجاه الفدرالية، فاتجاهات ثوار 17 فبراير تعتبر مكونًا رئيسًا للبيئة المحيطة بليبيا الجديدة سواء تبنت نظام الحكم المحلي أو نظام الإدارة المحلية.

إن التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة، كما هو مبين في الجداول أرقام (1، 2، 3) والشكل رقم 3، تشير إلى الآتي:

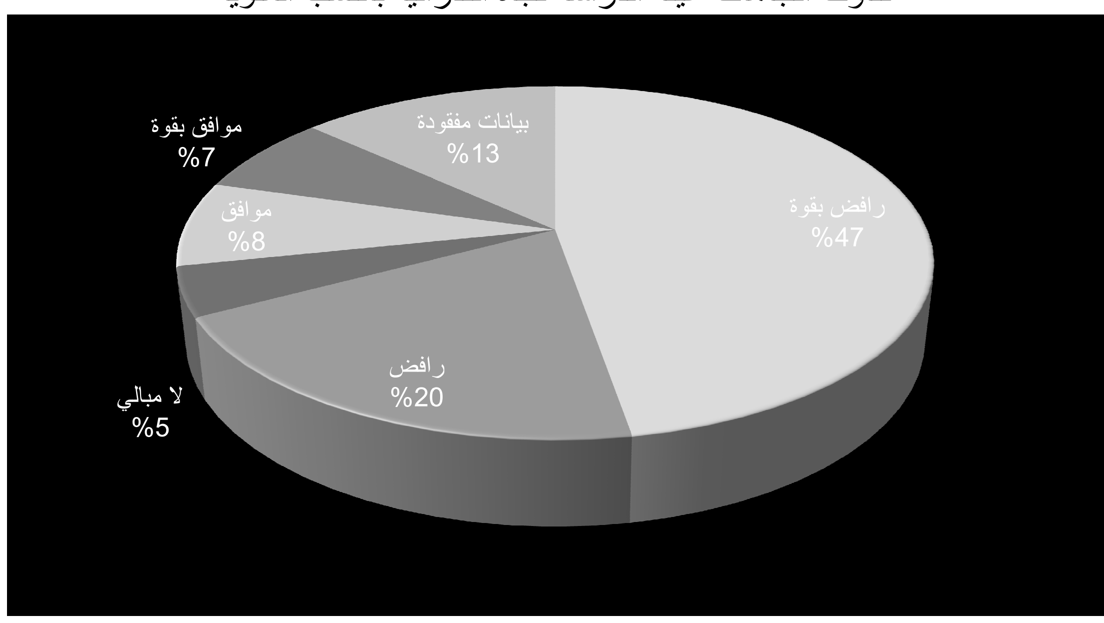
1. أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة إما أنه يرفض بقوة (47.3%)، أو يرفض (19.9%)، أو حتى لا يبالي (4.5%) بالفدرالية كخيار متاح لليبيا الجديدة، نظرًا لأنه ببساطة سيجزئ ليبيا إلى دويلات أو ولايات ستؤثر سلبًا على الوحدة الوطنية التي جسدتها ثورة 17 فبراير، فليبيا كانت ومازلت دولة موحدة، وبالتالي فشل النظام المباد في تجزئتها خلال ثورة 17 فبراير، وطالما أن الفدرالية تتمشى عادة والدول المستقلة التي ترغب في تشكيل اتحاد بينها، يتم فيه المحافظة على خصوصية كل دولة على حده، عليه فإن الخيار الفيدرالي يعتبر إما مرفوضًا بقوة أو مرفوضًا من قبل ثلثي عينة الدراسة (67.2%)، فليبيا الجديدة ليست في حاجة إلى أية قوالب جاهزة تتبناها دول تعاني من اختلافات اجتماعية وثقافية، وعليه فإن المرحلة القادمة تحتاج إلى حكومة ديمقراطية مركزية يمكنها ترجمة أهداف ثورة 17 فبراير، لاسيما المحافظة على الوحدة الوطنية، إلى واقع ملموس.
2. أن المؤيدين للخيار الفيدرالي في إطار ليبيا الجديدة لم تتجاوز نسبتهم (15.1%)، وبالتالي يلاحظ أن الفدرالية كخيار استراتيجي لا تحظى إلا بتأييد نسبة محدودة من أفراد عينة الدراسة، وطالما أن الشعب الليبي يتسم بالوسطية أو الاعتدال، عليه فإن اتجاهات العينة نحو التغيير الجذري لليبيا الجديدة يتسم بالرفض أكثر من اتسامه بالقبول، وتتمشى الاتجاهات المعتدلة بالنسبة لعينة الدراسة عمومًا واتجاهات الرأي العام في معظم دول العالم ككل، حيث يلاحظ في هذا السياق خشية الأفراد من الجديد والمجهول، فالتغيير التدريجي وليس التغيير الجدري يعتبر السمة المميزة لاتجاهات عينة الدراسة، وبالتالي يلاحظ أن نسبة ضئيلة جدًا توافق على الفدرالية كخيار سياسي متاح لليبيا الجديدة.
3. لكن نسبة (17.7%) من عينة الدراسة لم تحدد بعد موقفها من الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة، وبالتالي هناك ثلاثة احتمالات للفدرالية كخيار، وهي:

- احتمال قبول هذه الفئة للفيدرالية كخيار، الأمر الذي يعني أن معدل المؤيدين للفيدرالية قد تزيد نسبته لتصل إلى 32.8%، لكن هذا الاحتمال يبقى مستبعدًا، فاستطلاعات الرأي العام تشير دائمًا إلى وجود شريحة من الرأي العام لا تحدد مواقفها من قضايا مثيرة للجدل، قد يترتب عنها أحداث تغييرات جذرية في هيكلية الدولة أو سياساتها العامة.
- احتمال رفض هذه الشريحة للفيدرالية، الأمر الذي يعني أن زيادة معدل الرافضين لها قد يصل إلى 85%، لاسيما عندما تزيد معارفهم عن سلبيات اللامركزية السياسية في إطار دولة ديمقراطية تتبنى اللامركزية الإدارية لفترة زمنية طويلة.

جدول رقم (1)
اتجاهات عينة الدراسة تجاه الفدرالية: أعداد مطلقة ونسب مئوية

طبيعة الاتجاهات	عدد الحالات	نسبة الحالات	النسبة الإجمالية للحالات
رافض بقوة	169	47.3	47.3
رافض	71	19.9	67.2
لا مبالي	16	4.5	71.7
موافق	28	7.8	79.6
موافق بقوة	26	7.3	86.8
بيانات مفقودة	47	13.2	100.0
الإجمالي	357	100.0	

شكل رقم 3
تفاوت اتجاهات عينة الدراسة تجاه الفدرالية بالنسب المئوية



جدول رقم 2
One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
federalism	357	2.87	2.684	.142

جدول رقم 3
One-Sample Test

	Test Value = 2.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
federalism	2.593	356	.010	.368	.09	.65

- وأخيرًا يمكن القول إن نسبة اللامبالاة ومعدل البيانات المفقودة ستستمر، لأنها تعبر ببساطة عن وجود شرائح مختلفة للرأي العام في كل دول العالم، وبالتالي قد يتم استبعاد هذه النسب لكي نتعرف على المعدلات الفعلية لرفض وتأييد مفردات عينة الدراسة للفيدرالية في طار ليبيا الجديدة، ففي حالة استبعاد البيانات المفقودة والإجابات التي تجسد اللامبالاة، فإن نسبة الرافضين للفيدرالية ترتفع لتصل إلى 67.2%، وأن معدل المؤيدين للفيدرالية لا يتجاوز 15.1%.

4. أما لو حاولنا اختبار فرضية رفض خيار الفدرالية واتجاهات مفردات عينة الدراسة، فإن بيانات الجدولين رقم (3، 4) تشير إلى التالي:

- أن بيانات الجدول رقم (2) تشير إلى إن المتوسط الحسابي (2.87)، والانحراف المعياري (2.684)،[1] والخطأ المعياري (142.) لمتغير الفيدرالية المراد تحليله إحصائيًا في إطار هذه الدراسة، وإذا كان المتوسط الحسابي أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يقيس في هذه الحالة اتجاهات عينة الدراسة نحو موضوع الفدرالية، عليه فإن الانحراف المعياري يعد بدوره أحد مقاييس التشتت المستخدم في إطار هذه الدراسة.
- ولقد تم حساب متوسط الفرق بين متغير الفدرالية والقيمة المفترضة، والتي بلغت (368.) كما هو مبين في بيانات الجدول رقم (3)، وهذا يشير إلى أن رفض الفيدرالية لدى عينة الدراسة كان في المتوسط أعلى من المستوى الطبيعي (2.5).
- طالما أن متوسط الفرق بين متغير الفدرالية والقيمة المفترضة، والتي بلغت (368.) لا يعتبر كافيًا لتقرير رفض الفدرالية كخيار متاح لليبيا الجديدة، عليه يمكن الاستعانة بقيمة (t) ومستوى دلالتها (Sig. 2-tailed)، وتشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن قيمة (t) قد وصلت إلى (2.593) وأن مستوى الدلالة يعتبر أقل من المستوى المقبول به في الأدبيات (01.)، وبالتالي يمكن القول إن

---

[1] - طالما أن الخطأ المعياري في إطار عينة هذه الدراسة يصل إلي (2.684)، عليه فإنه يمكن القول بأن95% من حالات الدراسة تقع ما بين (2+) أو (2-) من المتوسط الحسابي.(Babbie, 2008:453)

متوسط رفض الفدرالية كخيار بين أفراد العينة لا يساوي المستوى الطبيعي للرفض (2.5)، بل هو أعلى منه، إذن فمتوسط رفض الفدرالية كخيار بقيمة (2.593) وانحراف معياري بقيمة (2.684)، ودلالة إحصائية تقل عن 0.05 يعني أن متوسط الرفض لدى مفردات عينة الدراسة يعتبر أعلى من المستوى الطبيعي بشكل ملحوظ.

يتضح مما سبق، أن التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة يؤكد على وجود اتجاهات ترفض الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا المستقبل، لكن تبقى القيود المفروضة على التعميم في حالة تبني منهج دراسة الحالة ، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق العينة لتشمل ليبيا ككل.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

بالرغم من أن تاريخ ليبيا السياسي والإداري يشير إلى أنها تعتبر عمومًا دولة بسيطة ذات سلطات مركزية خلال تاريخها القديم والوسيط والمعاصر، إلا أن الفدرالية كخيار يعتبر مفتوحًا، فعملية التحول الديمقراطي التي تشهدها ليبيا منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 تقوم على الحوار المثمر والبناء، وبالتالي فمن حق أبناء الشعب الليبي أن يناقشوا كافة القضايا المطروحة المتعلقة بمستقبل ليبيا السياسي والإداري، فليبيا اليوم غير ليبيا قبل أربعة عقود، وعليه نأمل أن تساهم هذه الدراسة في إثراء الحوار القائم حول مستقبل ليبيا الجديدة من النواحي السياسية، والإدارية والاقتصادية.

وطالما أن للدراسات العلمية المنطلقة من إشكالية وفرضية محددة، عليه يمكن في نهاية هذه الدراسة تلخيص نتائجها في النقاط التالية:

1. لا يوجد في الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 ما يشير صراحة إلى تبني الفدرالية كخيار سياسي متاح لليبيا في المستقبل، وبالتالي فإن الدعوات المنادية باللامركزية السياسية تعبر في واقع الأمر عبارة عن أيديولوجية تطمح إلى أن تكون ليبيا دولة فيدرالية بدلاً من دولة بسيطة ذات سلطات مركزية، فالواقع المعاش يجسد وجود دولة بسيطة أو مركزية السلطات، الأمر الذي يعني أن التحول إلى اللامركزية السياسية يتطلب موافقة ثلثي أعضاء الشعب الليبي على مشروع الدستور الذي قد يتضمن مثل هذا المطلب.
2. أن تبني 90% من بلدان العالم للامركزية الإدارية يشير إلى ملائمة هذا النظام لمعظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فإذا كان لليبيا الجديدة أن تتأثر بتجارب البلدان الأخرى المشابهة لها من حيث الظروف البيئية المحيطة، فإنها أقرب إلى خيار نظام الإدارة المحلية وليس نظام الحكم المحلي.
3. ليبيا الجديدة متجانسة بشكل كبير في الجوانب الثقافية، والعرقية، والدينية والاجتماعية، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى تبني الفدرالية القائمة في الأساس على عدم التجانس والاختلاف، فالفدرالية مناسبة للدول كبيرة المساحة وكثيفة السكان، وتعاني من وجود اختلافات دينية وعرقية ولغوية وغيرها، الأمر الذي يعني أن الفدرالية لا تتمشى والنظام السياسي والإداري لليبيا الجديدة.
4. الفدرالية تعد وسيلة مناسبة لتحقيق وحدة مجموعة دول مستقلة تربطها مصالح مشتركة، ولكنها لا ترغب في وقت نفسه في التخلي عن خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكن واقع ليبيا يشير بالفعل إلى غير ذلك، الأمر الذي يعني عدم ملاءمة الفدرالية لليبيا الجديدة.
5. يتسم الرأي العام في معظم بلدان العالم بالاعتدال، وليبيا ليست استثناء لهذه القاعدة، فالرأي العام الليبي، الذي يجسد نظام المعتقدات والاتجاهات السائدة في ظل ثورة 17 فبراير، يرفض المجهول طالما أن الواقع المعاش يتمشى ومطامحه في تحقيق اللحمة الوطنية والتحول السلمي للسلطة، فعملية التحول الديمقراطي

التي تشهدها ليبيا بفضل ثورة 17 فبراير تجسد وجود عملية تحول تدريجية تأخذ في الحسبان تحقيق الوحدة الوطنية، وليس تبني نظام فيدرالي قد يضر بالوحدة الوطنية.

6. يرفض معظم أفراد العينة التي استطلعت آراءَها الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة، استنادًا إلى أن ليبيا تحتاج إلى نظام سياسي يعزز من وحدتها الوطنية، وبالرغم من أننا لا ندعي أن العينة لا تمثل الرأي العام الليبي ككل، إلا أنها تعتبر مؤشرًا عامًا ومهمًا على اتجاهات الرأي العام الليبي في المنطقة الغربية تجاه الفدرالية.
7. أن الفيدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة تعتبر تجسيدًا حيًا وصادقًا للظروف البيئية المحيطة التي تمر بها ليبيا الجديدة بعد نجاح ثورة 17 فبراير وبدء عملية التحول الديمقراطي، فعملية التحول الديمقراطي أتاحت الفرصة لليبيين بأن يناقشوا كل القضايا والخيارات المتاحة لليبيا الجديدة.
8. أن رفض أغلبية أفراد العينة للفيدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة لا يعني عدم وجود مؤيدين لها، ولكن معدل المؤيدين للفيدرالية لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى نسبة الرافضين لها.
9. هناك شريحة من الرأي العام لم تُكَوِّنْ رأيًا قاطًعا تجاه الفدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة، وبالتالي فإن معارضي ومؤيدي الفدرالية قد يعملون على استقطابهم بالوسائل الديمقراطية أو حتى غير الديمقراطية.
10. أن رفض الفدرالية في الوقت الحاضر لا يعني بأي حال من الأحوال عدم القبول بها في المستقبل، نظرًا لأن اتجاهات الأفراد تتكيف باستمرار مع الظروف البيئية المحيطة.

أن النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة تتمشى عمومًا والفرضية المثارة التي توقعت وجود رفض للفيدرالية كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة، لكن أهمية الموضوع تتطلب المزيد من الدراسات الجادة، سواء أكانت امبيريقية أو غير امبيريقية، عليه فإن إثراء الموضوع من قبل المهتمين والكتابة فيه من قبل الأكاديميين تعتبر حاجة ملحة، وأخير فإنه يمكن تلخيص توصيات الدراسة في الآتي:

1. تأسيس منظمات بحثية مؤهلة للقيام باستطلاع الرأي العام الليبي تجاه الفدرالية، وغير ذلك من المواضيع الحيوية المتعلقة بمستقبل ليبيا الجديدة.
2. تطوير روح الحوار الديمقراطي بين الليبيين في كافة المواضيع مهما كانت حساسيتها وتهديدها للأمن الوطني الليبي، طالما أن الهدف من ذلك بناء ليبيا الجديدة على أسس سليمة.
3. عقد المزيد من المؤتمرات وورش العمل لإثراء الفدرالية وكل المواضيع المتعلقة ببناء ليبيا على أسس مدنية وديمقراطية.

المراجع:

الزعبي، محمد بلال وعباس الطلافحة، *النظام الإحصائي : فهم وتحليل البيانات الإحصائية*. (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003)

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، *نظريات علم الإدارة العامة*. (طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 2001).

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، *مبادئ علم الإدارة العامة*. (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 2002)

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، *مناهج وأساليب البحث السياسي*. (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002)

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، *موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة*. (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004)

Appleby، Paul H.،(1949) *Democracy*. (New York: Alfred A. Knopf).

Axford، Barrie، *et. al*.(2002)، *Politics: An Introduction*. (London: Routledge.)

Babbie، Earl،(2008*),The Basics Social Research*. (Belmont، CA: Thomson Wadsworth.)

Burgess، M.، Federalism and Federation, (1993), A Reappraisal،" in *Comparative Federalism and Federation*، Edited by M. Burgess and A.G. Gagnon (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.)

Dicey، A. V.، (1908), *Introduction to the Study of the Law of the Constitution*. (London: Macmillan.)

Eckstein، Harry،(1975) "Case Study and Theory in Political Science،" in *Handbook of Political Science: Strategies of Inquiry*، Edited by Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (Reading، Mass.: Addison-Wesley Publishing Company.)، pp: 79-137.

Elazar، D. (1987)، *Exploring Federalism*. (Tuscaloosa، Alabama: University of Alabama Pres.)

Harrop، Martin and Rod Hague,(2001)، *Comparative Government and Politics: An Introduction.* (New York: Palgrave.)

Heady، Ferrel،(1979), *Public Administration: A Comparative Perspective*. (New York: Marcel Dekker Press.)

Heywood، Andrew،(2000), *Key Concepts in Politics*. (New York: Palgrave.)

Lawson، Kay،(1999), *The Human Polity: A Comparative Introduction to Political Science*. (boston: Houghton Mifflin Company.)

Patterson، Thomas E.،(2002),*We the People: A Concise Introduction to American Politics*. (Boston: McGraw Hill.)

Riggs، Fred W.، .(1961), *The Ecology of Public Administration*, (Bombay: Asia publishing House.

Riggs، Fred W.، *Administration in Developing Countries: The Theory of the Prismatic Society.* (Boston: Houghton Mifflin)

Rosenbloom، David H. and Robert S. Kravchuk،(2005), *Public Administration: Understanding Management، Politics، and Law in the Public Sector*. (Boston: Mc Graw-Hill،)

Roskan، Michael، *et. al.*(1997)، *Political Science: An Introduction*. (London: Prentice-Hall International، Inc.)

Shivelym W. Phillips،(2001), *Power and Choice: An Introduction to Political Science*. (Boston: Mc Graw-Hill.)

Smith، G. (Ed.) .(1995)، *Federalism: The Multiethnic Challenge*. (London: Longman.)

Stanley، Elkins and Eric McKitrick،(1993), *The Age of Federalism: The Early American Republic، 1788-1800.* (New York: Oxford University Press.)

Wiarda، Howard J.، (2000), *Introduction to Comparative Politics: Concepts and Processes*. (Orlando، FL: Harcourt Brace College Publishers.)

ملحق رقم (1)

مصفوفة علاقة ارتباط رفض الفدرالية بعشرة متغيرات أخرى عند مستويات دلالة مهمة (أقل من .05) كما وردت في استبيان الدراسة

المتغيرات	رفاهية المواطن	الحرية والعدالة	الإسلام كتشريع	حرية الأديان	تعدد الأحزاب	التداول السلمي للسلطة	الالتزامات الدولية	حقوق الإنسان	الملكية الخاصة	استقلالية القضاء	الفدرالية
رفاهية المواطن	1	0.714	0.648	0.372	0.406	0.595	0.560	0.681	0.512	0.506	0.384
الحرية والعدالة	0.714	1	0.732	0.4	0.412	0.606	0.486	0.696	0.618	0.542	0.418
الإسلام كتشريع	0.647	0.732	1	0.396	0.395	0.599	0.541	0.681	0.562	0.535	0.395
حرية الأديان	0.371	0.4	0.396	1	0.445	0.449	0.388	0.446	0.386	0.402	0.345
تعدد الأحزاب	0.406	0.412	0.395	0.445	1	0.458	0.424	0.46	0.542	0.432	0.391
التداول السلمي للسلطة	0.595	0.606	0.6	0.449	0.459	1	0.602	0.577	0.592	0.619	0.375
الالتزامات الدولية	0.56	0.487	0.541	0.389	0.424	0.602	1	0.576	0.544	0.451	0.358
حقوق الإنسان	0.68	0.696	0.681	0.446	0.46	0.577	0.575	1	0.636	0.572	0.482
الملكية الخاصة	0.511	0.618	0.562	0.386	0.542	0.591	0.543	0.636	1	0.566	0.443
استقلالية القضاء	0.506	0.542	0.535	0.402	0.432	0.618	0.451	0.572	0.566	1	0.414
الفدرالية	0.383	0.418	0.395	0.345	0.391	0.374	0.358	0.482	0.443	0.414	1

دور العوامل الديموغرافية في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة

دراسة تطبيقية

د. ناجي ساسي المندلسي
جامعة الزاوية -كلية الاقتصاد
dr.naji64@yahoo.com

د. أبوراوي عيسى قبقب
جامعة الزاوية -كلية الاقتصاد
abugabgub@yahoo.co.uk

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان دور العوامل الديموغرافية متمثلة في الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، والخبرة، والعمر، والتخصص في تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة العاملة في ليبيا. كما تحاول الدراسة إبراز دور هذه المشروعات في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا. ومما تهدف إليه الدراسة أيضًا تعريف أصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في ليبيا بفرص التمويل المختلفة التي تعزز من فرص نجاح واستمرارية هذه المشروعات في الاقتصاد الليبي.

وانتهت الدراسة إلى أن الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي ومدة الخبرة لها تأثيرات معنوية ذات دلالات إحصائية على تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة. بينما لم يرتبط العمر والتخصص بأي تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي في هذا النوع من المشاريع في الاقتصاد الليبي.

وأما أهم توصيات الدراسة فتتمثل في تبني سياسات أكثر فاعلية في مجال تدريب وتطوير الموارد البشرية، والعمل على إتاحة فرص تملك وإدارة المؤسسات لشريحة الإناث للمساهمة الجادة في تسيير دفة العمل بها، إضافة إلى الاهتمام بالعاملين في تلك المشروعات من خلال تحسين جودة أدائهم الوظيفي وتوفير احتياجاتهم الضرورية والتحفيزية.

الكلمات الدالة: *العوامل الديموغرافية، المشروعات الصغيرة، الأداء المالي.*

مقدمة:

تعد العوامل الديموغرافية مثل: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة، والوظيفة ومجال التخصص، من أهم العوامل والأسس التي تؤثر في أداء الأعمال، وتتأثر بها باختلاف أنواعها وتعددها في كافة المشروعات بمختلف أنشطتها وأحجامها سواء كأن ذلك التأثير سلبياً أو ايجابياً وذلك اعتماداً على طبيعة العوامل المحيطة بأداء تلك الأعمال من إمكانات بشرية أو مادية أو تقنية أو بيئية وتهديدات وفرص وما شابه ذلك.

وتتمثل أنشطة المشروعات الصغيرة في كافة العمليات الخدمية أو الإنتاجية أو الفكرية وتكون تلك الأنشطة محددة القيمة والعدد، أو بحسب المعايير الأخرى المحددة لها لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو ابتكار فكرة تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية أو ربحية أو الاثنين معاً، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها.

ويتضح تأثير العوامل الديموغرافية لأصحاب المشروعات الصغيرة على أدائها من خلال نتائج أعمال تلك المشروعات ومدى تأثير تلك النتائج على مجالات النشاط المختلفة وعلى الاقتصاد المحلي والقومي بالتبعية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر العوامل الديموغرافية أحد أهم عناصر نجاح أي مشروع من المشروعات بشكل عام، حيث أن ضعف العامل الديموغرافي يجعل من الصعب تحقيق مؤشرات ايجابية في أداء المؤسسات سواء كان ذلك الأداء وظيفياً أو مالياً، ومرد ذلك لأسباب منها: نقص القدرة الكافية لدى أصحاب المؤسسات في إدارتها، فضلاً عن ضعف الوعي المصرفي لديهم، وإلى عدم توافر السجلات المحاسبية التي توضح الوضع المالي للمشروع وتبين التوقعات المستقبلية له.

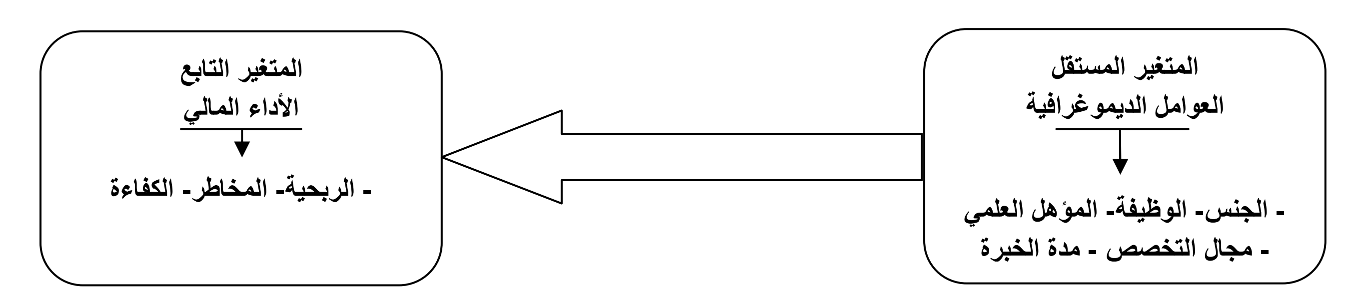
وعلى الرغم من أن الاهتمام بالعوامل الديموغرافية يمثل أهمية قصوى في استراتيجية إنشاء واستمرار المؤسسات الصغيرة، إلا أن نتائج الأداء للعديد من المؤسسات كانت سلبية، وبالتالي تتمحور مشكلة البحث في قلة الاهتمام بتفعيل دور العوامل الديموغرافية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة، مما يؤثر سلباً على أدائها المالي، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تقوم به العوامل الديموغرافية في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة في ليبيا؟

فرضية ومتغيرات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية تنص على أنه "**لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين العوامل الديموغرافية وبين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة** ".

شكل رقم (1)
العلاقات بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار التي يمكن أن تحدثها العوامل الديموغرافية أو الشخصية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة على الأداء المالي فيها في ظل متغيرات الأداء المالي، مثل: الربحية والمخاطرة والكفاءة، إضافة إلى إبراز أثر العوامل الديموغرافية في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تواجه تلك المؤسسات.

أهمية الدراسة :

1. لا تتجاوز مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج القومي الليبي (4%) (جيتراك، 2007) بالرغم من أنها تشكل ما يقرب من (96%) من إجمالي المشروعات في ليبيا.
2. تُصَنَّفُ هذه الدراسة على أنها دراسة علمية متخصصة عن الدور الفاعل، الذي يمكن أن تقوم به العوامل الديموغرافية في تحسين الأداء وخاصة الأداء المالي في المشروعات الصغيرة.
3. المساهمة في تقديم بعض التوصيات لأصحاب المشروعات الصغيرة، بخصوص تفعيل دور العوامل الديموغرافية في إحداث تغيير تنموي إيجابي لتلك المشروعات.

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في دراسة المشروعات الصغيرة في نطاق مدينة الزاوية.
2. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة بين 2005 إلى 2012.

منهجية الدراسة:

قام الباحثان باتباع المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وما تطلبه ذلك من تحديد لإطار الدراسة، وعرض للجداول والأشكال، والرسوم البيانية، وتفسير لبعض العلاقات واتجاهاتها بين متغيرات الدراسة، وبالاعتماد على البيانات التي تم تجميعها بواسطة استمارة جمع البيانات.

مجتمع الدراسة وعينته :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والبالغ عددهم (148831) صاحب مشروع صغير، وتم التركيز على فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة دون سواهم لأنها حازت على التمثيل الأكبر لمجتمع الدراسة، أما عينة الدراسة فهي احتمالية طبقية، وأن حجم العينة المناسب تحدد بعدد (384) مفردة، وغطت الفترة الزمنية (2005−2012).

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات العوامل الديموغرافية ودورها في إدارة وتنمية وتمويل المؤسسات بمختلف أحجامها وأنشطتها، وأثر ذلك على نتائج أعمالها، حيث اتفقت كلاً من دراسة (مفتاح أشقاق،2004)، ودراسة (عبد الرزاق بن حليم،2005) على وجود مشاكل في تسويق توزيع منتجات تلك المشروعات، وأما دراسة (نبيل الزروق، 2007) فقد أوضحت بأن هناك نقصًا في الكفاءات والمهارات العلمية، وخاصةً الجامعية منها في تخصصات الإدارة والمحاسبة، حيث لوحظ أن أغلب المؤهلات تقتصر على حملة الدبلوم المتوسط، مما أدى النقص في الكفاءات المتخصصة في استخدام نظم المعلومات والتحليل المالي والتكاليف والتخطيط الجيد، وهو ما أدى إلى تدني مستويات الأداء للمشاريع، وقد أكدت دراسة (Zhenyu & Jess H &.James J. 2007) أن حسن إدارة تكاليف المشروع وتنظيم المصروفات والنفقات من عوامل نجاح المشروعات، وتوصى بالفصل بين الذمة المالية لمالكي المشروع وديونهم الشخصية، والذمة المالية الخاصة بالمشروع.

وأظهرت دراسة (بنذر مهدي،2008) بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً للاتجاهات نحو العلاقة بين الخبرة والتأهيل في الإدارة المالية ومستوى أداء المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وهو ما تختلف الدراسة الحالية معه من حيث إن هناك علاقة جوهرية بين متغيرات الخبرة والتأهيل ومستوى الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة، في حين توصلت دراسة(Maher Al-Mahrouq) ،2011 إلى مجموعة من

العوامل التي لها تأثير إيجابي وكبير على نجاح الشركات الصغيرة في الأردن، وهي: الإجراءات التقنية والتكنولوجيا، والهيكل التنظيمي للشركة والهيكل المالي والتسويق والإنتاجية وبنية الموارد البشرية.

وأما دراسة (على، فاطمة،2011) فقد أكدت على أن هناك قصور في الاهتمام بموضوع التخطيط الاستراتيجي علاوة على قلة الخطط الاستراتيجية، التي تهدف للربط بين الاستثمار في المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، وعدم الاهتمام والتركيز على بناء القدرات الداخلية للمؤسسات المعنية بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة فيما يخص كوادر العمل، وتوخي المؤهلات المناسبة منها، وكذلك الوقوف على أسباب التعثر وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وهو ما يتفق الى حد كبير مع دراسة (بلال السميرات، 2009) التي توصلت إلى أن نقص الخبرات الإدارية والتسويقية والمالية يعد من أسباب عدم نجاح هذه المشاريع، وأيضا وجود عدد من المشكلات الناتجة عن عدم استخدام ملاك المشاريع للأساليب الإدارية الفعالة.

أما الدراسة الحالية فتتناول دور العوامل الديموغرافية في تحسين مستوى الأداء المالي بالمشروعات الصغيرة في ليبيا من خلال بيان الآثار التي يمكن أن تحدثها العوامل الديموغرافية لأصحاب المؤسسات الصغيرة على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة، في ظل متغيرات الأداء المالي مثل: الربحية والمخاطرة والكفاءة، وإبراز أثر تلك العوامل في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تواجه تلك المؤسسات.

الإطار النظري للدراسة :

المشروعات الصغيرة :

أظهرت الدراسات المختلفة التي أجريت على المشروعات الصغيرة أن هناك ما يتجاوز الخمسين تعريفاً لها، وأن العديد من الدول لا يتوافر لديها تعريف موحد لهذا النوع من المشروعات، وبالتالي فقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف اهتماماتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد ومرحلة النمو التي بلغتها، فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان قد يعتبر كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل إنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو، وفي كل الأحوال فإن مصطلح المشروعات الصغيرة هو مصطلح واسع يشمل الأنشطة المختلفة في منشآت القطاع الخاص والتعاونيات، ومجموع المنتجات الأسرية والمنزلية وبعض الأنشطة التكاملية.

مفاهيم المشروعات الصغيرة :

يمكن الاستناد إلى معايير عديدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى بتباين إمكاناتها وقدرتها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، ومن بين تلك المعايير: عدد العمالة، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا، ونوع النشاط، وحجم المبيعات، وهيكل الملكية، والطاقة المستغلة وغيرها، وفيما يلي أمثلة لأهم تعريفات المشروعات الصغيرة (السيسي، 2009):-

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعرف المشروعات التي يعمل فيها أقل من (10) عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها (10-50) عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها مابين (50-100) بالمشروعات المتوسطة.
- **مؤسسة التمويل الدولية:** تعرف المشروعات التي تستثمر حداً أقصى مقداره (2.5) مليون دولار أمريكي بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** تعرف المشروعات المتناهية الصغر بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها الطويلة الأجل "الاستراتيجية" وقصيرة الأجل "التكتيكية". أما المشروعات الصغيرة يتراوح عدد العاملين فيها مابين (10-19) عامل، والمشروعات المتوسطة هي تلك المشروعات التي يعمل فيها مابين (20-99) عامل، والمشروعات الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من (100) عامل.
- **منظمة العمل الدولية:** تعرف المشروعات أو الصناعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج أو توزع سلعاً أو خدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضارية وفي المناطق النائية، وبعضها يعتمد العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر أموالاً أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأسمال صغير جداً أو ربما بدون رأسمال ثابت، وتستخدم كفاءة ذات مستوى منخفض، وعادةً ما تكتسب دخولاً غير منتظمة، وتوافر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في قطاع غير رسمي، وبما يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصائيات الرسمية.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يتم تعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي يقل عدد العمال فيها عن (500) عامل.
- **الاتحاد الأوروبي:** يتم تعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يكون عدد العاملين فيها مابين (10-250) عاملاً.
- **أندونيسيا:** يتم تعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يكون عدد العاملين فيها أقل من (100) عامل.
- **ليبيا:** هي مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستوعب القوى الشابة، وتتوافر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ومعيار العاملين

بالمشروعات في ليبيا هو(25) عنصر، ولا تتجاوز قيمة الإقراض الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم مليون دينار ليبي (وزارة العمل والتأهيل، 2006).

مزايا وخصائص المشروعات الصغيرة :

يمكن إيجاز أهم مميزات وخصائص المشروعات الصغيرة على مختلف أنشطتها في الآتي (توفيق يوسف، 2009):-

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة.
- المعرفة والتفضيلية بالعملاء والسوق.
- قوة العلاقات بالمجتمع.
- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين.
- مرونة الإدارة.
- المحافظة على استمرارية المنافسة.
- التجديد ورفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي.
- الآثار الاجتماعية.
- انخفاض مستويات معامل رأس المال.
- اختلاف أنماط الملكية.
- انخفاض القدرة الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث.

أهمية وأهداف المشروعات الصغيرة :

تكمن أهمية هذه المشروعات في قدرتها على المساهمة الفعالة في عملية التنمية، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تعد حالياً من أكثر المصادر البديلة أهمية لخلق فرص عمل في المستقبل، وتخفيف حدة مشاكل البطالة والفقر، والحد من انتشار الفساد والجريمة، وانخفاض مستوى معيشة الأفراد نتيجة لذلك. وأيضاً دعم نمو وتطوير النشاط الاقتصادي، وتشجيع روح الابتكار والإبداع، إلى جانب تحقيق التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة وتنويع هيكل الإنتاج، واستخدام الخدمات المحلية، وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، وتوسيع الأسواق، وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية، وتعزيز القدرة التنافسية بما يدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاقتصاد القومي، ويحقق احتواء الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول العالم، الأمر الذي يدعو لاعتبار دعم وتنمية هذه المشروعات هدفًا استراتيجيًا شديد الأهمية (السيسي، 2009).

وقد أصبحت المشروعات الصغيرة وخاصة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمي، نظراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وزيادة التنمية على الصعيد الفردي والجماعي، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة كي تنمو

وتزدهر، وتتضمن المشاريع ثلاثة عناصر أساسية وهي: الموارد المادية، والبشرية، والربحية، وإدارته من أصحابه بشكل فعال، ويحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، وتميزه بكونه محلياً إلى حد كبير، وأن حجمه صغير نسبياً في الصناعة التي ينتمي إليها، والاعتماد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه (السيسي، 2009).

العوامل الديموغرافية :

تشير العوامل الديموغرافية في العموم إلى مجموعة العوامل المرتبطة بشخصية الأفراد من حيث: نوع الجنس، ونوع الوظيفة، والمؤهل العلمي، والعمر، ومجال التخصص، وغير ذلك، وما يمكن أن تقوم به تلك العوامل من أدوار تؤثر وتتأثر مع بيئة العمل المحيطة بها، حيث أن هناك علاقات وتأثيرات مختلفة بين تلك العوامل والظروف المحيطة، وفيما يلي توضيح لتلك العلاقات التي تناولتها هذه الدراسة:-

1. **نوع الجنس:** يقصد به مدى تأثير نوع الجنس (ذكر أو أنثى) بالنسبة لملاك المشروعات قيد الدراسة في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة وما إذا كان التأثير إيجابيًا أم سلبيًا.
2. **نوع الوظيفة:** يقصد بنوع الوظيفة في هذه الدراسة هو مدى قدرة الملاك أو العاملين في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة.
3. **المؤهل العلمي:** تختلف المستويات الإدارية لملاك المشروعات الصغيرة والعاملين بها، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير عامل المؤهلات العلمية في تحسين الأداء المالي فيها.
4. **العمر:** يقصد بها مدى تأثير شرائح المستويات العمرية التي تم تحديدها وفقاً لقانون العمل في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة.
5. **مجال التخصص:** يقصد بمجال التخصص هو دراسة نسبة مساهمة الإدارات المختلفة المكونة للمشروعات الصغيرة قيد الدراسة، كل حسب تخصصها في تحسين الأداء المالي لتلك المشروعات.
6. **مدة الخبرة:** وهي دراسة مدى تأثير سنوات الخبرة التي يتمتع بها ملاك المشروعات الصغيرة في تحسين الأداء المالي لتلك المشروعات.

الأداء المالي :

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المشروعات، إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المشروعات باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها تلك المشروعات،. ويسهم الأداء المالي كذلك في إتاحة الموارد المالية وتزويد المشروعات بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

فالأداء المالي، كمتغير يعتبر أداة تحفيزية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيهها تجاه المشروعات الناجحة، فهي تعمل على توجيه المستثمرين إلى المشروع، أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم، وبالتالي فهو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعطيات التي قد تظهر في مسيرة المشروع، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كان المشروع يواجه صعوبات في النقدية أو الربحية، أو لكثرة الديون والقروض أو شكل من أشكال العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها لمعالجة الخلل (عبدالغني، 2006، بينما يرى الخطيب، (2010) أن الأداء المالي عبارة عن أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المشروع لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، ما يعني أنه معيار للتعرف على الوضع المالي القائم في المشروع في لحظة معينة ككل، أو لجانب معين من أداء المشروعات أو لأداء أسهمها في السوق المالية في يوم محدد وفترة معينة.

إن أداء المهام والأعمال والأنشطة والوظائف داخل المنظمة هي الأكثر تأثيراً، فإذا ما قام كل فرد بأداء مهمته بنجاح، فإن محصلة ذلك هو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ولذلك فإن قضية تطوير وتحسين الأداء الوظيفي والمالي على مستوى العاملين، وبالتالي على المستوى الكلي للمنظمة تعد من أهم العمليات الاستراتيجية التي تعمل إدارات المنظمات والمشروعات والأعمال بمختلف أنواعها وأحجامها على تبنيها، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لها لتكون ضمن حزمة من اهتماماتها الرئيسة.

كما "أن عملية تقييم الأداء تقف على تحقيق معدلات ومعايير الأداء المستهدفة والتعرف على جوانب القوة وتعظيمها، والتعرف أيضاً على جوانب القصور والضعف ومحاولة علاجها، فتقييم الأداء ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو أداة ضرورية للتحسين المستمر سواء على مستوى الفرد أو الأداء الكلي للمنظمة، أو حتى على مستوى فرق العمل" (سيد جاد الرب، 2012).

" أن إدارة الأداء تعد منهجًا متكاملاً تندمج فيه مفاهيم تحديد الأهداف، وتقييم الأداء، وتطوير الأداء على المستوى الجزئي أو الكلي، سواء أكان الأداء ماليًا أو وظيفيًا أو ماشابه ذلك، كما أن هناك عددًا من العوامل التي تساهم في تحسين الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:-

- التقييم الذاتي.
- تشجيع المشاركة.
- سرعة إظهار الإعجاب والتقدير للعامل من قبل المقابل.
- تخفيض حدة النقد.
- تغيير السلوك وليس تغيير الشخص.
- التركيز على حل المشاكل.
- التركيز على دعم ومساندة العامل.
- التركيز على تحديد الأهداف.

- المتابعة اليومية المستمرة".

ولتحسين الأداء وإتاحة الفرص الفعالة للتطوير والتحسين المستمر تستخدم أساليب متعددة لذلك، ومنها أسلوب مقابلات تقييم الأداء في التعرف على جوانب الضعف في أداء العاملين، ووضع خطة لتحسين الأداء من خلال اتخاذ الإجراءات والأفعال والممارسات اللازمة من قبل المشرفين أو المديرين لتصحيح الأخطاء، وبالتالي تحسين الأداء من خلال الآتي:-

- اعتبار أن الفرد مصدر رئيس لنقاط القوة والضعف في عملية الأداء.
- الاهتمام بالبيئة الخارجية والتي تشمل الأسرة والمجتمع والمشكلات الشخصية المرتبطة بالفرد والعوامل الديموغرافية المرتبطة بها.
- تهيئة بيئة العمل التنظيمية والمناخ التنظيمي السائد، ونظم الحوافز والمكافئات والأجور والترقيات والعلاقات الإنسانية وغيرها.
- المتابعة المستمرة والتقييم المتصل لعملية الأداء والاستعانة بمقاييس الأداء المالي مثل: الربحية، والمخاطرة، والكفاءة، والسيولة وغيرها، ومن مؤشرات الأداء المالي ما يلي:

معدل دوران الأصول = صافى المبيعات ÷إجمالي الأصول

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ المخزون

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة ÷ مجموع الخصوم المتداولة

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة – المخزون السلعى ÷ الخصوم المتداولة

نسبة هيكل رأس المال= قروض طويلة÷ مجموع هيكل رأس المال

نسب التغطية: - معدل تغطية الفوائد = صافي الدخل المتاح لسداد الفوائد ÷ الفوائد

معدل تغطية الأعباء الثابتة = صافي الدخل المتاح لسداد الفوائد ÷ الأعباء الثابتة (غنيم ،2009)

الجانب العملي :

الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية قبل إعداد خطة البحث، كان الهدف منها التعريف بمشكلة البحث، وتكوين فرضيته، وتحديد متغيراته، وتم الاعتماد في إجراء الدراسة على الآتي:

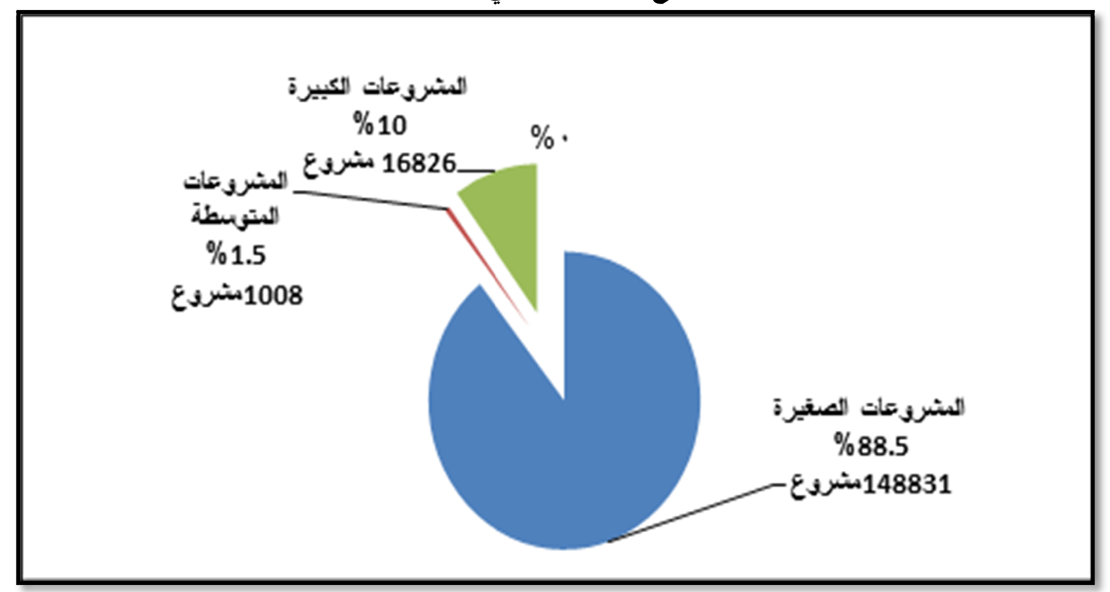
1. مراجعة البيانات الثانوية المتاحة عن المصارف التجارية والمتخصصة الليبية، وبعض العينات من المشروعات الصغيرة في مدينة الزاوية.
2. إجراء مقابلات مع عدد (50) صاحب مؤسسة صغيرة.
3. إعداد استقصاء مبدئي تضمن أسئلة لعينة من أصحاب المؤسسات ممن تم اختيارهم عشوائياً، وقد تمحورت الأسئلة حول معرفة مدى تأثير العوامل الديموغرافية لأصحاب المؤسسات الصغيرة على الأداء المالي في تلك المؤسسات.

4. توصل الباحثان من خلال الدراسة الاستطلاعية إلى مجموعة من البيانات والملاحظات فيما يخص المؤسسات الصغيرة، فكانت على النحو التالي:

أ. بلغ عدد المؤسسات في ليبيا (166665) مشروعاً مصنفة كما تظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

عدد وأنواع المشروعات في ليبيا2012



المصدر: الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد 2012.

يتضح من الشكل رقم (2) أنه قد تم تصنيف المشروعات في ليبيا إلى ثلاثة أحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة، بحيث حازت المشروعات الصغيرة على النصيب الأكبر، منها بما يعادل (88.5%)، تلتها المشروعات الكبيرة بنسبة(10%)، وأخيراً المشروعات المتوسطة بنسبة (1.5%).

ب. بلغ عدد المشروعات الصغيرة (148831) مشروع موزعة على أربعة أنشطة رئيسة كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

بيان بالأنشطة الاقتصادية بحسب تصنيفها ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة فيها

ت	النشاط الاقتصادي	عدد المشروعات الصغيرة	النسبة
1	الصناعات التحويلية	18313	%12.30
2	البناء والتشييد	1170	%.08
3	التجارة الداخلية	100129	%67.28
4	الخدمات	29219	%19.63
المجموع		**148831**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب الإحصائي،مصلحة الإحصاء والتعداد 2010

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد المشروعات الصغيرة في ليبيا بلغ (148831) مشروع في أنشطة الصناعات التحويلية بعدد (18313) مشروع بنسبة (12.30%)، وفي أنشطة البناء والتشييد فبلغ عددها(1170) مشروع بنسبة (08.%)، في حين بلغ عدد المشروعات العاملة في أنشطة التجارة الداخلية (100129) مشروع بنسبة (67.28%)، وأما أنشطة الخدمات فقد بلغ عددها (29219) مشروع بنسبة (19.63%). ويتبين من ذلك تركز المشروعات الصغيرة في غالبيتها على نشاط التجارة الداخلية، وهو ما يعكس مدى اهتمام أصحاب المشروعات الصغيرة ومُمَوِّلِيها بهذا النوع من الأنشطة، في حين ينخفض ذلك في نشاط البناء، والتشييد بتغير كبير عن نشاط التجارة الداخلية وقدره(98959) مشروع، مما يعكس ضعف الاهتمام به، بسبب قلة الخبرات والمهارات في هذا النشاط، الأمر الذي يتطلب من أصحاب القرار ضرورة العمل على إعداد وتأهيل كوادر متخصصة في هذا النشاط للنهوض بهذا القطاع، وكذلك الدفع نحو تمويل هذا النوع من المشروعات لأهميتها ودورها في دعم برامج التنمية بصفة عامة.

ج. تعتمد المصارف إجراءات تقييم للمشروعات المراد تمويلها من نواحي عدة، تتمثل في: جدوى النشاط، العمر، والوضع العائلي، والوضع الاقتصادي.

د. تتمتع المشروعات الصغرى بمجموعة من الإعفاءات والمزايا، والاستفادة من الخدمات التدريبية والاستشارية من المراكز وحاضنات الأعمال، وأولوية الحصول على المواقع في المناطق الصناعية لإقامة المشروعات.

هـ. بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية والمتخصصة مبلغًا وقدره (61008.7) مليون دينار ليبي موزع على المصارف كما يلي:

جدول رقم (2)

قيمة القروض الممنوحة من المصارف

مليون دينار

ت	المصرف	حجم الإقراض	النسبة
1	التجارية	50815.9	%83.30
2	المتخصصة	10192.8	%16.70
	الإجمالي	61008.7	%100

المصدر: التقرير السنوي، مصرف ليبيا المركزي، 2012.

يتضح من الجدول رقم (2) أنه قد تم منح ملاك المشروعات الصغيرة مبلغًا وقدره (61008.7) مليون دينار ليبي، بحيث حازت المصارف التجارية على النصيب الأكبر في تمويل المشروعات الصغيرة بمبلغ وقدره (50815.9) دينار ليبي، وبما نسبته (83.30%)، في حين مولت مجموعة المصارف المتخصصة المشروعات الصغيرة بما قيمته (10192.8) دينار ليبي، ويلاحظ هنا حجم الفارق بين حجم التمويل بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويُعْزَى ذلك لكبر حجم رأس مال المصارف التجارية ولحجم السقوف التمويلية المخصصة للإقراض، ولكثرة وتعدد الأنشطة المموَّلة فيها،

الأمر الذي يتناقص لدى المصارف المتخصصة بسبب صغر حجم راس المال ومحدودية الأنشطة المستهدفة بالتمويل من قبل المصارف المتخصصة.

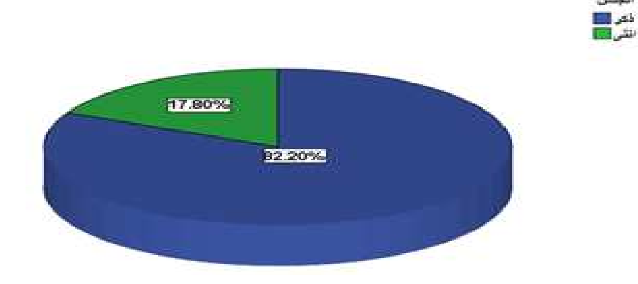
قياس واختبار الفرضية :

أ. **قياس الفرضية:** تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف الإجابات نحو خصائص عينة الدراسة، وفيما يلي عرض لأبرز ما تم التوصل إليه من نتائج:

1. **نوع الجنس:** شملت عينة الدراسة كل من شريحتي الذكور والإناث من أصحاب المشروعات الصغيرة، وفيما يلي بيان بنتائج الدراسة:

شكل رقم (3)

نوع الجنس لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة



يتبين من الشكل رقم (3) أن شريحة الذكور من أصحاب المؤسسات الصغيرة تمثل النسبة الأعلى التي بلغت (82.20%)، مما يدل على صعوبة تفهم إمكانية تملك شريحة الإناث للمشروعات الصغيرة في المجتمع الليبي، وخاصة المناطق الواقعة بعيداً عن المدن الرئيسة.

2. **نوع الوظيفة** جاءت إجابات المستقصى منهم في المؤسسات الصغيرة بين العاملين وأصحاب المشروعات على نحو من التفاوت النسبي كما يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم (4)

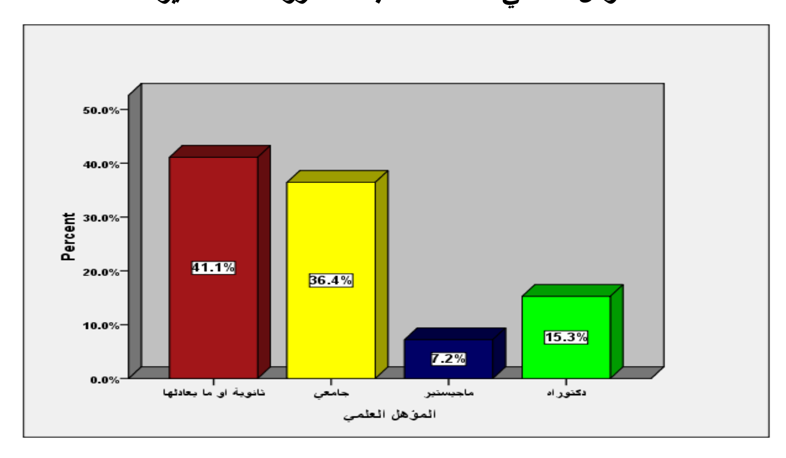
نوع الوظيفة لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة

يلاحظ من الشكل رقم (4) أن جل الإجابات المتحصل عليها جاءت من **ملاك** المشروعات بنسبة عالية بلغت (82.20%)، مما يدل على وجود عامل الدقة والثقة في مصدر المعلومات، وكانت اجابات العاملين من الملاك ما لا يتعدى (17.80%) بمبررات قصور إمكانيات المالك عن سير العمل بمشروعه.

3.المؤهل العلمي: تدار المؤسسات الصغيرة من قبل ملاك لديهم مؤهلات علمية مختلفة كما يلي:

شكل رقم (5)

المؤهل العلمي لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة



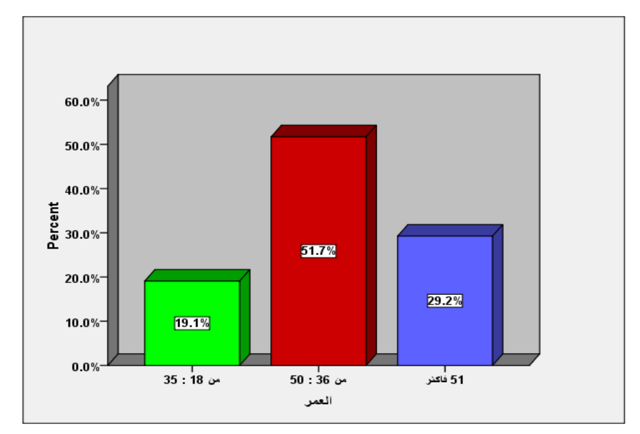
يشير الشكل رقم (5) إلى أن فئة الملاك من حملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها تسيِّر دفة العمل في المشروعات الصغيرة، حيث بلغت نسبتهم (41.1%) من مجموع المؤهلات، وجاء ثانيًا حملة الشهادات الجامعية بنسبة (36%)، فحملة الدكتوراه ثالثا بنسبة (15.3%)، وأخيراً حملة الماجستير

بنسبة(7.2%)، وهذا يعطي مؤشرًا إيجابيًا عن دخول حملة الشهادات العليا إلى معترك العمل في مجال المؤسسات الصغيرة ويبشِّر بتحسن في مستوى الأداء.

4. العمر: تبدأ أعمار أصحاب المشروعات الصغيرة قيد الدراسة عند(18) سنة، وهو ما يتوافق مع لوائح وتشريعات قانون العمل، بحيث تم تصنيفها إلى (18-35)، (36-50)، (51 فأكثر) كالتالي:

شكل رقم (6)

العمر لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة

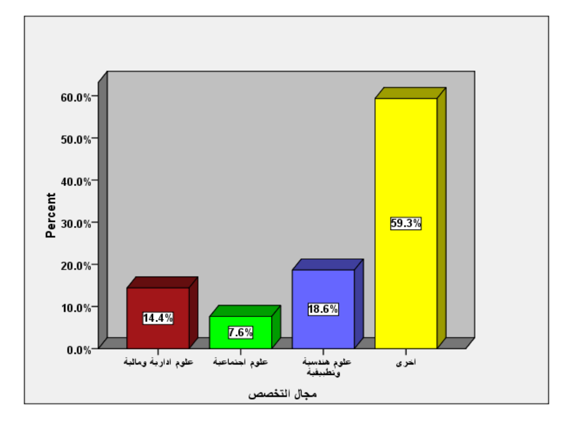


يشير الشكل رقم (6) المشار إليه أعلاه إلى أن شريحة العمال (36-50) هي الأكثر استحواذًا على فرص العمل بالمؤسسات الصغيرة، حيث تجاوزت نسبتها (50%) ، فيما تقاسمت الشرائح العمرية (الأولى والثالثة) باقي الفرص، ما يفسر أن هناك انخفاضًا لفرص تبني المؤسسات الصغيرة من قبل شريحة الشباب، وضعف فرص التطوير والتحديث والإبقاء على مشروعات تدار بثقافة وتقنية لا تتوافق ومتطلبات العصر.

5. مجال التخصص: هناك عدة تخصصات تعمل في أنشطة المؤسسات الصغيرة، ومنها: الإدارية والمالية، والهندسية، والاجتماعية والتطبيقية، والتخصصات الأخرى، ويمكن بيانها في الشكل التالي:

شكل رقم (7)

مجال التخصص لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة

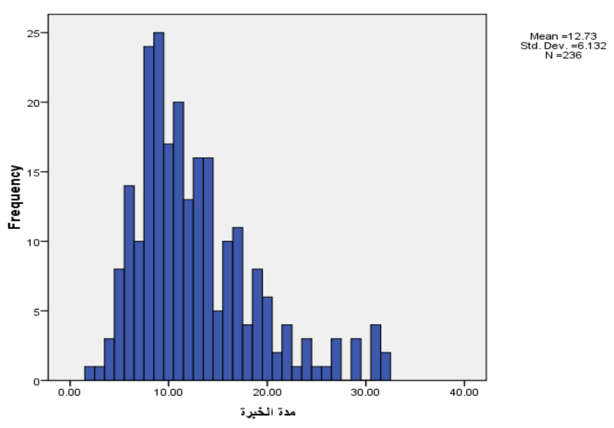


يتضح من الشكل رقم (7) أن مجال تخصصات الملاك المتمثلة في المجالات القانونية والمهنية والحرفية وغيرها قد حازت على النصيب الأكبر من بين مجالات التخصص الأخرى، وهذا التنوع له مدلولات جيدة من حيث تنوع الأنشطة الاقتصادية الممارسة في تلك المؤسسات، مما يساهم في توفير العديد من الاحتياجات وسد العجز للداخل منها.

6. مدة الخبرة: تتفاوت مدة الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة ما بين (1–40).

شكل رقم (8)

مدة الخبرة لفئة أصحاب المشروعات الصغيرة



يتضح من الشكل رقم (8) أن أغلب سنوات الخبرات **لأصحاب** المؤسسات الصغيرة تتمثل في الشريحة مابين (5–15) سنة، وهو ما يشير إلى إمكانية الاعتماد على مثل هذا النوع من المشروعات واستمرارها.

ب. اختبار الفرضية "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة معنوية بين العوامل الديموغرافية وبين تحسين الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة"

تم استخدام تحليل الانحدار الاسمي المتعدد Multinomial Regression Analysis بالإضافة إلى بعض الاختبارات الأخرى، وأوضحت نتائج التحليل ما يلي:

جدول رقم (3) اختبار جودة التوفيق للنموذج الكلي

النموذج	قيمة كا^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05
النموذج الكلي	281.57	624	0.0	معنوي

من بيانات الجدول رقم (3) تبين الآتي:

1- كانت قيمة كا^2 المحسوبة كتقريب للنموذج الكلي (281.57). كما كانت قيمة الدلالة α=0.0 وحيث إن قيمة مستوى الدلالة لاختبار النموذج المقدر الكلي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 هذا يعني إمكانية قبول النموذج الكلي والاعتماد عليه.

جدول رقم (4) اختبار المعاملات باستخدام لوغاريتم الإمكان الأعظم −2 Log likelihood

اسم المتغير	−2 Log likelihood	قيمة كا^2	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	R^2 معامل التحديد
− الجنس	1853.3	131.58	0.0	معنوي	69.7%
− الوظيفة	1853.9	132.42	0.0	معنوي	
− المؤهل العلمي	679.4	195.3	0.0	معنوي	
− العمر	1722	1.027	1.00	غير معنوي	
− مجال التخصص	1741	20.37	1.00	غير معنوي	
− مدة الخبرة	1586	163.91	0.0	معنوي	

من بيانات الجدول رقم (4) يتضح أن:

1. **بالنسبة لمتغير الجنس:** أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير الجنس أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعني أن الجنس كأحد المتغيرات الديموغرافية له تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة.
2. **بالنسبة لمتغير الوظيفة:** أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير الوظيفة أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أن الفئات الوظيفية كأحد المتغيرات الديموغرافية لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة.
3. **بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:** أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير المؤهل العلمي أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أن المؤهل العلمي كأحد المتغيرات الديموغرافية له تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة.
4. **بالنسبة لمتغير العمر:** أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير العمر أكبر من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أن فئات العمر المختلفة ليس لها تأثير ملموس على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة في ليبيا، وبالتالي يتم استبعاده من النموذج.
5. **بالنسبة لمتغير مجال التخصص:** أن فئات مجالات التخصص المختلفة ليس لها تأثير ملموس على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة في ليبيا، وبالتالي يتم استبعاده من النموذج.
6. **بالنسبة لمتغير مدة الخبرة:** أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير مدة الخبرة أقل من قيمة مستوى المعنوية α=0.05 وهذا يعنى أن مدة الخبرة كأحد المتغيرات الديموغرافية له تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة.
7. أن قيمة معامل التحديد الإجمالي للنموذج (R^2= (69.7%) وهذا يعني أن المتغيرات المعنوية ذات الدلالة الإحصائية (الجنس – الوظيفة – المؤهل العلمي – مدة الخبرة) لهم مسئولية تفسير ما

نسبته(69.7%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة، وهناك ما نسبته (30.3%) يرجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في هذا النموذج مثل: مستوى الدخل، وحجم المشروع، والمهارات، والعلاقات الإنسانية، والتوزيع الجغرافي، وغيرها التي لم تكن في نطاق اهتمام الباحثين، والتي يمكن تناولها ضمن أبحاث أخرى.

النتائج :

1. أن المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في الجنس، والوظيفة، والمؤهل العلمي، ومدة الخبرة لها تأثيرات معنوية ذات دلالات إحصائية على تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة، بينما لم يرتبط العمر، والتخصص بأي تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي في هذا النوع من المشاريع في الاقتصاد الليبي.
2. أن شريحة الذكور من أصحاب المشروعات الصغيرة تمثل النسبة الأعلى، مما يدل على صعوبة تفهم إمكانية تملك شريحة الإناث للمؤسسات الصغيرة في المجتمع الليبي، وخاصة في المناطق الريفية.
3. أن شريحة العمال (36–50) أكثر استحواذًا على فرص العمل بالمشروعات الصغيرة مما يفسر تقليل فرص تبنى شريحة الشباب للمشروعات الصغيرة ، وبالتالي ضعف فرص التطوير والتحديث والإبقاء على مشروعات تدار بثقافة وتقنية لا تتوافق ومتطلبات العصر.
4. هناك تنوع في الأنشطة الاقتصادية الممارسة في تلك المشروعات، مما يساهم في توفير العديد من الاحتياجات، وسد العجز للداخل، والمساهمة في تنمية الصادرات للخارج.
5. أن أغلب خبرات أصحاب المؤسسات الصغيرة مابين (5–15) سنة، وهو ما يشير إلى إمكانية الاعتماد على مثل هذا النوع من المشروعات واستمرارها.
6. ضعف القدرات الإدارية والمحاسبية والتنظيمية والفنية للقائمين على المشروعات الصغيرة.
7. ضعف الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات وقلة الاهتمام بتوفير احتياجات العاملين الضرورية والتحفيزية.
8. القصور في سن القوانين والتشريعات المنظمة لعمل وحماية المشروعات الصغيرة.

التوصيات:

1. تبني إدارات المؤسسات الصغيرة لسياسات أكثر فعالية في مجالات تدريب وتطوير الموارد البشرية في الأعمال الإدارية والمحاسبية والتنظيمية والفنية بما يمكنها من تحسين أداء الأعمال.
2. حث إدارات المصارف على منح شريحة الإناث قروض لتمويل مشروعاتهن للمساهمة الجادة في تسيير دفة العمل بها.

3. زيادة تحسين ظروف العاملين بالمؤسسات الصغيرة، وبما يساهم في تحسين جودة حياتهم الوظيفية.
4. اعتماد السياسات المحفزة على تحسين الأداء بالمؤسسات الصغيرة، مثل الإعفاءات الضريبية، تقديم الحوافز المعنوية، تقديم الدراسات والاستشارات، وتقديم المعلومات السليمة.
5. استحداث جهاز حكومي متخصص لدعم المؤسسات الصغيرة وبالخبرات الإدارية والتسويقية والمالية والقانونية والتقنية، وغيرها من التخصصات، وإعدادها الإعداد السليم لقيادة وإدارة تلك المؤسسات.
6. تفعيل أو استحداث المؤسسات الإدارية والقانونية والتمويلية والاستشارية الحاضنة والراعية لعمل المؤسسات الصغيرة، ودعمها بالمتطلبات الضرورية من دعم استشاري وتقني وخططي ومالي لضمان إنجاز الأعمال الموكلة لها.

قائمة المراجع

أ. الكتب

- توفيق عبدالرحيم يوسف، (2009)، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حسين عطا غنيم، (2009)، **دراسات في التمويل** ، ، ط7، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- سعاد نائف برنوطي، (2010)، **إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (أبعاد الريادة)**، ط1، عمان، دار وائل للنشر.
- سيد محمد جاد الرب، (2009)، **استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات العملية)**، ط1، الإسماعيلية، مطبعة العشري.
- صلاح الدين حسن السيسي، (2009)، **استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عادل ريان محمد الريان، (2006)، "**بحوث التسويق**" – **المبادئ، القياس، الطرق**– ، ط2، أسيوط، مطبعة الصفاء والمروة.
- محمد محمود الخطيب، (2010)، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

ب. الرسائل الجامعية

- بندر عبد الله مهدي، (2008)، **تقييم أثر المؤسسات التمويلية في أداء المشاريع الإنتاجية الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، البلقاء.
- عبد الرزاق بن حليم، (2005). **المشروعات الصغيرة في ليبيا – الواقع، الفرص،التحديات**–، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- مفتاح اشقاق، (2004) **الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة وآفاق حلولها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- نبيل الزروق، (2007)، **قلة الكفاءات والمهارات المتخصصة وأثرها على أداء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة**،(رسالة ماجستير غير منشورة طرابلس.)

ج. البحوث والمقالات

- علي المناصير، فاطمة الزهراء سكر، (2011)، **توظيف التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة العامة في الأردن لأغراض الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء.
- يوسف السميرات، (2009)، **المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب**، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد،36 ، العدد ،2، عمان.
- عبدالغني دادن، (2006)، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث**، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر.
- Maher Al-Mahrouq، (2011)، **Administrative Sciences**، **Dirasat**, Volume 33، No. 1، p2-14.
- Zhenyu & Jess H &. James J. (2007)، "**Effects of Ownership and Management on Small Business Equity Financing**" *Journal of business venturing*، ، Vol.: 22، No.:6، PP.:216-233.

د. مصادر ومراجع الأنترنت

- مؤسسة جيتراك الدولية للاستشارات والأبحاث والتدريب، دبي، 2007.
- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي أعداد (52 – 55) للفترة (2008– 2012).
- التقارير السنوية لمصرف التنمية للفترة (2005 – 2012).
- التقارير السنوية للمصرف الزراعي للفترة (2005 – 2012).
- التقارير السنوية للمصرف الريفي للفترة (2005 – 2012).
- تقرير القوائم التحليلية لأبرز المؤشرات المالية للمصارف التجارية، جمعية المصارف الليبية، 2009.
- الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد للفترة (2009 – 2012).
- قرار رقم (116) لسنة 2006، بشأن تقرير بعض الأحكام للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، رقم (845) لسنة 2007، بشأن إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، رقم (472) لسنة 2009م، بتقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصغرى والمتوسطة.

1. Agriculture Bank- Libya: www.wcb.com.ly.
2. Central Bank of Libya : www.cbl.gov.ly
3. Bank of Development- Libya: www.ldb.com.ly
4. Wahda Bank- Libya : www.wahdabank.com.

5. *National Commercial Bank– Libya:* www.ncb.ly/
6. National Brogram for Small and Medium Size، http://sme.ly/.
7. Libyan Lending Fund، :http://llf.ly/.
8. Alrefi Bank – Libya:www.rb.ly/.
9. www.lba.org.ly
10. www.getracemirates.com

اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار- - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1993 - 2010

إعداد

د. يوسف يخلف مسعود
قسم الاقتصاد - الجامعة الليبية المفتوحة.
Dr.yusef@yahoo.com

أ. سامي عمر ساسي
قسم الاقتصاد- الجامعة الليبية المفتوحة.
salahsasi67@yahoo.com

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر بين تغيرات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار و تحديد نمط العلاقة بينهما. واعتمدت الدراسة على تحليل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1993 إلى2010م، لاختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، مستخدمة في ذلك نموذج قياسي لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار. وقد أظهرت نتائج المدى القصير أن العلاقة بين أسعار الصرف"EXR" و أسعار المستهلك طردية، وأن قدرة متغير أسعار المستهلك"CPI" على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف "EXR"تظل ضعيفة ومحدودة في الاقتصاد الليبي. وأن العلاقة بين أسعار الصرف"EXR" وأسعار الواردات الليبية طردية"IMP_t"،ضعيفة جدًا، في حين أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل أن متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI"، و معدل التغير في أسعار الواردات الليبية"IMP_t" و معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع "$MSSG_2$" يرتبطون بعلاقة طردية مع متغير سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي "EXR"، وبعلاقة عكسية مع المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي "IGD".

المقدمة :

في ظل نظام النقد الدولي الراهن أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي المأمول بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبط بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا تحاول كل دولة وبخاصة دول العالم النامي من خلال سلطاتها النقدية انتهاج سياسة للصرف تمكنها من تحقيق الاستقرار المنشود بهدف تهيئة الأجواء الملائمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا المضمار حاولت معظم الدول النامية الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي في تطبيق برامج التثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، غير أن معظم التجارب أن لم يكن كلها تشير إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي عمومًا، وسياسات تغيير سعر الصرف تحديدًا، التي تبنتها العديد من الدول النامية ومنها ليبيا، الذي يتسم اقتصادها بعدة خصائص تتمثل في سيطرة القطاع الواحد، ضعف الترابط القطاعي بين القطاعات المكونة له،ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي، انخفاض درجة تنوع الهيكل الإنتاجي، التي بدورها ساهمت في تفاقم العديد من الاختلالات الهيكلية كان أهمها تعزيز الاتجاه الصعودي في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي انعكس سلبًا على مستويات الدخول ومن ثم مستوى المعيشة، فقد أكدت دراسة أجراها مركز بحوث العلوم الاقتصادية عام 2008م، ارتفاع المستوى العام للأسعار بناء على مؤشر الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة بأسعار عام 1993م، من 35.2 عام 1980 ليصل إلى 191.5 عام 2007م، بزيادة قدرها 156.0، وبمعدل نمو سنوي 15.8% بين العامين المشار إليهما (مركز البحوث الاقتصادية، 2008). وقد رافق هذا الارتفاع في معدلات التضخم تراجعًا في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار

الأمريكي من 3.54 دولار للدينار الواحد في نهاية العام 1990 إلى ما يعادل 1.300 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية العام 2010م.

مشكلة الدراسة :

مما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1- هل توجد علاقة بين التغيرات في أسعار الصرف وبين التغيرات في المستوى العام للأسعار ؟
2- إذا كانت هناك علاقة ، فما هو نمط وطبيعة واتجاه هذه العلاقة وأثرها ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الآثار التي يمكن أن يتركها تغيير سعر الصرف (ارتفاعًا أو انخفاضًا) على مستوى الاقتصاد الكلي .

2- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف على العلاقة بين سعر الصرف والمؤشر العام للأسعار وطبيعتها في الاقتصاد الليبي .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تحليل الأثر بين تغيرات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار .
2- تحديد نمط العلاقة واتجاهها بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار .

فرضية الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تعديل سعر الصرف، التي انتهجتها السلطات النقدية في ليبيا ساهمت في تعزيز الاتجاه الصعودي في المستوى العام للأسعار، مما يشير إلى وجود علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وعليه يمكن صياغة فرضيتي الدراسة على النحو التالي :

1- تؤثر أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية (كمؤشر عن الصدمات في جانب العرض) على انتقال أثر التقلبات في أسعار صرف العملة الأجنبية ومؤشر الأسعار في الاقتصاد الليبي.
2- يؤثر التغير في العرض النقدي (كممثل عن الصدمات في جانب الطلب) على انعكاس أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومؤشر الأسعار في الاقتصاد الليبي .

منهجية الدراسة :

توافقا مع أهمية الدراسة ، ووصولاً إلى أهدافها ، جرى الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي لقياس الأثر بين تقلبات أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار، وتحديد نمط وطبيعة العلاقة بينهما خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطإ وأسلوب جرانجر لاختبار العلاقة السببية الذي يقوم على تحليل الآثار المتبادلة بين المتغيرات، ومن ثم تفسير النتائج، واعتمد الباحثان في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على مصادر معلومات و تقارير ونشرات إحصائية صادرة عن

الجهات الرسمية في الدولة الليبية، اشتملت على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، ونشرات صادرة عن وزارة التخطيط، ونشرات إحصائية صادرة عن هيئة المعلومات والتوثيق.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تتناول دراسة العلاقة بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار حول العالم. إلا أن هذه الدراسات إشارت إلى أن أثر العلاقة بين المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف لا تكمن في المستوى العام للأسعار و أسعار الصرف فقط، بل امتد أثرها إلى أسعار الجملة والمستهلك والمنتج والتضخم، لذلك سوف يتم تصنيف وعرض تلك الدراسات في هذه الورقة البحثية إلى أثر أسعار الصرف على الأسعار المحلية، وأثرها على أسعار الجملة والمستهلك، والأثر على التضخم، وذلك كما يلي:

أولاً- العلاقة بين أسعار الصرف والأسعار المحلية:

هناك جدل واضح بين الدراسات حول مقدار استجابة التغيرات في أسعار الصرف للأسعار المحلية من عدمه، حيث توصلت دراسة زليفكار إلى أنه لم يكن لأسعار الصرف أي استجابة قوية للأسعار المحلية (Zulfiqar H.et.al.2004) وقد وافقته على هذه النتيجة دراسة اجنيس حيث أكدت أنه لا توجد استجابة للأسعار المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف بالمقارنة مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.Agnes B)، 2003). أما دراسة توماس فقد أكدت أن هناك استجابة أو أثر بين أسعار الصرف تأثير والأسعار المحلية ، إلا أن درجة الاستجابة كانت متواضعة وخصوصًا في المدى القصير.Thomas B)،(2013 .أما دراسة محروس فخلصت إلى أن انتقال الاستجابة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار المحلية لا يكون إلا من خلال سعر الصرف الحقيقي فقط وليس الاسمي (محروس ورمضان، 2004).

إذن ترى بعض الدراسات السابقة التي تناولتها هذه الورقة والتي لم تركز على أثر الأسعار المحلية على سعر الصرف بل تناقش أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية، وخلصت إلى أن أسعار الصرف لا تؤثر في الأسعار المحلية، في حين يرى بعضها الآخر أن لها تأثيرًا ولكن هذا التأثير ضعيف، والنتيجة العامة التي يمكن قراءتها بناءً على ما توصلت إليه تلك الدراسات السابقة أن سعر الصرف لم يكن له تأثير على الأسعار المحلية بشكل عام، ويعتقد الباحثان أن الأسعار المحلية قد يكون لها تأثير على سعر الصرف، وهذا ما ستوضحه تحليل اختبارات العلاقة السببية لجرانجر في هذه الدراسة.

ثانيًا- العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الجملة وأسعار المستهلك:

أثبتت بعض الدراسات أن الاستجابة للتغيرات بين أسعار الصرف وأسعار الجملة أكبر من الاستجابة للتغيرات على أسعار المستهلك، حيث توصلت دراسة زلفكار إلى أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة كان أكثر استجابة مع سعر الصرف من مؤشر أسعار المستهلك (Zulfiqar H.et.al.2004). وقد أكدت دراسة بربور على نفس النتيجة حيث أثبتت أن الاستجابة بين مؤشر أسعار الجملة وأسعار الصرف كانت أكبر من الاستجابة مع مؤشر أسعار المستهلك (بربور، 2008).وكذلك دراسة دايل توصلت إلى أن الاستجابة لأثر انتقال تحركات أسعار الصرف ومؤشر أسعار الجملة أكبر من الاستجابة مع مؤشر أسعار المستهلك Daiel) (L.2002،.وأيضًا أثبتت دراسة اجنيس أن انتقال أثر صدمة الاستجابة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلكين كانت محدودة ولكنها سريعة، بينما كانت الاستجابة مع الرقم القياسي لأسعار الجملة أقوى كثيرًا ويحدث بسرعة أكبر(Agnes B.2003) ،.

في حين نجد أن دراسات أخرى توصلت إلى أن الإجابة بين أسعار الصرف وأسعار المستهلك كبيرة، ومن هذه الدراسات دراسة كيوتاكا، حيث أظهرت أن درجة الاستجابة بين الأسعار المحلية وصدمة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية كانت أعلى في بلدان أمريكا اللاتينية وتركيا مما كانت هي عليه في دول شرق آسيا باستثناء إندونيسيا(Kiyotaka S.2007). وكذلك دراسة فيرينا توصلت إلى أن استجابة سعر الصرف مع مؤشر أسعار المستهلكين كانت هي الأعلى، يليه أسعار المنتجين، بينما كان الأثر بين سعر الصرف وأسعار الواردات بالعملة المحلية هو الأدنى .Verena T.et.al) ،2012.وفي الاتجاه نفسه توصلت (دراسة نيكولاي إلى أن معدل الأثر بين سعر الصرف وأسعار المستهلك وأسعار المنتج كانت كبيرة وسريعًة نسبيًا، وأن انتقال الأثر بين سعر الصرف وأسعار المستهلك وأسعار المنتج كان أكبر وأسرع عندما كانت العملة الرومانية مربوطة بالدولار الأمريكي مقارنة بالأثر عندما تم ربطها باليورو.Nikolay G)،.(2003 ، كذلك دراسة كيوتاكا أثبتت أن لمؤشر أسعار المستهلك في الأرجنتين أثرًا قويًا للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي مما هي عليه في بقية بلدان أمريكا اللاتينية.Kiyotaka S)،(2007 . وقد وافقت دراسة قام بها مجموعة من الباحثين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن وجود علاقة واضحة وقوية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري وبين سعر زيت عباد الشمس، مما يعكس حقيقة أثر العلاقة بين أسعار المستهلك النهائي من هذه السلعة وسعر الصرف (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2005).

مما سبق نجد أن هناك جدلاً واضحاً بين نتائج الدراسات حول قوة الاستجابة بين أسعار الصرف وأسعار الجملة وأسعار المستهلك، فبعض الدراسات التي تم تناولها في هذه الورقة ترى أن هناك أثرًا بين أسعار الصرف وأسعار الجملة أكبر. ومن جهة أخرى ، نجد أن دراسات أخرى أثبتت أن الأثر بين أسعار الصرف وأسعار المستهلك أكبر.

ثالثا- العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم:

العديد من الدراسات أظهرت أن هناك علاقة طردية بين تحركات أسعار الصرف والتضخم، ومن هذه الدراسات دراسة توماسالتي أفصحت عن وجود علاقة طردية وقوية بين تحركات سعر الصرف ومعدلات التضخم المحلي(Thomas B,2013).وأكدت دراسة الشكري على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم النقدي في العراق، وأن السبب الرئيس للتضخم هو تغيير سعر الصرف للدينار العراقي، ولكنه ليس هو العامل الوحيد،وإنما هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على سعر الصرف وبالتالي على التضخم(الشكري ،2013)، وأثبتت دراسة البرواري أن التغيرات التي حصلت لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي أثرت بصورة مباشرة في المستوى العام لأسعار معظم السلع خلال مدة الدراسة ، كما أشارت الدراسة إلى أن التقلبات التي حدثت لسعر صرف الدينار مقابل الدولار أثرت في مستوى التضخم النقدي في العراق(البرواري وسمايل،2011). ووجد حاتم في دراسته أن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الواردات جعل من سعر الصرف أحد المتغيرات المؤثرة في مسار المستوى العام للأسعار(حاتم، 2012). وأظهرت دراسة أجراها محروس وجود علاقة موجبة بين كلّ من سعري الصرف الحقيقي والاسمي وسعري الفائدة الحقيقي والاسمي، وتأثير كل منهما على التضخم (محروس ورمضان، 2004) ، مما يدل على أن تخفيض مستويات الأسعار المحلية يرتبط بإمكانية تحقيق تحسن في كل من سعري الصرف والفائدة الحقيقيين.

في حين أظهرت نتائج بعض الدراسات أن متغيرات أخرى لها أثر أكبر من سعر الصرف على التضخم، ومن هذه الدراسات دراسة بربور التي بينت أن عوامل الإنتاج ودرجة التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات واختلاف معدل التضخم المحلي عن معدل التضخم العالمي لعبت دورًا في سرعة تحركات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الأردن (بربور،2008). وكذلك دراسة نافع أظهرت أن العلاقة

بين التغير في سعر الصرف والتغير في معدلات التضخم في الاقتصاد المصري هي علاقة طردية ضعيفة، وأن السبب الرئيس في عدم وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، قد يرجع في الأساس إلى استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI" الذي يشهد تغيرًا مستمرًا في تركيبة المجموعة السلعية التي يتكون على أساسها هذا الرقم لتشمل هذه المجموعة سلعًا منخفضة السعر ومدعومة في أغلب الأحيان (نافع وحسين، 2004).وفي الاتجاه نفسه توصلت دراسة كيوتاكا إلى أن العرض المفرط في كمية النقود المتداولة لم يكن لها أثر في بلدان محل الدراسة باستثناء أندونيسيا(Kiyotaka S.2007).

نلاحظ أن هناك العديد من الدراسات أظهرت أن وجود علاقة طردية بين تحركات أسعار الصرف والتضخم، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج بعض الدراسات أن متغيرات أخرى لها أثر أكبر من سعر الصرف على التضخم.

صياغة النموذج القياسي

بالرجوع إلى لدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر التغير في سعر الصرف على الأسعار المحلية، نجدها تضمنت عددًا من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة.واستنادا ًإلى هذه الدراسات تم تكوين نموذج هذه الدراسة وذلك على غرار منهج سلسلة التوزيع الذي عرضه (McCarthy,1999،) في نموذجه الذي بناه لفحص وتحديد العوامل المؤثرة في أثر تغيرات أسعار الصرف على مؤشر أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين في تسع دول صناعية متقدمة تطبق نظام سعر الصرف المُعوّم .

ونظرًا لتطبيق مكارثي **(McCarthy)** نموذجه في عدة دول، فإن الدراسة ستستخدم النموذج نفسه الذي تم تطبيقه في الاقتصاد المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004)، مع إدخال بعض التعديلات عليه بشكل يتلاءم مع السمات المهمة للبيئة الاقتصادية الليبية، بحيث يتم تطبيقه وفقا لما يتناسب مع الاقتصاد الليبي وأهداف الدراسة وذلك طبقا للآتي :

1- استخدمنا أسعار الواردات بدلا من أسعار النفط كممثل للصدمة في جانب العرض، وذلك على اعتبار أن ليبيا بلد يستورد معظم السلع النهائية والوسيطة وفي الوقت نفسه يصدر سلعة وحيدة هي سلعة النفط.
2- اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بدلا من مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي الذي اعتمد عليه مكارثي **(McCarthy)** في نموذجه، وذلك لسببين رئيسيين: أولهما أن ليبيا ذات اقتصاد نامٍ ريعي ليس لديها إنتاج صناعي متنوع من السلع والخدمات، وآخرهما عدم توافر أرقام وبيانات عن هذا المؤشر.
3- استخدم مكارثي **(McCarthy)** في نموذجه فجوة الإنتاج لتعبر عن الصدمة في جانب الطلب الكلي، في حين اعتمدنا في هذه الدراسة على معدل الزيادة في عرض النقود بمفهومه الواسع كممثل للصدمة في جانب الطلب، و أن ذلك يبدو منطقيًا من وجهة نظر الباحثين، حيث لوحظ بأن هناك زيادةً في عرض النقود في الاقتصاد الليبي خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وبالتالي يكون بمقدور عرض النقود بمفهومه الواسع التعبير بشكل كامل عن الصدمة في جانب الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي، ويعود استخدام عرض النقود بمعناه الواسع، لكونه يمثل السيولة المحلية ويمتاز بالثبات .

وبناءً على ذلك تم تكوين نموذج هذه الدراسة من ثلاث مجموعات رئيسة من العلاقات على النحو التالي :

- المجموعة الأولى: مجموعة الأسعار، وتتضمن معدل التضخم مقاسًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي .
- المجموعة الثانية: مجموعة العرض الإجمالي المحلي والطلب الإجمالي المحلي، وتم تمثيل جانب العرض الإجمالي المحلي بأسعار الواردات، في حين يعبر معدل النمو في عرض النقود "M_2" عن جانب الطلب الإجمالي المحلي.

-المجموعة الثالثة: وتتضمن مجموعة العوامل النقدية التي تمثل ردة فعل المصرف المركزي. وتشمل سعر الفائدة الاسمي .

وسيتم تقدير النموذج التالي الذي يتكون من ستة متغيرات مبينة بالجدول التالي :

جدول(1) تعريف المتغيرات الرئيسة المستخدمة في النموذج القياسي

ت	المتغيرات	الرمز	الوصف
1	سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي	Exr	يمثل سعر الدينار الليبي معبرا عنه بدلالة عملة بلد أجنبي آخر، أي هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية
2	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	CPI	يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في ليبيا خلال فترة زمنية معينة وتضم 8 مجموعات سلعية وخدمية
3	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	Igd	يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد المحلي
4	معدل التغير في أسعار الواردات الليبية	Imp_t	هو عبارة عن معدل النمو في التغير الذي يطرأ على سعر وحدة الواردات على مستوى السلع خلال سنة البحث مقارنة بسنة الأساس
5	سعر الفائدة الاسمي	R	يمثل مقدار العائد الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى المصارف التجارية
6	معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع	$Mssg_2$	ويعبر عن معدل النمو في السيولة المحلية التي تشمل النقود مضافا إليه شبه النقود

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004).

وفيما يتعلق بجميع المعاملات التي بجانب المتغيرات في المعادلات التالية يقصد بها الميول الحدية الخاصة بتلك المتغيرات:

$$\sum Imp_t = E_{t-1}\sum Imp_t + \varepsilon t \sum \Delta Imp_t \ldots \quad (1)$$

$$\sum Mssg_2 = E_{t-1} \sum Mssg_2 + \alpha_1 \varepsilon_t \sum \Delta Imp_t + \varepsilon_t \sum \Delta Mssg_2 \ldots \quad (2)$$

$$\sum R = E_{t-1}\sum (R) + \beta_1 \varepsilon_t \sum Imp_t + \beta_2 \varepsilon_t \sum \Delta Mssg_2 + \varepsilon_t \sum R \ldots \quad (3)$$

$$\sum Exr = E_{t-1}\sum Exr + \lambda_1 \varepsilon_t \sum Imp_t + \lambda_2 \varepsilon_t \sum \Delta Mssg_2 + \lambda_3 \varepsilon t \sum R + \lambda_4 \sum \Delta Exr \ldots \quad (4)$$

$$\sum IGD = E_{t-1}\sum IGD + \theta_1 \varepsilon_t \sum \Delta Imp_t + \theta_2 \varepsilon_t \sum \Delta Mssg_2 + \theta_3 \varepsilon_t \sum R + \theta_4 \sum \Delta Exr + \varepsilon_t \sum IGD \ldots \quad (5)$$

$$\sum CPI = E_{t-1}\sum (CPI) + \gamma_1 \varepsilon_t \sum \Delta Imp_t + \gamma 2 \varepsilon t \sum \Delta Imp_t + \gamma 3 \varepsilon_t \sum R + \gamma_4 \sum \Delta Exr + \gamma_5 \varepsilon_t \sum IGD + \varepsilon_t \sum CPI \ldots \quad (6)$$

تقدير نموذج الدراسة

على ضوء اختبار جذر الوحدة، اتضح أن كل متغير على حدة غير ساكنة في المستوى، ولكن بعضها ساكنة عند أخذ الفروق لها (للمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم "1" والملحق رقم "2")، وبالتالي يمكن تقدير العلاقة بينهما في الأجل الطويل، وذلك من خلال إيجاد التكامل المشترك بينهما، وللكشف عن مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنجري اختبار التكامل المشترك لجميع متغيرات الدراسة.

وبإجراء اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وصلنا إلى النتائج التي ظهرت بالجدول رقم (1) ، وفيما يلي سنعرض نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول (2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Critical Value at 1%
None **	0.997785	255.1623	94.15	103.18
At most 1 **	0.968567	139.0274	68.52	76.07
At most 2 **	0.843973	73.28913	47.21	54.46
At most 3 **	0.715731	37.99238	29.68	35.65
At most 4	0.425482	14.09353	15.41	20.04
At most 5	0.171006	3.563296	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 4 co-integrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	Critical Value at 5%	Critical Value at 1%
None **	0.997785	116.1350	39.37	45.10
At most 1 **	0.968567	65.73823	33.46	38.77
At most 2 **	0.843973	35.29674	27.07	32.24
At most 3 *	0.715731	23.89885	20.97	25.52
At most 4	0.425482	10.53024	14.07	18.63
At most 5	0.171006	3.563296	3.76	6.65

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Max-eigen value test indicates 4 co-integrating equation(s) at the 5% level

Max-eigen value test indicates 3 co-integrating equation(s) at the 1% level

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن اختبار الأثر (Trace Test) يشير إلى وجود أربع علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل عند مستوى 5% و1%. ونلاحظ أيضًا أن اختبار القيمة العظمى (TestMaximal Eigen Value) أظهر وجود سبع علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أربعة منها عند مستوى معنوية 5% وثلاثة عند مستوى معنوية 1%.

اختبارات السببية (Granger‘s Causality)

لماذا تجرى اختبارات العلاقة السببية في الكثير من الدراسات الاقتصادية ؟ حقيقة إنه من المعلوم أن اختبارات السببية تجرى عادة لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أي من المتغيرات التي تؤثر في

الآخر، لأنه في بعض الأحيان نجد أن لمتغير ما تأثيرًا مختلفًا أو علاقة مختلفة من اقتصاد إلى آخر، وذلك يرجع إما لخصوصية العلاقة في ذلك الاقتصاد، أو أنه لا يوجد علاقة قطعية تحدد طبيعة اتجاه العلاقة بين تلك المتغيرات من الناحية النظرية، لذلك فإن مكارثي عندما عرض نموذجه نجده يضع أحيانًا المتغير مستقلاً في معادلة، ثم يقوم بتغييرها في معادلة أخرى، أي يصبح المستقل تابعًا والتابع مستقلاً، وهذا ما وضحته المعادلات أرقام (1 و2 و3 و4 و5 و6) في هذه الدراسة، ومن هنا يصبح تحديد العلاقة السببية ضرورة ملحة في الكثير من الأبحاث والدراسات العلمية في مجال علم الاقتصادية وعلى رأسها هذه الدراسة.

من خلال إجراء اختبارات (Granger) للسببية تحصلنا على النتائج التالية:أن أسعار المستهلك"CPI" تؤثر في سعر الصرف الاسمي "EXR"، وأن سعر الصرف الاسمي"EXR" يؤثر في المخفض الضمني للناتج المحلي "IGD"، وأن معدل التغير في أسعار الواردات الليبية "IMP_t"تؤثر في سعر الصرف الاسمي "EXR"، وأن معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع "$MSSG_2$" تؤثر في المخفض الضمني للناتج المحلي "IGD" وسعر الفائدة "R"،والمخفض الضمني للناتج المحلي "IGD" يؤثر في متغير سعر الفائدة"R".

جدول (2) نتائج اختبار جرانجر للسببية لمتغيرات الدراسة

EXR; MSSG2; CPI; IGD; R; IMPT Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Probability
CPI does not Granger Cause EXR	19	7.12568	0.00734
EXR does not Granger Cause IGD	19	5.53791	0.01691
IMPT does not Granger Cause EXR	19	2.85264	0.09137
MSSG2 does not Granger Cause IGD	19	4.32391	0.03449
MSSG2 does not Granger Cause R	19	3.17524	0.07292
IGD does not Granger Cause R	19	3.21918	0.07076

تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل :

بناءً على نتائج التكامل المشترك تمكّنّا من إثبات أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وكذلك تم معرفة متغيرات الدراسة المؤثرة على سعر الصرف في الاقتصاد الليبي لفترة الدراسة، وكانت النتائج كما هي مبينة في معادلة تقدير العلاقة في المدى الطويل التالية:

$$\underset{}{\sum EXR} = \underset{0.01720}{0.228\sum MSSG2} + \underset{0.00528}{0.003\sum CPI} - \underset{0.00312}{0.048\sum IGD} - \underset{0.19395}{2.738\sum R} + \underset{0.00334}{0.026\sum IMPT} \quad \ldots (7)$$

بداية أن القيم الموجودة تحت معاملات متغيرات المعادلة المقدرة رقم (7) يقصد بها قيمة (P-Value)، ويمكننا ملاحظة أن العلاقة بين أسعار الصرف"EXR" والرقم القياسي لأسعار المستهلك"CPI" ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وأن طبيعة هذه العلاقة طردية، إلاَّ أن تأثيرها في المدى الطويل ضعيف، حيث لا يتجاوز 0.003 ، وأظهرت نتائج التحليل في المدى الطويل أيضًا أن معامل المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي"IGD" ذو دلالة معنوية عند 1%، وأن طبيعة هذه العلاقة منعكسة التأثير على أسعار الصرف"EXR" .غير أن تأثيره هو الآخر ضعيف جدًا حيث لا يتجاوز 0.048.

أمَا متغير معدل التغير في أسعار الواردات الليبية"IMP_t" فهو معنوي عند 1% ، وأن طبيعة هذه العلاقة طردية التأثير على أسعار الصرف، وأظهر هذا المتغير تأثيرًا ملموسًا في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي "EXR" مقارنة بغيره من متغيرات نموذج الدراسة، حيث يستطيع تفسير 2.6% من التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على المدى الطويل.

أمّا متغير معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع "$MSSG_2$". فهو معنوي عند 5%، وأن طبيعة هذه العلاقة طردية التأثير على أسعار الصرف ، وأظهر هذا المتغير تأثيرًا قويًا جدًا في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي "EXR" ، حيث يستطيع تفسير 22.8% من التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على المدى الطويل، وهذا يُعد أكبر تأثير لمتغيرات نموذج الدراسة على سعر الصرف.

تقدير نماذج الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

بناءً على نتائج تحليل اختبار السببية قمنا باختبار العلاقة بين سعر الصرف الاسمي"EXR" وأسعار المستهلك"CPI" ومعدل التغير في أسعار الواردات الليبية "IMP_t"، وبذلك تم الحصول على النتائج المبينة في المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} D\sum EXR = &- \underset{\mathbf{0.0211}}{0.278098} [\sum EXR_{-1} + 0.02253821481\ CPI_{-1} + 0.0129060014 \sum IMPT_{-1} \\ &- 4.271205818] - \underset{\mathbf{0.4973}}{0.224476}\, D \sum EXR_{-1} - \underset{\mathbf{0.3855}}{0.281281}\, D \sum EXR_{-2} + \underset{\mathbf{0.0602}}{0.023043}\, D \sum CPI_{-1} + \\ &\underset{\mathbf{0.4740}}{0.009533}\, D \sum CPI_{-2} + \underset{\mathbf{0.0720}}{0.003049}\, D \sum IMPT_{-1} + \underset{\mathbf{0.2593}}{0.001724}\, D\sum IMPT_{-2} - \underset{\mathbf{0.0202}}{0.346190} \quad \ldots (8) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.60 \qquad D.W = 2.595465$$

بداية أن القيم الموجودة تحت معاملات متغيرات المعادلة المقدرة رقم (8) يقصد بها قيمة (P-Value)، ونلاحظ من المعادلة أن نتائج تقدير العلاقة تبين أن معامل تصحيح الخطإ للعلاقة في المدى الطويل قد أشار إلى قدرة النموذج لتصحيح الخطإ بمقدار 27.80% للخلل الناجم عن عدم استقرار السلاسل الزمنية ،وقد تحقق شرطي قبول هذه النتيجة وهي،سلبية معدل تصحيح الخطإ و معنويته حيث يساوي 0.0211 وهو أقل من 5%.

كما أظهرت نتائج التقدير أن العلاقة بين سعر الصرف "EXR"وأسعار المستهلك "CPI_{-1}"للسنة السابقة علاقة طردية وذات دلالة معنوية عند 10% ، فكلما زادت أسعار المستهلك بمقدار 1 أدى إلى زيادة سعر الصرف "EXR" بمقدار 0.02. ومن ذلك نستنتج أنه بالرغم من وجود علاقة ذات دلالة معنوية من الناحية

الإحصائية، إلاَّ أن أثر أسعار المستهلك وقدرتها على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تظل ضعيفة ومحدودة في الاقتصاد الليبي.

ونلاحظ أيضًا من نتائج التقدير أن العلاقة بين سعر الصرف "EXR"وأسعار الواردات الليبية "IMP₋₁"للسنتين السابقتين علاقة طردية وذات دلالة معنوية عند 10% فكلما زادت أسعار الواردات الليبية بمقدار 1 د.ل انخفض سعر الصرف "EXR" بمقدار 0.003 د.ل، ومن ذلك نستنتج أنه على الرغم من وجود علاقة ذات دلالة معنوية من الناحية الإحصائية إلاَّ أنَّ أثر أسعار الواردات الليبية وقدرتها على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تظل ضعيفة جدًا ومحدودة في الاقتصاد الليبي.

لا يمكن الاعتماد على نتائج التقديرات في تفسير النموذج السابق، إلاَّ بعد التأكد من خلو نتائج التقدير وبيانات الدراسة من مشاكل التقدير، مثل الارتباط الذاتي "Serial Correlation" ومشكلة تباين حد الخطإ "Heteroskedasticity" ومشكلة التوزيع الطبيعي(Dimitrios، te al، 2007 & Larsson، et al، 2001).

جدول رقم (3) تشخيص البواقي

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	Probability	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	3.101766	0.100641	No
Normality test	**Jarque-Bera** 3.989983	0.136015	No

عليه تم إجراء اختبار داربون وتسون "D.W"وقد أظهرت نتيجة الاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ولزيادة التأكيد تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey)، وقد أظهر أيضًا عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ثم قمنا باختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة عن طريق اختبار "Normality Test"وأظهرت نتائج الاختبار عدم وجود هذه المشكلة أيضًا، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (3).

نقاش نتائج التقدير :

نلاحظ أن نتائج الدراسة لهذه الورقة قد اتفقت مع دراسة (Tomas B.2013) حيث أكدت أن هناك تأثيرًا بين أسعار الصرف والأسعار المحلية، وأن درجة الاستجابة كانت متواضعة وخصوصًا في المدى القصير، واتفقت أيضًا مع دراسة (محروس ورمضان، 2004) من حيث الأثر بين سعر الصرف والأسعار المحلية ، إلا أنها اختلفت معها في اقتصار الأثر على سعر الصرف الحقيقي فقط وليس الاسمي.

وتطابقت نتائج هذه الورقة مع الدراسة التي أعدها مجموعة من الباحثين في قسم الاقتصاد بجامعة موريشيوسا (Verena. etl.al .2010)، حيث أظهرت أن لأثر سعر الصرف بين أسعار الواردات بالعملة المحلية هو الأدنى، وهذا ما توصلت إليه نتائج تقدير نموذج هذه الورقة البحثية، حيث خلصت إلى أن أثر أسعار الواردات الليبية على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تظل ضعيفة جدًا ومحدودة في الاقتصاد الليبي حيث لا تتعدى (0.003).

نتائج الدراسة :

1- أن جميع السلاسل الزمنية الخاصة بنموذج الدراسة غير ساكنة في المستوى، واستقرت عند تحويل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفروق.

2- أظهر نتائج تحليل التكامل المشترك أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

3- أن العلاقة بين أسعار الصرف"EXR"ومتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI"طردية، غير أنها ضعيفة التأثير في المدى الطويل حيث لا تتجاوز 0.003.

4- نلاحظ أن طبيعة العلاقة في المدى القصير طردي أيضًا، وبالرغم من وجود علاقة ذات دلالة معنوية من الناحية الإحصائية في المدى القصير إلاَّ أن قدرة متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI"على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف تظل ضعيفة ومحدودة في الاقتصاد الليبي حيث لا تتعدى 0.023.

5- أظهرت نتائج التحليل في المدى الطويل أنَّ معامل المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي"IGD"يرتبط بعلاقة عكسية التأثير على أسعار الصرف "EXR"، إلاَّ أن تأثيره هو الآخر ضعيف جدًا حيث لا يتجاوز 0.048، في حين لا يوجد له تأثير نهائي على أسعار الصرف في المدى القصير.

6- أظهر متغير معدل التغير في أسعار الواردات الليبية"IMP_t"تأثير طردي ملموس في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي "EXR"، حيث يستطيع تفسير 2.6% من التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على المدى الطويل.إلا أن قدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف في المدى القصير تظل ضعيفة جدا ومحدودة في الاقتصاد الليبي حيث لا تتعدى 0.003.

7- أن تأثير متغير عرض النقود بالمفهوم الواسع "$MSSG_2$" على سعر الصرف طردي وقوى جدًا، حيث يستطيع تفسير ما قيمته 22.8% من التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف على المدى الطويل، وهذا يُعد أكبر تأثيرًا لمتغيرات نموذج الدراسة على سعر الصرف.

الخلاصة :

أن إمكانية تفسير التغيرات التي تحدث على أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي متباينة بين المدى القصير والمدى الطويل، حيث نجد أن تفسير التغيرات التي تحدث على أسعار الصرف في المدى القصير محدود وضعيف، ويتمثل في متغيرين فقط هما الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI" ومعدل التغير في أسعار الواردات الليبية.

أمّا في المدى الطويل نجد أن نموذج الدراسة أكثر فعالية في تفسير التغيرات، التي تحدث في متغير سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي EXR" حيث نلاحظ بروز متغيرات لها تأثير قوي وواضح لم تظهر لها أي تأثير في المدى القصير، مثل معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع "$MSSG_2$" و المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي IGD". وكذلك نجد أن تأثير متغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك "CPI"على سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي "EXR" طردي إلاَّ أنه ضعيف ومحدود.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- اللجنة الشعبية للتخطيط (2008)، **"المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية"**، الحسابات القومية،طرابلس، ليبيا. (أعداد مختلفة).

- الهيئة الوطنية للتوثيق و المعلومات، (1999)،الكتيب الإحصائي، النشرة السنوية، طرابلس، ليبيا.

- الهيئة الوطنية للتوثيق و المعلومات، (2003)، الكتيب الإحصائي، النشرة السنوية، طرابلس، ليبيا.

- الهيئة الوطنية للتوثيق و المعلومات،(2004)،الكتيب الإحصائي، النشرة السنوية، طرابلس، ليبيا.

- لمياء محروس وشيماء رمضان وشيماء أحمد، (2004)، **"أثر التغير في سعر صرف الجنيه المصري على أسعار أهم السلع الغذائية الأساسية في مصر."**، مركز معلومات واتخاذ القرار- قطاع المتابعة الخارجية ،القاهرة-مصر، ص 1-48.

- مجموعة باحثين،(2008)،**"التضخم في الاقتصاد الليبي"**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ومصرف ليبيا المركزي.

- مدحت نافع وهبة يوسف وشيماء أحمد، (2004) ، **"أثر تغيرات سعر الصرف في معدل التضخم قي مصر"** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- قطاع التحليل الاقتصادي ،القاهرة – مصر، ص 1-27.

- مشهور بربور، (2008)،**"العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985**-2006" ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصارف ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، عمان– الأردن.

- مصرف ليبيا المركزي، (1993)،إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي (37)، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، (1997)، **"تطور عرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1990-1996"**، إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء، النشرة الاقتصادية الربع الثالث، المجلد (37).

- مصرف ليبيا المركزي، (1998)، **إدارة الدين العام (الجزء الأول: المفهوم و الأهمية- الأهداف- المخاطر)**، إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد (38).

- مصرف ليبيا المركزي، (2000)، **"الإحصاءات النقدية والمالية للفترة 1966-2000"**، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، (2001)، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي (45)، ليبيا، طرابلس .

- مصرف ليبيا المركزي، (2002)، **"العملة الأوربية الموحدة – اليورو"**، إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء،النشرة الاقتصادية الربع الأول ، المجلد 42 .

- مصرف ليبيا المركزي، (2010)، "**الإحصاءات النقدية والمالية للفترة 2000-2010**"، إدارة البحوث والإحصاء،طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي، ، (2001)، إدارة البحوث والإحصاء، ميزان المدفوعات، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي،(1995)، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي (39)، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي،(1996)، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي (40)، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي،(2000)، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي (44)، طرابلس، ليبيا.

- مصرف ليبيا المركزي،(2002)، "**علاقة الائتمان المصرفي بالخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال 1990-2000 - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا**"، إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء، النشرة الاقتصادية الربع الثاني ، المجلد، (42).

-- اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقاً) ، (2000)، "**الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال السنوات1990- 2000**"، قسم الإحصاءات الاقتصادية ، طرابلس، ليبيا.

- النشرة الاقتصادية الربع الثاني (2003)، "**أهم المؤشرات و النسب المالية للمصارف التجارية**"، إدارة البحوث الاقتصادية و الإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، المجلد (43).

- لمياء محروس وآخرون، (2005)، "**تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري**" ، مركز المعلومات واتخاذ القرار- الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي ،القاهرة – مصر، ص 1-35.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2005)، "**تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري**"، الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي ،القاهرة – مصر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Agnes Belaisch (2003)، “**Exchange Rate Pass-Through in Brazil**”، International Monetary Fund (IMF)، European I Department، pp.3-141.

- DimitriosAsteriou& Stephen G.Hall (2007)، “**Applied Econometrics- A Modern Approach using E-views Revised Edition**” 1st، Palgrave Macmillan.

- Kiyotaka Sato (2007)، “**Exchange Rate Pass-Through and Domestic Inflation:A Comparison between East Asia and Latin American Countries”**، The University of Tokyo and RIETI، RIETI Discussion Paper Series، pp. 07-40.

- Larsson، R.، J. Lyhagen& M. Lothgren (2001) “**Likelihood Based Co-integration Testes in Heterogeneous Panels**”، Econometrics Journal، 4، pp. 109-42.

- Thomas Bwire، Francis L. Anguyo and Jacob Opolot (2013)، “**A Re-estimation of Exchange Rate Pass-Through to Domestic Prices in Uganda: Evidence from a Structural Vector Auto-Regression (SVAR)”**، Research Department، Bank Of Uganda، PP. 1-26.

- ZulfiqarHyder&Sardar Shah (2004)، **“Exchange Rate Pass-Through to Domestic Prices in Pakistan”**، SBP Working Paper Series، STATE BANK OF PAKISTAN، pp.1-20.

-Daiel Leigh & Marco Rossi (2002)، “**Exchange Rate Pass-Through in Turkey**”، International Monetary Fund (IMF)، European I Department، pp.62-204.

-Hakan KARA، Fethi ÖĞÜNÇ (2005)، “**Exchange Rate Pass-Through in Turkey: It is Slow، but is it Really Low?**”، The Central Bank of the Republic of Turkey، PP. 05-10.

-McCarthy J.، (1999)، “**Pass-Through of Exchange Rates and Import Prices to Domestic Inflation in Some Industrialized Economies**”، Economies. BIS Working، pp.1-48.

-Nikolay Gueorguiev (2003)، “**Exchange Rate Pass-Through in Romania**”، International Monetary Fund (IMF)، European I Department، pp. 03-30.

-Verena TANDRAYEN-RAGOOBUR1 and Anjulee (2012)، “**Exchange Rate Pass Through to Domestic Prices: Evidence from Mauritius”**، Department of Economics and Statistics، University of Mauritius، pp. 1-23.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2011)

$Mssg_2$	Exr	R	Igd	CPI	Imp_t	السنة
5.13	3.0944	5.6	39	73.8	3.72	1993
11.35	2.7588	5.6	42.6	84.7	3.811	1994
10.49	2.82127	4.4	43.9	94.5	4.103	1995
7	2.7328	4.4	49.03	106	3.526	1996
3.96	2.5728	4.4	54.13	120	2.204	1997
4.11	2.2036	4.4	48.67	126	2.352	1998
8.37	2.15945	4.4	55.79	127.9	11.111	1999
-14.33	1.831	5.6	67.56	124.2	-33.965	2000
6.51	1.5448	5.7	65	112.8	-24.281	2001
6.8	0.8219	5.7	91.6	102	100.63	2002
5.65	0.76429	5.7	100	100	4.712	2003
13.64	0.79959	4.7	121.4	101.3	41.8	2004
30.15	0.73778	4	152.5	104	-2.961	2005
14.97	0.77627	4	175	105.5	1.051	2006
37.27	0.8148	4	189.6	112	11.126	2007
47.29	0.79897	3.9	232.2	123.7	2.052	2008
4.31	0.80632	2.8	173.1	126.8	31.627	2009
11.79	0.79522	2.7	197.2	129.8	35.509	2010

ملحق رقم (2)

نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

ECMiables	1st difference			2nd difference		
	Constant	Trend and constant	None	Constant	Trend and constant	None
Exr	$-3.3045^{0.0293}$	$-3.6256^{0.0545}$	$-2.4777^{0.0163}$	$-1.35280^{0.5839}$	$-0.55187^{0.9709}$	$-3.5307^{0.0013}$
CPI	$-5.2869^{0.0020}$	$-1.4991^{0.7934}$	$-1.8119^{0.0675}$	$-3.20970^{0.0363}$	$-5.51875^{0.0061}$	$-3.3092^{0.0024}$
R	$-3.6689^{0.0140}$	$-3.6702^{0.0503}$	$-3.5126^{0.0014}$	-	-	-
$Mssg_2$	$-1.0863^{0.6800}$	$-3.8977^{0.0483}$	$-5.1288^{0.0001}$	$-2.059815^{0.2612}$	$-0.75612^{0.9360}$	$-2.5410^{0.0165}$
Igd	$-212.244^{0.000}$	$-2.7963^{0.2228}$	$-2.2908^{0.0263}$	$-2.073047^{0.2566}$	$0.458820^{0.9971}$	$-0.9766^{0.2743}$
Imp_t	$-7.6713^{0.000}$	$-7.4528^{0.000}$	$-7.8561^{0.000}$	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews4.1

ملحق رقم (3)

نتائج اختبار فيلبس بيرون (P-PT)

ECMiables	Level		1st difference		2nd difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
Exr	$-1.313^{0.602}$	$-0.7556^{0.953}$	$-3.3000^{0.024}$	$-3.62564^{0.054}$	$-10.8016^{0.000}$	$-13.20937^{0.000}$
CPI	$-1.8686^{0.33}$	$-1.7067^{0.710}$	$-1.6734^{0.427}$	$-1.69304^{0.714}$	$-3.17537^{0.038}$	$-3.060036^{0.144}$
R	$-0.4564^{0.88}$	$-1.5073^{0.792}$	$-3.6702^{0.013}$	$-3.67236^{0.050}$	-	-
$Mssg_2$	$3.1573^{0.038}$	$3.7531^{0.0420}$	-	-	-	-
Igd	$0.2132^{0.966}$	$-2.0217^{0.555}$	$-5.5575^{0.000}$	$-5.71401^{0.001}$	-	-
Imp_t	$-4.8924^{0.00}$	$-5.2207^{0.002}$	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews4.1

الدولة الفاشلة

دراسة استكشافية للحالة الليبية

د. البشير علي الكوت

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس .
bkut12@gmail.com

الملخص :

مصطلح الدولة الفاشلة من المصطلحات الحديثة نسبياً في الحقل الأكاديمي السياسي ، إذ يعود استخدام هذا المصطلح إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين ، ومنذ ذلك الوقت يتزايد تراكم الدراسات المتعلقة بهذا الشأن. وقد أصبحت الدولة الفاشلة من الموضوعات الجديرة بالاهتمام نظراً لظهور العديد من النماذج الفاشلة من الدول وخاصة في أفريقيا وآسيا منذ أكثر من عقدين من الزمن ، وتشكل الدولة الفاشلة خطراً مزدوجاً على شعبها وإقليمها وربما على المستوى العالمي ، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى النموذج الأفغاني ، إذ تحولت أفغانستان إلى مأوى ومركز للتخطيط للأعمال الإرهابية على مستوى العالم .

تصبح الدولة فاشلة عندما تعجز عن القيام بوظائفها الضرورية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ، وتوجد بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى فشل الدولة ، هذه الدراسة تسعى إلى التعريف بموضوع الدولة الفاشلة، ومن ثم محاولة تطبيق ذلك على الوضع الليبي ، وذلك بغرض اختبار حجم المخاطر التي تهدد الدولة الليبية بالفشل خلال السنوات التي تلت ثورة 17 فبراير ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول الموضوع من خلال التركيز على مفهوم ومؤشرات الدولة الفاشلة ، بيئة الفشل التي تواجه الدولة الليبية وتأثيراتها المختلفة (المدخلات) ، وتحاول الدراسة الإجابة على سؤال محوري : هل ليبيا دولة فاشلة ؟ وكذلك معرفة الأسباب، وفرص الفشل والنجاح .

وقد اختتمت الدراسة بوضع سيناريوهات مستقبلية للحالة الليبية اعتماداً على دراسة للبيئات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يكشف عن احتمالات تطور الوضع في ليبيا نحو الفشل من عدمه .

الكلمات الدالة :

الدولة الفاشلة، البيئة السياسية والأمنية، البيئةالاقتصادية، البيئة الاجتماعية

مشكلة الدراسة :

مازالت ليبيا في مرحلة انتقالية لم تتضح معالمها ونهاياتها على رغم ما تم تحقيقه ، وهي مرحلة فيها الكثير من المختنقات والتشويش لدرجة تجعل السلطات القائمة عاجزة عن إيجاد حلول للكثير من المشاكل التي تواجهها ، خاصة أنها لا تملك القوة اللازمة للقيام بأبسط مهامها مثل بسط الأمن، وتقديم الخدمات الضرورية، وحماية الحدود ، وهذا الوضع يطرح جملة من التساؤلات : فهل نحن أمام دولة قادرة على إنجاز الحد الأدنى من وظائفها ؟ أم نحن أمام دولة عاجزة عن القيام بهذه الوظائف بحدها الأدنى، وربما هي في طريقها للتحول إلى دولة فاشلة بالكامل ؟ وما هي العوامل التي تدفع باتجاه الفشل في ليبيا ؟ وما هو المستقبل الذي ينتظر الدولة في ليبيا ؟ هذه التساؤلات وغيرها تتعرض مباشرة أو بطريقة غير مباشرة للمشكلة المتعلقة بمخاطر الفشل التي تحيط بالدولة في ليبيا ، وهو ما تسعى الدراسة لمحاولة استكشافه والتعرف عليه .

الوضع في ليبيا معقد، ففي كثير من الأحيان يلاحظ المرء قصور الدولة أو عجزها عن أداء مهامها الأساسية المتعلقة بتحقيق الأمن للمواطن وتوفير المستلزمات والخدمات الضرورية اليومية ، في المقابل يلاحظ بروز سطوة ونفوذ منظمات أو كيانات غير رسمية مسلحة في الغالب تتمتع بقوة وتأثير يفوق ما يتوفر للدولة ، بل إن هذه المنظمات أو الكيانات ربما تستطيع فرض القوانين والتشريعات والسياسات والقرارات على السلطات الرسمية للدولة، إذن هناك مشكلة حقيقية في ليبيا تتعلق بعجز السلطة الشرعية عن القيام بوظائفها الأساسية ، وهو ما تحاول هذه الدراسة التعرف على مسبباته ونتائجه، وما سيئول إليه وضع الدولة في هذا السياق من خلال وضع سيناريوهات للمستقبل .

أهداف الدراسة وأهميتها :

نحن أمام صورة واضحة لتذبذب أداء الدولة تدفعنا إلى محاولة التحقق من مدى فشلها في القيام بوظائفها ، وهو ما يحتاج إلى الدراسة والبحث ، وهو ما يشكل أيضاً الهدف الرئيس لهذه الدراسة ، كما تهدف إلى محاولة التعرف على أسباب الفشل والنجاح حتى يمكن معالجة نقاط الضعف وهو ما قد يساعد صانعي القرار في تحسين أداء الدولة وتجاوز مسببات الفشل.

من ناحية أخرى يمكن القول إن الأهمية العلمية للدراسة تكمن في محاولة التعرف على مدى فشل الدولة الليبية من خلال بعض المؤشرات ، إذ أن موضوع الدولة الفاشلة من الموضوعات المعاصرة التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب خاصة على المستوى الليبي حسب اطلاع الباحث .

منهجية الدراسة :

ستعمل الدراسة على تناول ظاهرة الدولة الفاشلة من خلال مدخل بيئي نظمي يتم من خلاله دراسة العوامل البيئية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة المؤثرة في الدولة ، وذلك بنية التعرف على مدى تأثيرها في نجاح أداء الدولة أو تحويلها إلى دولة ضعيفة أو فاشلة ، فالبيئة بجوانبها المختلفة تفرض ضغوطها على النظام السياسي في شكل مدخلات (مطالب ، تأييد ، معارضة ، موارد) ، ومن ثم التعرف على ما يقوم به النظام من خلال تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات في شكل سياسات وقرارات ومواقف .

وفي سياق ذو صلة بالمنهجية تفترض هذه الدراسة بأن البيئة المحيطة بالنظام السياسي الحالي في ليبيا لا تساعد على بناء دولة ذات مؤسسات تؤدي وظائفها بشكل طبيعي ، أي أن احتمالات الفشل تبدو هي الأقرب في المدى المنظور على الأقل . ويمكن التعبير عن هذه الفرضية في شكل متغيرين ، فالمتغير الأول هو البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالنظام السياسي (متغير مستقل) ، أما المتغير الثاني فهو إمكانية تحول ليبيا إلى دولة فاشلة نتيجة هذه البيئة غير المناسبة (متغير تابع) ، كما ستحاول الدراسة الاستعانة ببعض المؤشرات المتعارف عليها التي تتناول أداء الدولة مثل مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (H D I) ، ومؤشر الدولة الفاشلة The Failed States Index أو مؤشر الدولة الهشة The State Fragility Index ، وهي مؤشرات معروفة تستخدم للتعرف على مدى نجاح أو فشل الدولة ، دون التقيد بالنواحي الكمية لموضوع الدراسة باعتبارها دراسة استكشافية .

الحدود الزمنية للدراسة :

تركز الدراسة على الفترة الزمنية التي تلت سقوط نظام القذافي في فبراير 2011 وحتى عام 2014 ، وهي المرحلة التي كان من المفروض أن يتم فيها إعادة بناء النظام السياسي وفق رؤى جديدة تحقق طموحات غالبية شرائح المجتمع الليبي، غير أنها قد تصبح المرحلة التي تتحول فيها ليبيا إلى دولة فاشلة .

تقسيمات الدراسة :

من أجل تحقيق أغراض الدراسة فقد تم تقسيم الموضوع إلى عدة عناصر على النحو التالي :

- مفهوم ومؤشرات الدولة الفاشلة .
- بيئة الفشل التي تواجه الدولة الليبية وتأثيراتها المختلفة (المدخلات) .
- هل ليبيا دولة فاشلة ؟ (المخرجات) .
- أسباب فشل الدولة في ليبيا .
- فرص الفشل والنجاح . . سيناريوهات للمستقبل .
- خاتمة .

أولاً – مفهوم ومؤشرات الدولة الفاشلة :

أ – صعوبات منهاجيه لمفهوم الدولة الفاشلة :

لقد أثار مصطلح الدولة الفاشلة جدلاً واسعاً حول مضمونه ، فهناك من ربط هذا المصطلح بأبعاد قانونية وتحديداً بسيادة الدولة، فالدول النامية مثلاً توصف بأنها دول ذات سيادة سلبية Negative State (الدول الغربية مثلاً) ، حيث إن الفئة الأولى Positive State في مقابل دول ذات سيادة إيجابية من الدول تتمتع بشرعية وسيادة مظهرية فقط ولا تتمكن من القيام بوظائف مهمة أو تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وهو ما يسمها بالفشل على عكس الفئة الثانية (Edward Newman) . ولابد من الإقرار بأن مصطلح الدولة الفاشلة من المصطلحات الحديثة في دراسة الظاهرة السياسية، ولعل بدايات ظهور هذا المصطلح تعود إلى نهاية الحرب الباردة تقريباً ، إذ حذر روبرت كابلان Robert Kaplan الغرب في مقال له عام 1994 بعنوان"الفوضى القادمة" من الخطر الذي يتهدد الأمن العالمي ، وأن مصدر هذا الخطر هو بعض الدول الضعيفة أو الفاشلة في غرب أفريقيا وغيرها من الدول النامية ، وقد ازداد التركيز على المصطلح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ترى في دول مثل الصومال وأفغانستان جنة لتجنيد وتدريب الإرهابيين، وشن الهجمات على العالم المتحضر ، وقد عكست الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي خلال المدة من 2002 إلى 2006 هذه الرؤية (Sonali Huria، 2008) ، وأما من الناحية العملية فيمكن القول بأنه ووفق المفهوم المتعارف عليه للدولة الفاشلة فإن العالم قد عرف وشهد نماذج كثيرة لهذه الدولة عبر التاريخ رغم أنه لم تتم الإشارة إليها مباشرة وبهذا المصطلح .

عند محاولة تعريف الدولة الفاشلة لابد من التمييز بين مصطلح الدول الفاشلة Failed States ومصطلحات أخرى، مثل مصطلح الدول المنهارة Collapsed States ، ومصطلح الدول الضعيفة Weak States ، والدول الهشة Fragile States ، فالدولة تفشل عندما تتعرض لاضطرابات نتيجة عنف داخلي تصبح معه غير قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات أسياسية إيجابية لسكانها ، وتفقد حكومتها الشرعية في نظر معظم مواطنيها ، فالدولة الفاشلة عمومًا تعجز عن حماية إقليمها وإيجاد المؤسسات الشرعية ، وعن تقديم الخدمات الضرورية في مجال التعليم والصحة وغيرها ، وأما الأصناف الأخرى من الدول كالمنهارة أو الضعيفة أو الهشة فهي ليست مجال اهتمامنا في هذه الدراسة ، فالأولى هي دولة تعاني من انهيار كامل في كافة الجوانب، وأما النوعان الثاني والثالث فهي تبقى دولاً وأن كانت تعاني من الضعف أو الهشاشة وتستطيع أداء وظائفها .

وأما الإشكالية ألمنهاجيه الأخرى فتتعلق بتعدد مؤشرات قياس الدولة الفاشلة ، فالسؤال هو : ماذا نقيس أو ماذا ندرس للتعرف على ضعف أو فشل الدولة ؟ وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أبرز المؤشرات المتعارف عليها في مجال قياس أو دراسة الدول الفاشلة (Edward Newman) ، ومن أهمها مؤشر التنمية البشرية (H D I) Human Development Index ، وهو مؤشر سنوي وضع من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ويقيس انجازات الدولة في مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم ومتوسط الأعمار ومستوى المعيشة ، وهي مؤشرات مهمة وحيوية للتعرف على أداء الدولة ، والضعف في تقديم هذه الخدمات يؤدي إلى وصف الدولة بالضعيفة ، وهو الضعف الذي قد يصل إلى تحولها إلى دولة فاشلة عندما تعجز بالكامل عن أداء ما هو مناط بها من خدمات .

وهناك المؤشر الذي وضعه صندوق السلام Fund for Peace ، والخاص بالدولة الفاشلة The Failed States Index ، وقد وضع بغرض فهم طبيعة الدولة الفاشلة وأسباب فشلها وتأثيرها ، ويركز على قياس نحو 12 مؤشر اجتماعي وسياسي واقتصادي من قبيل ضغط السكان ونزوحهم ، وهجرة العقول، والفقر وتفاوت الدخل ، وشرعية الدولة، وغياب حكم القانون والمحاسبة ، وانتهاك حقوق الإنسان ، وبروز الانشقاقات الحزبية وغيرها ،Lisa Mahapatra 2013، قد ظهر هذا المؤشر في عام 2005،وبدأ بالعمل به على 75 دولة ، ثم ارتفع عدد الدول التي يقيسها إلى 146 دولة عام 2006 ، وفي عام 2013 بلغ عدد هذه الدول 175 دولة (26.10.2014 www.statesindex.org) .

لكننا لن ندخل في الجدل اللغوي الدائر حول علاقة هذه المصطلحات ببعضها البعض ، وهو ما سنستعيض عنه بتعريف الدولة الفاشلة ، وهو المصطلح الذي ستستخدمه هذه الدراسة ، وهنا أيضاً يمكن الإقرار بوجود تباين في تعريف ظاهرة الدولة الفاشلة ، وهو ما يقتضي تبني تعريف نظري مشتق من بعض المؤشرات المعروفة للدولة الفاشلة ، إذ أن الدولة الفاشلة وفق هذه الدراسة يمكن تمييزها بمؤشرات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية، فهي دولة تفتقر مؤسساتها إلى الشرعية في نظر مواطنيها أو معظمهم ، يعوزها الاستقرار ، كما أنها في الغالب لا تملك القدرة على فرض قراراتها على إقليمها ولا تسيطر على حدودها، وتشهد في الغالب غياب حكم القانون، وبروز ظاهرة انتهاكات حقوق الإنسان، وتكثر بها الانقسامات والانشقاقات السياسية الحزبية وغيرها، كما أن هذه الدولة تنقصها تقاليد الشفافية والمحاسبة، وعلى المستوى الاقتصادي يعتبر أداؤها متدنياً في مستوى الخدمات ومستويات التنمية البشرية، ومن الناحية الاجتماعية يسودها نوع من التفكك وعدم التماسك الاجتماعي وربما حالات حادة من الصراع .

ب – **بيئة الدولة الفاشلة :**

تتعدد المؤشرات المتعلقة بفشل الدولة، وهو ما يقتضي محاولة تحديدها، ويمكن حصر هذه المؤشرات في ثلاثة جوانب بيئية رئيسة على النحو التالي :

1 – البيئة السياسية والأمنية: لم تعد التهديدات التي تعترض الدولة وتهدد أمنها ووجودها تأتي من الدول الأخرى فقط ، وهو ما يعرف بالخطر التقليدي الذي يتهدد استقرار الدولة وأمنها وبقاءها ، ولكن المخاطر التي تواجه الدولة في عالم اليوم تتعلق بإمكانية فشلها في أداء وظائفها المتعارف عليها، فالدولة تقوم بوظائفها المختلفة في بيئة سياسية وأمنية، وهذه البيئة قد تساعد على القيام بهذه الوظائف وقد تحول دون القيام بها، ووفق التعريف السابق للدولة الفاشلة يمكن ذكر العناصر التالية كمكونات للبيئة السياسية والأمنية التي قد تحول الدولة إلى دولة فاشلة :

– افتقار الدولة للشرعية في نظر مواطنيها ، إما بسبب وجود سلطة تولت الحكم بطريقة غير شرعية أو فشلها في أداء دورها بالشكل المطلوب على مستوى السلطات المختلفة .

– عدم الاستقرار السياسي في الدولة، ومؤشرات ذلك عدم استقرار مؤسسات الدولة وقياداتها وتشريعاتها .

– فقدان الدولة للسيطرة على إقليمها وحدودها ، فهي لا تمتلك القدرة على فرض شرعيتها في الداخل من خلال تطبيق القانون ، ولا هي قادرة على حماية حدودها .

– غياب حكم القانون المقرون بانتهاك حقوق الإنسان، وذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود قوانين تنظم الدولة ولكنها في الأغلب قوانين معطلة لا يتم العمل بها ، كما يقترن غياب حكم القانون عادة بانتهاكات غير محدودة لحقوق الإنسان.

– الانقسامات والانشقاقات السياسية الحزبية وغيرها .

– انعدام الشفافية والمحاسبة .

2 – البيئة الاقتصادية : وتشمل كل الوظائف الاقتصادية للدولة من إنتاج وخدمات، وعلاقات اقتصادية ، وشكل الاقتصاد أو توجهاته ، أما المؤشرات الاقتصادية التي قد ينتج عنها تحولها إلى دولة فاشلة فهي كثيرة من بينها :

- تدني الدخل القومي ودخل الفرد .
- زيادة معدلات البطالة بشكل كبير .
- تدني مستوى الخدمات في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات .
- إثقال كاهل الدولة بالديون .
- عدم وجود برامج تنموية .

3 – البيئة الاجتماعية : وهي بيئة المجتمع المتعلقة بتكوينات السكان ومعتقداتهم ، ومدى تماسك المجتمع ، والعادات والتقاليد ، وقد تؤثر هذه العناصر وتؤدي إلى فشل الدولة على النحو التالي :

- الصراعات العرقية بين الجماعات أو القبائل المكونة للدولة .
- سيادة معتقدات وتقاليد وثقافات قد تتعارض مع بناء الدولة وتقدمها واستقرارها .
- العامل السكاني من حيث الكم والكيف .
- الهجرة سواء كانت من الخارج إلى داخل الدولة أو من داخلها إلى الخارج .

ج– تأثيرات الدولة الفاشلة على البيئة الدولية :

لا يمكن الجزم بأن تأثيرات الدولة الفاشلة ستظل حبيسة حدودها الإقليمية ، إذ أن عدم امتلاك الدولة للقدرة والإمكانيات التي تؤهلها للقيام بوظائفها الحيوية والأساسية يجعلها غير قادرة على ضبط الوقائع داخل إقليمها، وهو ما قد ينقل تأثيرات ما يجري داخل إقليم الدولة الفاشلة إلى الخارج ، وهي في الغالب تأثيرات سلبية ، ومنها على سبيل المثال تصدير الإرهاب والحركات الإرهابية ، فالمنظمات الإرهابية تجد بيئة مناسبة للعمل بحرية ومرونة للتخطيط والعمل داخل حدود الدول الفاشلة، فبعض الحركات الإسلامية المتطرفة مثل تنظيمات القاعدة وجدت في أفغانستان البيئة المناسبة للعمل خاصة بعد

وصول حركة طالبان المتطرفة للسلطة، وهناك قام تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن بالتخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2011 ، وكذلك تفجير بعض السفارات الأمريكية في أفريقيا .

كما تحولت دولة فاشلة كالصومال إلى مصدر قلق لجيرانها والمنطقة المحيطة، فقد أصبحت الحركات الإسلامية المتطرفة مثل شباب المجاهدين وغيرها تنفذ بعض عملياتها الإرهابية في دول الجوار خاصة كينيا ، كما أن الهجرة غير الشرعية من الصوماليين الهاربين من جحيم الحرب الأهلية اتجهت لمعظم دول الجوار بما فيها اليمن الواقعة على الضفة الأخرى للمحيط الهندي ، من ناحية أخرى برز تأثير فشل الدولة في الصومال في ظهور جماعات من القراصنة البحريين، الذين اتخذوا من المياه الدولية المقابلة للصومال في المحيط الهندي مسرحاً لقرصنتهم، ولم تنج السفن التجارية وناقلات النفط من الاختطاف للاستيلاء على حمولتها أو لطلب فدية مقابل الإفراج عنها، ولعل زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا والتي يقوم بها رعايا بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء عبر ليبيا ناتج عن ضعف أو فشل الدولة في ليبيا .

ثانياً – بيئة الفشل التي تواجه الدولة الليبية ومظاهرها المختلفة :

المدخلات :

يعمل النظام السياسي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير في بيئة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية معقدة ، تشكل تحدياً للنظام واختباراً لأدائه، وهذه التحديات تكشف مظاهر للعجز والفشل الذي تواجهه الدولة بعد انهيار النظام السابق، ومن ناحية أخرى تشكل هذه التحديات إلى جانب عوامل أخرى مدخلات يفترض أن يتعامل معها النظام ومن المفروض أن يعمل على حلها ، وأن فشل النظام السياسي في تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات إيجابية في شكل سياسات وقرارات تحظى بالقبول يعني فشله في القيام بأهم وظائفه، أي بالنتيجة تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، تبرز مظاهر فشل الدولة الليبية في عدة مجالات ، بعضها يعود إلى ما قبل ثورة فبراير ولكن أغلبها برز بعدها ، وسيتم التركيز على مظاهر الفشل والمتمثلة في الآتي:

أ – فقدان الشرعية وعدم استقرار المؤسسات :

تغلب حالة من عدم الاستقرار على مرحلة ما بعد الثورة في ليبيا خاصة على مستوى المؤسسات العليا التي تقود الدولة، وبالرجوع إلى بداية ثورة 17 فبراير 2011 عمدت المناطق المتحررة من سيطرة نظام القذافي في المنطقة الشرقية إلى إنشاء أول مؤسسة تشريعية عليا بالتوافق، فقد تم الإعلان عن

تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2 مارس ، ويتكون من ممثلين عن مناطق ليبيا المختلفة بما فيها تلك الواقعة تحت سيطرة النظام السابق؛ وبما أن هذا المجلس غير منتخب ولا يتمتع بسلطات أو مؤسسات أو موارد فقد كانت إدارته للأجزاء المحررة من البلاد أو للأزمة عمومًا ضعيفة ، وتركز معظم جهده على المستوى الخارجي من خلال سعيه لكسب الاعتراف الدولي والدعم للكفاح ضد نظام القذافي، وقد عكست بعض الأحداث هشاشة وضعف السلطات في مقابل تغول الميليشيات والمجموعات المسلحة، حيث تم اختطاف أعلى الشخصيات في هرم السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما : نوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام (في يناير 2014) وعلي زيدان رئيس الحكومة (في أكتوبر 2013) .

كما يمكن الإشارة إلى تصاعد مشاعر التعصب والولاء القبلي والجهوي على حساب شرعية الدولة والولاء لها، وهو ما أصبح يشكل منافسة لشرعية الدولة ، وفي هذا السياق يشار إلى أن هناك حقيقة لا يمكن القفز فوقها بالنسبة لأي نظام سياسي يحكم في ليبيا وهي أن المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي بامتياز، وتشكل الحالة القبلية والجهوية مظهراً آخر لفشل الدولة بعد ثورة 17 فبراير في الكثير من الأحيان، فالقبيلة أو المنطقة أصبحت تشارك الدولة في التعاطي مع الشأن العام ، ولم تعد تتوقف عند دورها الاجتماعي، كما أصبحت غطاء يوفر الحماية للفرد حيث تحوز الكثير من القبائل والمناطق على تشكيلات مسلحة وعتاد عسكري يفوق ما يتوفر للدولة، فلقد استولى هؤلاء على معظم الأسلحة والذخائر المملوكة للدولة، وسخروها لفرض إرادتهم على الآخرين وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ومكانة اجتماعية ، في المقابل فقدت الدولة هيبتها وولاء مواطنيها .

خلال الفترة من 2011 إلى 2014 تم إحداث تغييرات في مؤسسات الدولة العليا ، فبعد المجلس الوطني الانتقالي تم انتخاب المؤتمر الوطني العام كأول مؤسسة تشريعية منتخبة بعد التحرير في 7 يوليو 2012 ، وبالرغم من أن هذا الجسم حظي بالشرعية إلا أنه تحول إلى أداة عاجزة ولا تحظى بالقبول عند الكثيرين ، وتوزع أعضائه بين تكتلات وتحالفات دخلت في صراع سياسي مكشوف ، أما على المستوى التنفيذي فقد شكلت الحكومات المتعاقبة مظهراً آخر من مظاهر عدم استقرار المؤسسات في ليبيا، فخلال حرب التحرير تم تشكيل مجلس تنفيذي برئاسة محمود جبريل وعدد من الأعضاء لإدارة شئون الدولة ، ونظراً لطبيعة المرحلة فقد تركز معظم جهد المكتب على العمل السياسي الخارجي لكسب الاعتراف الدولي ودعم مطالب الشعب وتوفير الحماية له ، كما أنه لم تتوفر الإمكانات المادية لهذا المكتب حيث كان النظام السابق لا يزال مسيطراً على موارد الدولة ، وفي أكتوبر 2011 تشكلت أول حكومة برئاسة

عبد الرحيم الكيب، انحصر دورها في التأسيس لمؤسسات وزارية ومعالجة المختنقات التي وقعت خلال حرب التحرير ، ومع انتخاب المؤتمر الوطني تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة علي زيدان في أغسطس 2012 ، وهي الحكومة التي كانت مثار جدال بين أعضاء المؤتمر المنقسمين حتى تم الإطاحة برئيسها في مطلع عام 2014 وتولي وزير الدفاع عبد الله الثني رئاسة نفس الحكومة ، وبالرغم من الاعتقاد الذي كان سائداً بتحسن الأوضاع عقب تمديد المرحلة الانتقالية وانتخاب مجلس للنواب إلا أن الأمور ازدادت تعقيداً .

إن ما سبق من عدم استقرار مؤسسي وما رافقه من أحداث، تم فيها التعدي على سيادة الدولة وشرعيتها من التكتلات السياسية والميليشيات والجماعات المسلحة والمتطرفة مثل فرض القوانين بالمغالبة، وقفل موانئ تصدير النفط، وإضفاء الشرعية على الميليشيات المسلحة وغيرها من الأحداث ، كل ذلك أدى إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها .

ب – الانفلات الأمني :

يعود الانفلات الأمني إلى عدة أسباب أهمها تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية (الشرطة والجيش) ، ويبدو أن معظم التنظيمات والميليشيات والعصابات المسلحة وكذلك التنظيمات الدينية المتطرفة تتفق جميعها على ضرورة عرقلة عملية إعادة بناء الجيش والشرطة ، لأن إعادة بناء هاتين المؤسستين الأمنيتين يعني بالضرورة إلغاء وجود المؤسسات غير الرسمية المسلحة وما تتمتع به من نفوذ وامتيازات مادية ومعنوية، وهو ما يجعل المواطن الليبي يدفع ثمن الانفلات الأمني من خلال ما قد يتعرض له من قتل وتعذيب وكل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان.

لم يقتصر تأثير الانفلات الأمني على مؤسسات الدولة ومواطنيها فقط بل امتد إلى الاعتداء على السفارات والدبلوماسيين الأجانب، فقد شهدت ليبيا عدة اعتداءات على السفارات والدبلوماسيين لعل أبرزها الاعتداء على القنصلية الأمريكية في بنغازي في سبتمبر 2012 في ذكرى أحداث العدوان الإرهابي الذي وقع في 11 سبتمبر 2001 داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قتل السفير الأمريكي وبعض أفراد السفارة داخل القنصلية الأمريكية في بنغازي، كما شملت الاعتداءات على السفارات الأجنبية الاعتداء على السفارة الروسية في طرابلس، والاعتداء على السفارة الجزائرية في منتصف أكتوبر 2012 ، واختطاف السفير الأردني في أبريل 2014 وسط العاصمة طرابلس، وتبعه اختطاف دبلوماسيين تونسيين من أعضاء السفارة التونسية في طرابلس من طرف جماعة مسلحة، وذلك بهدف استبدالهم بمساجين

ليبيين في تونس ينتمون إلى الجماعات المتطرفة ويقضون عقوبة بالسجن في تونس، وفي أبريل 2013 تم تفجير سيارة أمام السفارة الفرنسية في طرابلس، وغيرها من الأحداث الموجهة لأعضاء البعثات الدبلوماسية، التي رحل معظمها خلال اشتباكات طرابلس في صيف 2014 .

ج – انتهاك حقوق الإنسان:

شهدت حقوق الإنسان في ليبيا تردياً متزايداً عقب ثورة 17 فبراير عام 2011 ، وقد تمثلت في الانتهاكات التي شملت أعمال قتل وتعذيب واختطاف واغتصاب، تقوم بها ميليشيات وجماعات مسلحة وأفراد بعضها معروف وبعضها غير معروف، إذ وفرت البيئة الأمنية الفوضوية فرصة لارتكاب هذه الجرائم .

لقد رصد تقرير منظمة العفو الدولية AMNESTY لسنة 2013 العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي وقعت في ليبيا ، ومنها عمليات القتل غير المشروع ، والتعذيب وصنوف المعاملة السيئة ، والقبض والاحتجاز بصورة تعسفية، واستمرار معاناة النازحين ، والإفلات من العقاب، وقمع حرية التعبير وغيرها من الانتهاكات (Annual Report،AMNESTY, 2013) .

د – تذبذب الأوضاع الاقتصادية :

يمثل الوضع الاقتصادي في ليبيا قرينة على فشل الدولة ، إذ ظهر واضحاً أداء الدولة في هذا المجال ، فقد انخفض إنتاج النفط المورد الرئيس وربما الوحيد للدولة، بسبب الإضرابات التي أدت إلى قفل الموانئ والحقول النفطية ، كما تواصل توقف برامج التنمية وخاصة تلك التي تعتمد على الشركات الأجنبية لتنفيذها بسبب الفوضى الأمنية والسياسية .

لقد كان إنتاج ليبيا من النفط قبل الثورة 1.65 مليون برميل في اليوم ، وهو اليوم لا يكاد يتعدى 800 ألف برميل في اليوم ، وهذا الوضع يؤدي لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة تفوق 50 % ، وليبيا تعتمد على أكثر من 90 % على إيراداتها النفطية، كما فقد الدينار الليبي نسبة 20 % من قيمته مقابل الدولار الأمريكي (جواد البكري ، 2012) .

هـ – تدني مستوى الخدمات :

نظراً لحالة الفوضى التي سادت الدولة خلال الثورة وبعدها، ونظراً لتدني مستوى الخدمات خلال فترة النظام السابق فقد استمر هذا التردي في الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والبيئة ، وقد عزز من ذلك القيام بالإضرابات والاحتجاجات والتسيب الإداري والانفلات الأمني، وفي الوقت الذي يعاني القطاع

الصحي من تردي الخدمات اضطرت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة وخاصة حكومتي عبد الرحيم الكيب وعلي زيدان إلى إنفاق مليارات الدولارات على العلاج بالخارج بذريعة معالجة جرحى الثورة بطريقة شابها الفساد ، في المقابل لم يشهد قطاع الصحة في الداخل أي تحسن في أدائه .

و – فقدان السيطرة على الإقليم :

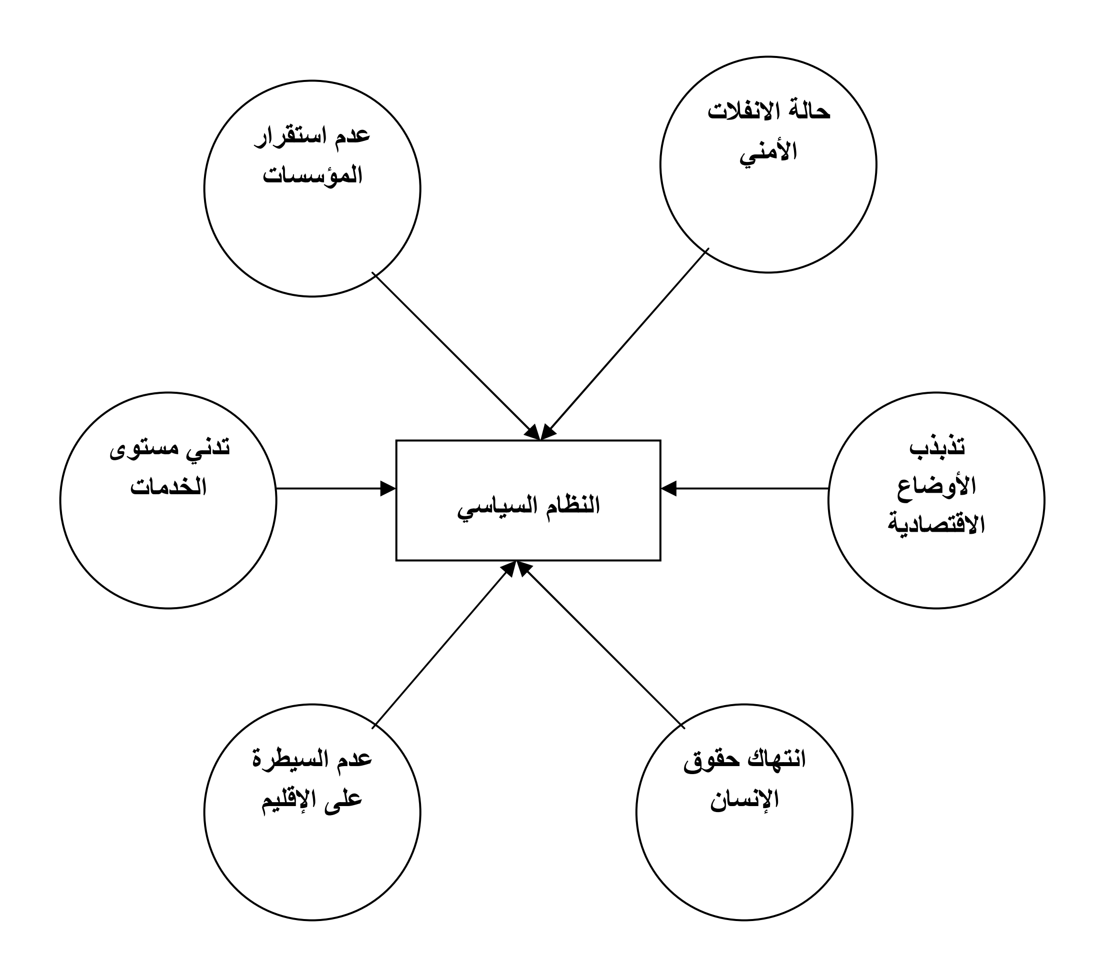
يبدو الإقليم الليبي خارج سيطرة أجهزة الدولة الرسمية ؛ فعلى الصعيد المحلي لا يمكن القول أن السلطات الرسمية المركزية للدولة تستطيع فرض سلطاتها على مدنها وقراها المختلفة ، فهذه المدن والقرى تقع في الغالب تحت سيطرة كتائب وجماعات مسلحة تنتمي لتيارات مختلفة، فعلى سبيل المثال لا توجد سلطة للدولة على الأرض في مدينة درنة لدرجة أن المسيطرين على هذه المدينة، وهم من التيار الديني الجهادي المتطرف، لم يسمحوا بإجراء انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور في المدينة ! فمثل هذه الجماعات لا تعترف بسلطة الدولة ولا تؤمن بالديمقراطية القائمة على الانتخابات، وتقوم هذه الجماعات أيضاً بعمليات اغتيالات منظمة ضد العاملين في أجهزة الدولة السيادية مثل القضاء والجيش والشرطة لمنع قيام أجهزة قضائية أو أمنية، وفي أحيان أخرى تفجير مقرات رسمية أو دينية أو تاريخية، وليس وضع درنة إلا حالة متردية ومتقدمة لما عليه الحال في باقي المدن والقرى الليبية الأخرى التي لا تقع تحت سيطرة الدولة .

وتبرز ظاهرة أخرى لها علاقة بسيطرة الدولة على إقليمها وهي ظاهرة الهجرة والتهجير، فمن ناحية تشهد ليبيا تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين بشكل يومي من دول الجوار وخاصة القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء عبر حدود ليبيا مع النيجر وتشاد والسودان، ومن بعض الدول العربية المجاورة وخاصة مصر، كما أن ظاهرة المهجرين في الداخل تبدو مؤشرًا آخر على فقدان سيطرة الدولة الليبية على إقليمها، فهؤلاء المهجرين تم تهجيرهم أيام الثورة ضد النظام السابق لاتهامهم بتأييد النظام أو لاتهامهم بارتكاب جرائم خلال مرحلة الثورة .

في المقابل توجد أعداد كبيرة من الليبيين الفارين إلى الخارج خلال وبعد الثورة على نظام القذافي والذين لا يستطيعون العودة إلى ليبيا لخوفهم من عمليات انتقام قد ترتكب ضدهم ، وبالرغم من عدم دقة الإحصائيات المتعلقة بالمهاجرين الليبيين في الخارج من حيث التقليل من العدد أو المبالغة فيه فإنه يمكن القول بأن الدولة الليبية لا تستطيع تأمين عودة هؤلاء أو ضمان توفير محاكمة عادلة لهم ، وهو ما يوحي بعجز السلطة المركزية على فرض سيطرتها على إقليمها .

شكل رقم (1)

تأثير العوامل البيئية المختلفة المسببة لفشل الدولة في ليبيا



ثالثاً – هل ليبيا دولة فاشلة ؟

أظهر مؤشر الدول الفاشلة The Failed States Index للعام 2013 ليبيا في المرتبة 54 في سلم الترتيب المكون من 178 دولة ، ما يعني تحذيراً لليبيا بالاقتراب من الفشل، ومن خلال ما سبق عرضه يمكن التصدي للإجابة على هذا السؤال بشكل مباشر والقول إن ليبيا أقرب للدولة الفاشلة ، وذلك من خلال المؤشرات التالية :

1 – الشرعية والاستقرار السياسي : بالرغم من أن نظام القذافي لا يستند إلى شرعية دستورية كونه وصل إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري إلا أن معضلة الشرعية في ليبيا ظلت قائمة بعد سقوطه ، إذ أن المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس عقب اندلاع الثورة في فبراير 2011 وظل قائماً حتى يوليو 2012

لم يقم إلا على شرعية توافقية، فهو مجلس غير منتخب من الشعب وهو من وضع الإعلان الدستوري في أغسطس 2011 ، وقد كان تأسيس هذا المجلس ضرورياً خلال فترة التحرير لملء الفراغ الذي حدث في السلطة، ومع ذلك يحسب للمجلس نجاحه في الإشراف على انتخاب مؤسسة تشريعية (المؤتمر الوطني العام) وتسليم السلطة له في يوليو 2012 .

إن انتخاب مؤتمر وطني لم يحل مشكلة الشرعية بشكل كامل ، إذ أن وجود هذه السلطة التشريعية قابله وجود قوة على الأرض تنافسه وتقوم بالضغط عليه وتفرض شروطها ورؤيتها بقوة السلاح ، فهناك كتائب وجماعات يرون أنهم من قاموا بالثورة، وأن من حقهم تسيير الدولة بالطريقة التي يرونها ! وهو ما أدى لوجود شرعية القوة أو الأمر الواقع إلى جانب الشرعية المنتخبة، يضاف إلى ذلك أن شرعية المؤتمر نفسه أصبحت محل شك لدى الكثيرين الذين يرون أن المؤتمر قد تجاوز المدة المحددة له بعد 7 فبراير 2014 ، ولذا لم يعد وجوده شرعياً، ودون الخوض في التفاصيل فإنه يمكن القول إن الشرعية التي يمتلكها المؤتمر قد تآكلت أمام تحدي شرعية القوة وأمام المشككين في استمرار وجوده من الناحية القانونية، كما أن هذا المؤتمر قد تميز أداؤه بالتخبط والتجاذبات بين التيارات السياسية المختلفة مما فوت عليه تحقيق الأهداف التي أنتخب من أجلها، ولذا يمكن القول بالنتيجة أن ليبيا تعاني من مشكلة تتعلق بتحقيق الشرعية مما يجعلها أقرب للدولة الفاشلة، خاصة إذا أضفنا لذلك القول إنه لم يتم بناء مؤسسات الدولة المهمة مثل الجيش والشرطة .

2 – الأداء الأمني : في ظل عدم بناء مؤسستي الجيش والشرطة لا يمكن إلا أن الدولة قد فشلت في أهم وظائفها، فحتى فلاسفة العقد الاجتماعي كانوا يرون بأن قيام الدولة جاء لتوفير الأمن للمواطن ضمن واجباتها المتعاقد عليها مع المواطنين ، ورغم مضي ثلاث سنوات على ثورة 17 فبراير لا يمكن القول بوجود مؤسسات جيش أو شرطة في ليبيا قادرة على القيام بمهامها في حماية حدود الدولة وتوفير الأمن للمواطن، ويعج سجل الأحداث الأمنية اليومية الليبية بحالات القتل والاختطاف والتعذيب والسطو والسرقة وغيرها من الجرائم المنافية لأبسط حقوق الإنسان، ولا تستطيع السلطات الرسمية أن تحرك ساكناً حيال ما يجري لافتقارها للقوة اللازمة لفرض القانون على الأرض ، ولعل الكثير من الأطراف لا ترغب في وجود مؤسسات عسكرية وأمنية قوية، ومن هؤلاء التنظيمات والكتائب المسلحة غير الشرعية ، بعضها ذو توجهات دينية متطرفة لا تعترف بشرعية الدولة ، وبعضها عبارة عن جماعات مسلحة قبلية أو جهوية أو أذرع عسكرية لتنظيمات سياسية أو دينية ، وبعضها الآخر هي جماعات إجرامية تأوي لصوص وتجار

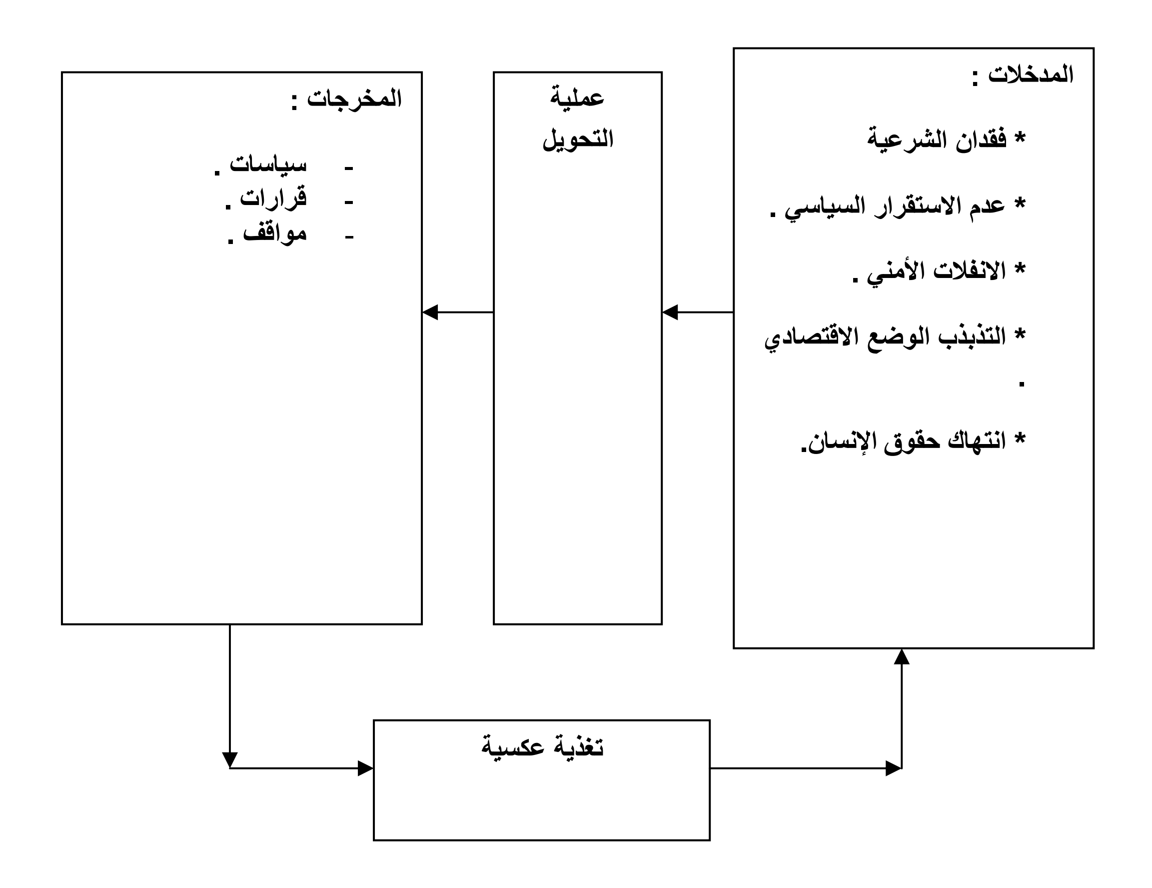
مخدرات وتهريب وغيره، وكما سبقت الإشارة فإن الانفلات الأمني قد انعكس على كل المستويات، ولذا وفي هذا السياق يمكن وصف ليبيا بأنها دولة فاشلة لأنها عاجزة عن توفير الأمن في حده الأدنى .

3 – الأداء الاقتصادي : أن مخرجات الأداء الاقتصادي للدولة تعكس الفشل، فقد انخفض إنتاج النفط الليبي خلال السنوات الماضية من 1.6 مليون برميل يومياً إلى أقل من 300 ألف برميل في بعض الأحيان، وذلك بسبب التعديات وحالات العصيان التي تحدثها بعض الجماعات في الحقول والموانئ النفطية، وإذا علمنا أن النفط هو المصدر الوحيد تقريباً للدخل، فإن ذلك يعني على المدى القريب فقدان هذا المصدر الحيوي، وبالتالي تعطل برامج التنمية وتدهور المستوى المعيشي، كما يشار إلى تعطل برامج التنمية، وضعف الخدمات المقدمة للمواطن في ظل ظروف أمنية لا تساعد على الأداء في المجال الاقتصادي .

شكل رقم (2)

العوائق التي تواجه النظام السياسي (المدخلات) وصعوبة تحويلها

إلى مخرجات إيجابية



رابعاً – أسباب فشل الدولة في ليبيا (عملية التحويل)

أ- البيئة الداخلية ودورها في فشل الدولة :

إن أحد مظاهر فشل الدولة بعد ثورة 17 فبراير يبدو للعيان واضحاً في استنساخ أساليب النظام السابق خاصة فيما يتعلق بالأساليب وتوزيع الموارد، وعمومًا يمكن الإشارة إلى أهم أسباب فشل الدولة في ليبيا فيما يلي :

1 – **الأسباب السياسية والأمنية لفشل الدولة :** تشكل البيئة السياسية والأمنية في ليبيا سبباً رئيسياً لفشل الدولة الليبية ، وهي أسباب في الغالب تتعلق بفشل السلطات الرسمية في الدولة، وخاصة السلطات الثلاث، في الخروج من دائرة الفشل من خلال ما يصدر عنها من سياسات وقرارات ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال الآتي :

– **الفراغ المؤسساتي :** انهيار النظام السابق جاء بصورة رسمية بعد إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011 ، وفي الحقيقة إن سياسات النظام السابق أدت منذ البداية إلى تفكيك مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى فراغ مؤسسي أدى بدوره إلى حالة من الفراغ والفوضى، كما أنه سعى إلى خلال أكثر من أربع عقود إلى تشويش وطمس مفهوم الدولة والمواطنة في مقابل ترسيخ القبلية والبدونة De-urbanazition ، وكان من المتوقع أن يخلق هذا الوضع المعقد فراغاً في ليبيا بمجرد سقوط النظام (علي حميدة ، 2009).

لم تكن السلطات الرسمية (المجلس الوطني الانتقالي ومن بعده المؤتمر الوطني العام والحكومات المتعاقبة) قادرة على تعويض وبناء المؤسسات السياسية والأمنية والبيروقراطية والتي تحللت خلال العقود الأربعة الماضية ، فلم تستطع السلطات المذكورة وضع دستور دائم يحل محل الإعلان الدستوري أو بناء مؤسسة عسكرية أو جهاز للشرطة أو غيرها من الأجهزة الأمنية ، وفي الوقت الذي افتقدت فيه الدولة لهذه المؤسسات الرئيسية والضرورية ظهرت مؤسسات بديلة غير منظمة من الميليشيات والتنظيمات المسلحة ممن أطلقوا على أنفسهم ثوار وهم خليط ممن شاركوا في الحرب ضد نظام القذافي وأعداد أكبر ممن التحق بهم بعد التحرير بغرض جني مكاسب مادية وسلطوية ، وأجبرت الحكومات المتعاقبة على إضفاء الشرعية على معظم هذه الميليشيات، وهي ذات توجهات مختلفة، ولا تتلقى الأوامر من السلطات الرسمية بل إن العكس هو الصحيح ، وهو ما جعل المؤسسات الرسمية عاجزة عن تنفيذ برامجها وخططها .

– **أسباب تتعلق بالسلطة المركزية :** منذ انهيار النظام السابق الذي كان يسيطر على الأوضاع في ليبيا بشكل مركزي وبقبضة حديدية لم تعرف الدولة سلطة مركزية قادرة على فرض سيطرتها الرأسية على مستوى الأجهزة البيروقراطية للدولة والأفقية على مستوى المناطق والمحليات، وينبع ذلك من تآكل أجهزة الدولة وانهيارها، ربما منذ ما قبل انهيار النظام نفسه، وفي أحسن الأحوال فقد تم تدجين بعض المؤسسات وخاصة العسكرية والأمنية لحماية النظام والدفاع عنه . وبالتالي فقد افتقرت الدولة في ليبيا إلى سلطة مركزية لها القدرة على القيام بوظائف النظام السياسي المتعارف عليها بما فيها الوظائف الاستخراجية والتوزيعية وغيرها ، كما افتقدت السلطة المركزية قوة ودعم الإدارات المحلية أو الإقليمية والذي كان سيحقق الاستقرار .

– **الجماعات المستفيدة من ضعف الدولة :** هناك جماعات وتنظيمات غير رسمية تنشط في ظل هذه الظروف ، وتسعى للمحافظة على الوضع الراهن لما يحققه لها من مكاسب ، ومن هؤلاء :

* **السجناء السابقون :** وتشير بعض التقديرات إلى قيام النظام السابق بإطلاق سراح كل السجناء المدانين في جرائم جنائية، والبالغ عددهم أكثر من 16 ألف سجين لاستغلالهم في الدفاع عنه ، وهؤلاء بالتأكيد لا يريدون إقامة سلطة شرعية تعيدهم للسجون .

* **التنظيمات المتطرفة** : يجمع المراقبون للأوضاع في ليبيا بأنها أصبحت ملاذ آمناً للحركات الدينية الجهادية المتطرفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة ، وكما يبدو فإن بعض المدن قد أصبحت تحت سيطرة هذه التنظيمات الإرهابية بشكل كلي أو جزئي ومنها مدن درنة وبنغازي وسرت ، فيما لا تخلو مدن ومناطق أخرى من وجود هذه التنظيمات ولو بشكل أقل، وتكمن خطورة هذه التنظيمات في أنها لا تعترف بشرعية الدولة وتريد إقامة دولتها البديلة، فهي تحمل مشروعها المتعارض مع إقامة الدولة والديمقراطية ، وتعمل التنظيمات الدينية المتطرفة على عرقلة قيام الدولة من خلال استهداف مؤسسات الدولة والعاملين فيها بالتفجير والتخريب والقتل، مثل استهداف المراكز الانتخابية ومراكز الشرطة ومعسكرات الجيش، بل إن بعض مؤسسات المجتمع المدني لم تنج من اعتداءاتهم .

* **جماعات تمارس أعمالاً غير قانونية مثل تجار المخدرات** ، فقد أصبحت تجارة المخدرات رائجة في ليبيا وكذلك معبراً للدول المجاورة ، وهناك أمراء الحرب وتجار السلاح المستفيدون من هذا الوضع ، يضاف إليهم عصابات التهريب للبشر والسلع ، وكل هؤلاء ينشطون في غياب الدولة .

2- ضعف بنية وخبرة مؤسسات المجتمع المدني :

ليس لنشاط مؤسسات المجتمع المدني مكانة متميزة في ليبيا، فهو يفتقر إلى الخبرة اللازمة ، فليبيا لم تعرف مجتمع مدني فاعل خلال المراحل التاريخية المتعاقبة ، وبالرغم من البداية المحتشمة لمثل هذه المؤسسات خلال العهد الايطالي إلا أنه يمكن القول إن نشاط بعض هذه المؤسسات قد برز خلال فترة الحكم الملكي خاصة ما يتعلق بنقابات العمال، أما خلال فترة الحكم العسكري السابق فقد كانت مؤسسات المجتمع المدني المسموح بإقامتها هي تلك التي تكون من صنع النظام نفسه أو تدور في فلكه، أو كما وصفه البعض بأنه "الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات" (يوسف الصواني ، 2013 ، ص 161) ، وفي الوقت الذي يفترض فيه أن تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز بناء الدولة وتحضر المجتمع فإن الوضع لا يبدو كذلك في ليبيا ، ويعود ذلك إلى افتقارها إلى الخبرة وتأثرها بالبيئة المحيطة، حيث تسيطر مفاهيم وممارسات القبيلة والجهة في ظل فوضى عامة .

لا يمكن الاعتماد بالكامل على دور رسمي فوقي في بناء وتماسك الدولة الليبية ، إذ أن هذا الدور يحتاج إلى مساهمة القاعدة العريضة من الجماعات والأفراد من خلال مؤسسات المجتمع المدني .

3- إرهاق الدولة وابتزازها :

في ظل ضعف في ثقافة الولاء للوطن والمواطنة مازال ينظر الكثير من الليبيين إلى الدولة كجسم غريب ينبغي استغلاله إلى أقصى حد ممكن، وهي ثقافة موروثة ترى في أن الدولة هي كائن غريب ومتسلط ، مرة هي الوالي التركي جابي الضرائب من الفقراء ، ومرة أخرى هي المستعمر الايطالي الذي لا يرى في المواطن الليبي إنساناً يستحق حتى مجرد الاحترام ، ومرة أخرى هي معمر القذافي وعائلته والمتحلقين حوله مما يسمى بالضباط الأحرار واللجان الثورية والرفاق وغيرهم دون بقية افراد الشعب.

ولم تتضح صورة الدولة في التراث الليبي وفي ذهن المواطن الليبي ، أو بالأحرى لم ير في هذه الدولة أنها تحقق مصالحه وأنها الحامي لحقوقه والقناة التي يؤدي من خلالها واجباته ، فهي دائماً دولة المستعمر أو الجسم الغريب ، فهي دولة الفينيقيين أو الإغريق أو الرومان أو العثمانيين أو الايطاليين (البشير الكوت ، 2012) . ولذا رأينا الكثير من الإضرابات والاعتصامات التي تسعى لتحقيق مصالح شخصية ولا تراعي مصلحة الدولة ، بل إنها ترهق الدولة وتعيق بناءها ، ومنها مثلاً إقفال الموانئ والحقول النفطية وقفل الطرق وتعطيل الكثير من المرافق العامة .

ب – البيئة الخارجية وعلاقتها بفشل الدولة في ليبيا :

يكثر الحديث عن وجود أدوار مشبوهة لبعض الأطراف الخارجية التي تدخلت في الشأن الليبي منذ بداية ثورة 17 فبراير، ومعظم هذه الأطراف هي دول تعاطت علناً مع الأوضاع في ليبيا ، وبالرغم من عدم توافر أدلة مادية واضحة على هذا الدور المشبوه إلا أنه لا يمكن في المقابل إنكاره أو نفيه ، غير أنه من المؤكد أن الدول التي ساعدت في إسقاط نظام القذافي، وكذلك الأمم المتحدة لم تلعب دوراً إيجابياً في بناء إعادة بناء الدولة، وغضت الطرف عما يجري في ليبيا من فوضى وعنف وتحول ليبيا إلى بؤرة للإرهاب الدولي، وهو ما عمق من فشل الدولة، على الرغم من استيطان بعض الجماعات والحركات والأحزاب في ليبيا وظهورها على يد ليبيين وتحت مسميات جديدة، إلا أنه يمكن القول إن العديد منها ما هو إلا امتداد لتنظيمات خارجية ، فالبعض منها يستمد مرجعيته وتوجهاته من الخارج، وتكمن خطورة مثل هذه الجماعات في رؤيتها لعملية بناء الدولة وفق أسس ديمقراطية ، فالحركات التي تتبنى فكر القاعدة مثلاً لا تؤمن بالديمقراطية والانتخابات ولا بمؤسسات الدولة الحديثة ولذا فهي تعمل على إفشال الدولة وتكفيرها وتحطيم مؤسساتها، لكي تقيمها من جديد على ما تراه نموذجاً إسلامياً يقوم على أسس مثل الإمارة والبيعة، كما أن البعض من الحركات والجماعات تتبنى في الغالب فكرًا إقصائيًا مباشرًا يعتمد على ممارسة الإقصاء ورفض الحوار .

خامساً – فرص الفشل والنجاح . . سيناريوهات للمستقبل

أ – التحليل الرباعي SOWT للدولة في ليبيا من حيث الفشل والنجاح :

يقتضي التحليل الرباعي بيان الجوانب المختلفة لفشل الدولة أو نجاحها من خلال بيان جوانب القوة أو الايجابيات والعيوب والتهديدات أو التحديات، وكذلك الفرص (كما هو مبين بالشكل رقم 3) ، وذلك على النحو التالي :

1 – جوانب القوة أو الإيجابيات : توجد في المشهد الليبي بعض الايجابيات التي تشير إلى إمكانية تحسن الأوضاع في ليبيا في المستقبل ، ومن هذه الايجابيات :

– وضع اقتصادي جيد يتمثل في توفر عائدات كبيرة من النفط والغاز ، يقابل ذلك عدد قليل من السكان، مما يمكِّن الدولة من تحقيق تنمية ومستويات معيشة عالية .

– نوع من التجانس الاجتماعي العرقي والديني : وذلك لا يعني بالطبع أن كل الليبيين يعودون لأصول عرقية واحدة أو أنه لا يوجد اختلاف مذهبي ، لكن يمكن الزعم بأن التجانس أو المهادنة هو السمة السائدة بين الأصول العرقية الليبية المختلفة (عرب وأمازيغ وتبو وأقليات صغيرة) ، أما من الناحية الدينية فالديانة السائدة هي الإسلام على المذهب المالكي مع أقلية تمذهبت بالمذهب الأباضي من الأمازيغ .

– أطراف خارجية مؤيدة لاستقرار ليبيا: والمتمثل في المواقف الدولية من القضية الليبية ، إذ بالرغم من تناقض مواقف الأطراف الخارجية واختلاف مصالحها بهذا الشأن فإن ذلك في الغالب يكون مدعاة لعدم انفراد طرف بالتدخل في الشأن الليبي لتحقيق مآربه، فالدول الكبرى وخاصة الدائمة العضوية في مجلس الأمن جمع بينها في مرحلة ما الاتفاق على إنهاء نظام القذافي، وهو ما سمح بصدور قراري مجلس الأمن 1971 و 1973 ،

2 – جوانب الضعف أو السلبيات: هناك العديد من السلبيات التي تشير إلى المخاطر التي تواجهها ليبيا ما يجعل منها أقرب إلى الدولة الفاشلة :

– انتشار السلاح بكميات كبيرة وعلى نطاق واسع مع وجود الانفلات الأمني، فالكثير من الجماعات الخارجة عن سلطة الدولة تستحوذ على كميات كبيرة من الأسلحة بأنواعها المختلفة، وهذه الجماعات إضافة إلى أنها خارج سيطرة الدولة فإنها لن تتنازل عما تحققه من مكاسب مادية ومعنوية بقوة السلاح .

– افتقاد الدولة لسلطة مركزية تحظى بالقبول وتتمتع بالشرعية وتملك القوة .

– أخطار خارجية تهدد بناء الدولة واستقرارها ، ومن ذلك تدخل بعض الدول في الشأن الليبي من خلال دعم بعض المنظمات والحركات والأحزاب ، كما يشار إلى تسرب قيادات وأفراد من الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة إلى ليبيا .

3– الفرص المتاحة لتجاوز الفشل : بالرغم مما تعانيه ليبيا من مشاكل وتهديدات تنذر بتحولها إلى دولة فاشلة، إلا أنه يمكن القول بوجود العديد من الفرص التي تساعد على الهروب من دائرة الفشل ومنها :

– وجود فرصة لتبني دستور عصري يحقق بناء دولة ديمقراطية ومؤسسات على أسس سليمة ، استناداً على أن ليبيا لا يقيدها دستور سابق ، فآخر دستور عرفته ليبيا تم تعطيله في انقلاب سبتمبر عام 1969 ، وهو الدستور الذي تم العمل به خلال فترة النظام الملكي منذ عام 1951 وحتى وقوع الانقلاب المشار إليه .

– وجود فرصة لخلق اقتصاد قوي يعتمد على أكثر من مورد ، ومن ذلك خلق صناعة سياحية على سبيل المثال نظراً لتمتع ليبيا بآثار تاريخية مختلفة وشاطئ طويل على البحر المتوسط ، كما يمكن لليبيا أن تلعب دوراً في تجارة العبور بين أوربا وأفريقيا ، كما يمكن لها أن تكون سوقاً رائجة للاستثمار الخارجي .

– وجود موارد وفرص لتحقيق تنمية شاملة .

– هناك فرص لتحسين دخل الفرد والرفع من مستواه المعيشي .

إن استغلال الفرص المشار إليه وغيرها في المجالات الاقتصادية يساهم في منع تحول ليبيا إلى دولة فاشلة ، فالفشل الاقتصادي يعد من بين أخطر عوامل الفشل في الدولة .

4 – التهديدات والتحديات التي تنذر بالفشل: من خلال ما سبق يمكن القول إن هناك الكثير من التهديدات والتحديات التي تهدد ليبيا وتنذر بتحولها إلى دولة فاشلة ، وهنا يمكن إثارة جملة من الأسئلة من قبيل: هل يمكن القضاء على الانفلات الأمني من خلال إقامة مؤسستي الجيش والشرطة وجمع السلاح وحل الميليشيات غير الخاضعة لسلطة الدولة ؟ وهل ستتحول ليبيا إلى دولة مستقرة لها مؤسسات ديمقراطية ؟ وهل يمكن لليبيا تجنب التدخل الخارجي في شؤونها والذي يضعف استقلاليتها وتحقيق مصالحها ؟ وهل يمكن لليبيا أن تنجح في بناء اقتصاد متوازن يحقق التنمية والرفاهية لشعبها الصغير نسبياً ؟

مما سبق يمكن القول بوجود العديد من التحديات التي قد تحوّل ليبيا إلى دولة فاشلة في حال عدم التغلب عليها ومنها :

– تحديات سياسية وأمنية : وهذه الأنواع من التحديات متعددة وخطيرة ، وهي كفيلة بفشل الدولة ، ومنها :

* افتقار ليبيا إلى المؤسسات والتقاليد الديمقراطية التي تحقق الاستقرار السياسي والأمني ، وهي تعاني من صعوبات كثيرة في التحول من حالة الفوضى إلى حالة النظام والاستقرار .

* تعاني ليبيا من انتشار واسع للسلاح بين ميليشيات وعصابات وأفراد ، ويصعب على الدولة السيطرة على هذا السلاح أو جمعه .

– تحديات اقتصادية : وهي تحديات متنوعة ومنها :

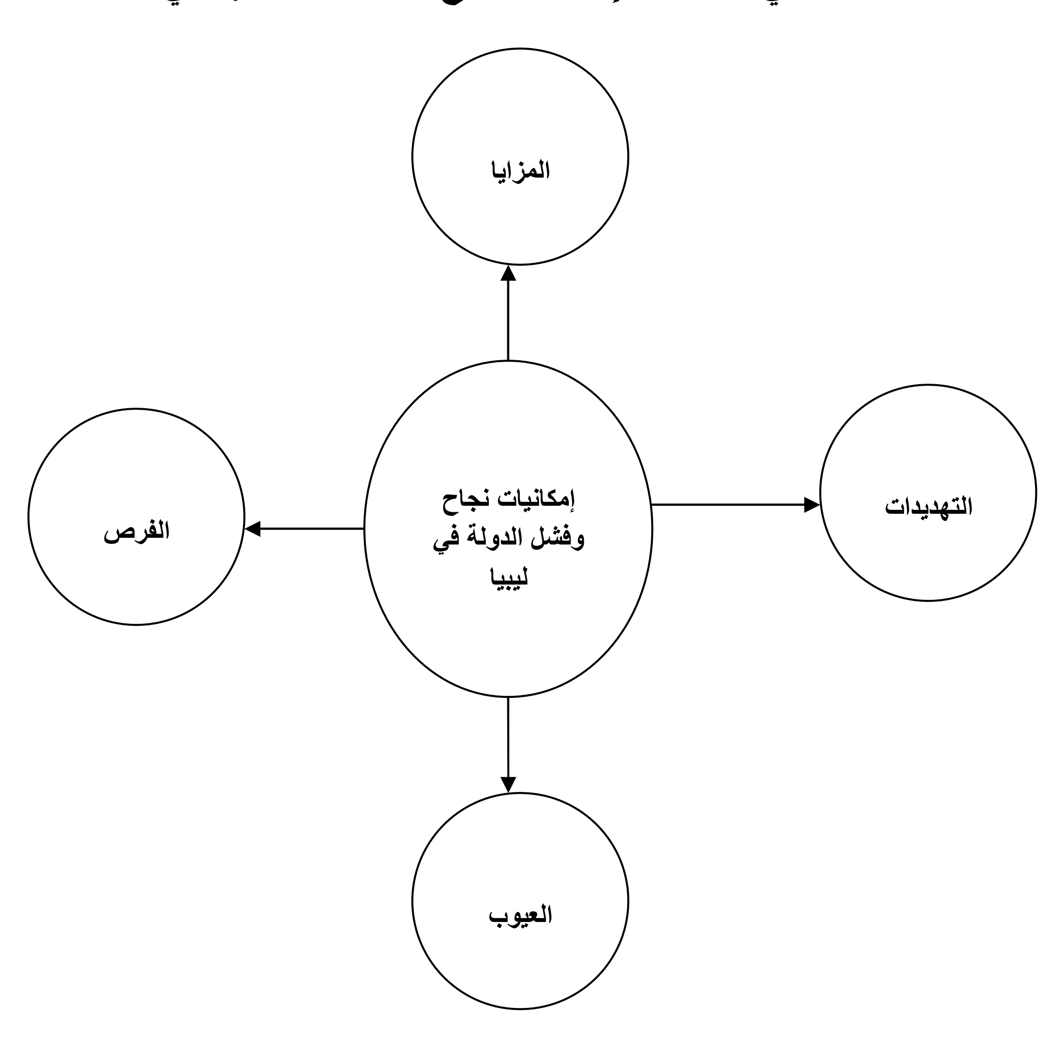
* حالة الاقتصاد الريعي القائم على سلعة رئيسية واحدة هي النفط، وما قد يسببه ذلك من أخطار في حال هبوط الأسعار، أو اكتشاف بدائل أخرى للطاقة، أو توقف الإنتاج بسبب الفوضى ، خاصة وأن ليبيا لم تسع خلال العقود الماضية لإيجاد مورد بديل للنفط .

* البنية التحتية المتردية التي تفتقر لأبسط المقومات في الكثير من الأحيان خاصة في مجالات الإسكان والصحة والتعليم وغيرها .

* تدني مستوى الدخل الحقيقي للفرد بسبب سوء توزيع العائدات والفساد .

شكل رقم (3)

التحليل الرباعي SWOT لإمكانية نجاح الدولة أو فشلها في ليبيا



ب – سيناريوهات للمستقبل :

مما سبق يمكن القول إن ليبيا معرضة لثلاث سيناريوهات على النحو التالي :

1 – **السيناريو الأول أو السيناريو المتفائل** : يفترض هذا السيناريو أن صورة الوضع ستتحسن اعتماداً على بعض المؤشرات ومنها سيطرة الدولة من خلال تفعيل مؤسساتها ، إذ هناك دلائل تشير إلى ذلك، ومنها الانتخابات لاختيار أعضاء السلطة التشريعية والمجالس البلدية، يضاف إلى ذلك الجهود المبذولة في سبيل بناء المؤسسات العسكرية والأمنية ، كما يلاحظ أن الدعم الدولي يساعد على الدفع باتجاه بناء المؤسسات والاستقرار، وذلك على مستوى الأمم المتحدة من خلال بعثتها الموجودة في ليبيا، وكذلك إسهامات بعض الدول ومساعدتها لليبيا في التعامل مع الأزمة القائمة وخاصة في مجال التدريب لمؤسسات الجيش والشرطة .

2 – **السيناريو الثاني أو السيناريو المتشائم** : وهو سيناريو يقوم على افترض مزيد من التردي للأوضاع الحالية على كافة المستويات، فمن الناحية السياسية قد يكون المشهد أكثر سوء حيث يتوقع تراجع وضعف شرعية الدولة في مقابل تغول الجماعات المسلحة وسيطرتها على الأوضاع ، وبالتالي نشوب صراعات بين المؤسسات الشرعية والجماعات المسلحة وصراعات أخرى بين الجماعات المسلحة حول السلطة والموارد ، وهو ما سيقود إلى حرب أهلية ومزيد من التفكك وربما تقسيم الدولة إلى أكثر من كيان إو إلى كانتونات ، أي انهيار الدولة في نهاية المطاف.

3– **السيناريو الثالث أو سيناريو استمرار الوضع الراهن** : يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار المشهد الحالي على ما هو عليه من تعقيدات وفوضى، سلطات رسمية ضعيفة يقابلها جماعات مسلحة غير رسمية تفرض إرادتها على السلطات الرسمية، يتخلل هذا الوضع صراعات مسلحة بين الفينة والأخرى حول النفوذ والثروة قد يتغير فيه المستفيدون، ولكن تظل قواعد اللعبة على ما هي عليه.

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة بشيء من الإيجاز موضوع الدولة الفاشلة بشكل عام، وركزت على المخاطر التي تهدد الدولة الليبية بالفشل، وقد تبين من خلال الدراسة أن البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً سلبياً في استقرار الدولة وتدفع بها نحو الفشل، إذ لوحظ خلال السنوات التي تلت الإطاحة بالنظام السابق أن الدولة تفتقد إلى الاستقرار ، كما أن مؤسساتها الشرعية لا تملك القدرة على ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ، في المقابل لوحظ أن الجماعات غير الرسمية القبلية والجهوية وغيرها والمستفيدة من هذا الوضع تمثل عاملاً منافساً لشرعية الدولة وعائقًا أمامها في أداء وظائفها .

كما استعرضت الدراسة فرص نجاح وفشل الدولة من خلال التحليل الرباعي SWOT ، وقد أظهر هذا التحليل فرصًا متكافئة لفشل ونجاح الدولة في ليبيا ، وهو ما قادنا إلى وضع ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في ليبيا على النحو الذي سبق عرضه .

وفي الختام يمكننا القول إن البيئة الليبية بجوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية قد تكون عاملاً يدفع باتجاه فشل الدولة حسب فرضية الدراسة، غير أن ذلك لا يعني انعدام الفرص أمام تحقيق النجاح في حال استثمار الجوانب الايجابية في البيئة الليبية متى ما توافرت الظروف المناسبة ، كما يشار إلى أن موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا يحتاج إلى دراسات كمية لقياس فشل الدولة .

المراجع

الكتب :

– الكوت ، البشير علي ، **ليبيا : الهوية والاستبداد والثورة** ، (طرابلس : دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2012) .

– احميدة ، علي عبد اللطيف ، **الأصوات المهمشة : الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2009) .

– الصواني ، يوسف محمد جمعة ، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، سبتمبر 2013) .

الدوريات :

- Huria، Sonali ، **Failing and Failed States : The Global Discourse** ، Developing an Alternative Framework for Peace and Security in the Region ، Institute of Peace and Conflict Studies ، New Delhi ، No : 75 ، July 2008 .

شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) :

- Newman، Edward ، **Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World** . CONTEMPORARY SECURITY POLICY .

Mahapatra، Lisa ، Failed **States Index : The Most Unsustainable Countries In The World Are All In Africa** . International Business Times . June 24 ، 2013 . www.ibtimes.com/failed-states-index .

موقع صحيفة الوطن الليبية http://www.alwatan-libya.com/more-24985-49 2012/11/3

– Amnesty International ، Annual Report 2013 . www.amnesty.org .

– جواد كاظم البكري ، **الثورات العربي ربيع عربي . . . بخريف اقتصادي** ، www.ahewar.org 31/10/2013

– Fund for Peace، **Fragile Stats Index** ،www.statesindex.org 26.10.2014 .

محددات دخل المدير التنفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا: مدخل تمويلي

د محمد فرج الصفراني
محاضر بقسم التمويل والمصارف– كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية
Assufrani1972@yahoo.com

مُلخّص الدراسة

تناولت الدراسة محددات دخـل المدير التنـفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا خلال الفترة 2000- 2008، حيث تم استخدام إجمالي دخل المدير التنفيذي السنوي كمتغير تابع وكل من أداء المنظمة، حجم المنظمة، فرص النمو للمنظمة، درجة تعقد عمليات المنظمة، وعمر المنظمة كمتغيرات تفسيرية. أظهرت النتائج أن الحجم والنمو ودرجة تعقد عمليات المنظمة هي عوامل مهمة في فهم سلوك دخل المدير التنفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا، حيث ارتبط كل من حجم المنظمة ودرجة تعقد عمليات المنظمة بعلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية مع دخل المدير التنفيذي، بينما ارتبط النمو بعلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية مع دخل المدير التنفيذي، وأما أداء المنظمة وعمر المنظمة فلم يرتبط أيٌ منهما بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع دخل المدير التنفيذي، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن نظرية السلطة الإدارية تبدو الأقرب لتفسير سلوك دخول المديرين التنفيذيين في بيئة الأعمال في ليبيا من نظرية الوكالة، وتأسيسًا على النتائج المذكورة آنفًا تقترح الدراسة جملة من المقترحات أهمها ربط مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا بأداء المنظمة، وذلك للحد أو للتخفيف من مشكلة الوكالة بين ملاك المنظمة وبين مُديريها، على ألاَّ يكون هذا الربط بمعزل عن مستوى مكافآت أقرانه في المنظمات الأخرى، وذلك لضمان عدم تسرب المدير الجيد إلى منظمات أخرى.

الكلمات الدالة: دخل مدير عام المنظمة، أداء المنظمة، حجم المنظمة، نظرية الوكالة، نظرية السلطة الإدارية.

1. مقدمـــــة:

حظي ولا يزال موضوع دخل المدير التنفيذي Executive Compensation باهتمام متزايد من كُتّاب أدب التمويل على وجه التخصيص وبيئة الأعمال بشكل عام وأيضا الإعلام والحكومات، ولقد حفّز الموضوع كثيرًا من الباحثين للاهتمام بالعلاقة بين مصلحة ملاك المشروع Owners من جهة وبين مصلحة إدارة المشروع Management من جهة أخرى، وفي السنوات الأخيرة أصبح الموضوع من أكثر المواضيع جدلاً في مجال التمويل وكذلك الإدارة الرشيدة (الحوكمة) Corporate Governance CG، خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2007 وتأثرت بها كثير من دول العالم. أن التركيز على موضوع دخل المدير التنفيذي، كما يجادل Hengartner (2006)، مردّه إلى ثلاثة أسباب رئيسة؛ 1) الفهم المحدود لظاهرة الارتفاع المتزايد لدخول المديرين التنفيذيين، وخاصة المدير العام للمنظمة Chief Executive Officer (CEO)، في الوقت الذي ظلّت فيه دخول باقي العاملين بالمنظمة شبه ثابتة، 2) أهمية المدير العام للمنظمة CEO من حيث كونه أحد أهم صُنّاع القرارات الاستراتيجية بالمنظمة، 3) زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في كثير من دول العالم، مما أدى

إلى توفير بيانات أفضل للباحثين لاستكشاف هذه الجزئية المهمة من موضوعات الإدارة المالية. لذلك بذل العلماء جهدًا كبيرًا لتأطير سلوك دخول المديرين التنفيذيين نظرياً حيث كانت نظريتا تكلفة الوكالة Agency Cost Theory والسلطة الإدارية Managerial Power Theory من أكثر النظريات التي حاولت تفسير سلوك دخول المديرين التنفيذيين.

2. مشكلة الدراسة:

حاول بعض علماء التمويل تفسير سلوك دخل المدير التنفيذي ومدى ارتباطه بأداء المنظمة Firm Performance خاصة بعد الأزمة المالية، التي سبقت الإشارة إليها، حيث كان هذا الموضوع هو مركز الاهتمام لدى المؤسسات التي انهارت في تلك الأزمة بسبب أن المديرين التنفيذيين في هذه المؤسسات وخاصة المدير العام CEO قد تحصلوا على مبالغ طائلة(Clarke 2007)، وصلت في عام 2007 إلى 520 مرة من متوسط دخول العمال العاديين(Malli, 2010)، في الوقت الذي تدهور فيه وضع هذه المؤسسات حتى انهارت، من هنا زاد الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في دخول المديرين التنفيذيين وإلى أي حد هي مرتبطة بأداء المنظمة، (نظرية الوكالة)، وهل هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان قبل الملاك ومجلس الإدارة عند وضع باقة المكافآت الإدارية للمديرين التنفيذيين، (نظرية السلطة الإدارية). وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

– ما هي محددات دخل المدير التنفيذي في بيئة الإعمال في ليبيا؟

– أيهما أقرب في تفسير سلوك دخل المدير التنفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا نظرية تكلفة الوكالة أم نظرية السلطة الإدارية؟

3. دوافع ومبررات الدراسة:

تحاول الدراسة معرفة العوامل التي تؤثر على دخل المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا، وهي بذلك تساهم في إثراء الموضوع لعدة أسباب:

1- الدراسة تتطرق لدراسة دخل المدير التنفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا من ناحية كمية وربطها ببعض صفات المنظمة مثل الأداء، الحجم، النمو، درجة تعقد عمليات المنظمة، وعمر المنظمة.

2- أغلب الدراسات في هذا الموضوع أجريت في دول متقدمة، حيث تتاح لمجلس إدارة المنظمة عديد الأدوات، يمكن بواسطتها مكافأة المدير العام للمنظمة وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية كالمكافآت النقدية Cash Compensation وأسهم الملكية Share Ownership وأسهم الاختيار Share Option والأسهم المقيدة Restricted Shares في الوقت الذي لم تحظ الدول النامية التي لا يوجد بها إلاّ المكافآت النقدية كما هو الحال في ليبيا، بأي اهتمام يذكر.

3- أغلب الدراسات في هذا الشأن، حتى في الدول المتقدمة، أجريت على شركات مسجلة Listed Companies في سوق رأس المال الثانوي المنظم (بورصة) Stock Market، وغني عن البيان أن مجرد التسجيل في هذه السوق يستلزم أن تكون الشركة المسجلة على مستوى معين من الإفصاح والشفافية في عرض بياناتها، خاصة المالية منها، وكذلك على مستوى معين من التنظيم Regulation والحوكمة Governance، على عكس الشركات غير المسجلة، كما هو الحال مع السواد الأعظم لشركات الأعمال في ليبيا، وهي غير ملزمة بهذا المستوى من الإفصاح والتنظيم والحوكمة.

4- أغلب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة اهتمت بدراسة المنظمات غير المملوكة للدولة (سواء العامة منها Public Companies، وهي المطروحة للاكتتاب العام، ام الخاصة والعائلية Family and Private Companies)، أما في ليبيا فالقطاع الحكومي State-Owned Sector يهيمن على الحياة الاقتصادية منذ عقود، ومن المعروف أن الهدف الرئيس لمؤسسات هذا القطاع هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وليس تعظيم ثروة الملاك، كما هو الحال في شركات القطاع غير الحكومي، الذي لم يسمح له بالمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني إلا مؤخراً وبصورة أقل ما توصف بها أنها مستحية، لذلك يرى الباحث أنه بسبب الانفصال الواضح بين الملكية والإدارة في القطاع الحكومي فإن مشكلة الوكالة Agency Problem ربما تكون أكثر تعقيداً منها في القطاع غير الحكومي، وعليه فإن دراسة كلا القطاعين قد تعطي صورة أكثر وضوحاً عن العوامل التي تؤثر في دخول المديرين التنفيذيين في بيئة الأعمال في ليبيا.

4. أهمية الدراسة:

لا شك أن التعرّف على محددات دخول المديرين التنفيذيين وفهم سلوكها له أهميته، بحيث يساعد المنظمة على التحكم في التدفق النقدي الحر Free Cash Flow والذي يمكن أن يستعمله المديرون التنفيذيون في زيادة ثرواتهم الخاصة المتمثلة في مرتباتهم وعلاواتهم وبدلاتهم، وهذا التحكم سيوفر على المنظمة أموالاً يمكن استغلالها في استثمارات تعود بالنفع على ملاك ومديري وعاملي المنظمة. أيضًا تأتي أهمية الدراسة من أهمية التوقيت الذي تطرح فيه والاقتصاد الليبي تُرسم له ملامح جديدة يتوقع أن تحظى فيه المبادرات الفردية على فرصة أكبر للمشاركة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في تطبيق وترسيخ متطلبات الحوكمة في الشركات الليبية، وما لذلك من أثر على مستوى الإفصاح والشفافية الذي يطلبه التسجيل في سوق رأس المال الثانوي المنظم (البورصة)، ويأتي موضوع دخول المديرين التنفيذيين، وخاصة دخل المدير العام CEO compensation، في مقدمة تلك المعلومات التي يجب على الشركة المسجلة بالسوق أن تنشرها وبشكل دوري، ومن جهة أخرى يأمل الباحث أن تقدم

الدراسة للباحثين والمهتمين بمواضيع التمويل، وكذلك الإدارة الرشيدة ما يفيد عن محددات المكافآت الإدارية وتفسير سلوكها في بيئة الأعمال في ليبيا، والتي يُعتقد في أنها ستكون منطلقًا لإجراء عديد الدراسات لاحقًا، وهذه الدراسات المستقبلية بدورها ستزيد الموضوع وضوحاً وأهمية.

5. أهداف الدراسة:

من الأهمية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على محددات دخل المدير التنفيذي في بيئة الأعمال في ليبيا.
2- معرفة أي من نظريتي دخول المديرين التنفيذيين- نظرية الوكالة ونظرية السلطة الإدارية- هي أكثر قدرة على تفسير سلوك هذه الدخول في بيئة الأعمال في ليبيا.

6. مدخل أو منهج البحث :

إن المدى الذي يكون فيه الباحث واضحًا من حيث النظرية من بداية البحث، يبرز سؤالاً أساسياً متعلقًا بتصميم خطة البحث، من حيث إن الباحث سيستخدم المدخل الاستنتاجي Deductive Approach أو المدخل الاستقرائي Inductive Approach، هذه الدراسة تستخدم المدخل الاستنتاجي. فبعد طرح الإطار النظري للدراسة الذي يؤسس للجزء العملي من خلال صياغة الفرضية أو الفرضيات ومن ثم اختبار هذه الفرضية أو الفرضيات، وبناء على ذلك يتم استخلاص نتائج الدراسة، وهذا ما أكد عليه كل من (Collis and Hussey (2003) حيث جادلاً بالقول إن للمدخل الاستنتاجي خمس مراحل متسلسلة هي:

1- طرح الفرضية، والفرضية هي مقترح قابل للاختبار حول علاقة بين متغيرين أو أكثر من النظرية التي يبحث الباحث في إطارها.
2- توضيح الفرضية في مصطلحات عملية بحيث يفصح الباحث عن كيفية قياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.
3- اختبار صحة الفرضية.
4- فحص نتائج الاختبار.
5- تحوير أو تعديل النظرية في ضوء النتائج إذا لزم الأمر.

7. تقسيمات الدراسة

القسم اللاحق من الدراسة قُسّم إلى عشرة أجزاء رئيسة، أُفرد الأول منها لتغطية أهم صور دخل مدير عام المنظمة، وهي بالإضافة إلى المرتب الأساس حُصرت في ثلاث صور رئيسة هي الدخل المتعلق بالأداء، حصة جهة العمل في الاشتراكات الضمانية، ومكافآت أخرى، أما الجزء الثاني فتناول

الإطار النظري للدراسة، مستعرضاً أهم النظريات التي تعرّضت لموضوع المكافآت الإدارية، وبالنسبة للفرضيات التي تختبرها الدراسة فقد تعرّض لها الجزء الثالث، أما الجزء الرابع فوصف عينة الدراسة وكذلك عملية جمع بيانات الدراسة، والأسلوب الإحصائي المستخدم وكذا النموذج الرياضي المطبق في الدراسة يظهر في الجزء الخامس، وخُصص الجزء السادس لوصف وكيفية قياس متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وتحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة تمت في الجزء السابع، وأوجز الجزء الثامن أهم نتائج الدراسة، ولخص الجزء التاسع توصيات الدراسة، وتُركت المقترحات بشأن الجهد القادم في حقل المكافآت الإدارية للجزء العاشر الأخير.

8. نظريات مكافآت المديرين التنفيذيين

تحتل نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory مكاناً مميزاً في تفسير العلاقة بين الملاك Principals والمديرين Managers وبالتالي تصوّرها للمكافآت الإدارية وربطها بأداء المنظمة، وحديثا أفرزت أدبيات السياسة والاجتماعٍ نظرية السلطة الإدارية Managerial Power Theory لتكون وجهة نظر أخرى لفهم سلوك المكافآت الإدارية.

1.8 نظرية تكلفة الوكالة

يرجع الفضل في ظهور نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory، والتي تسمى أيضاً نظرية اختلاف المصالح Interests Conflict Theory أو نظرية المالك– المدير Owner-Manager Theory، إلى كل من Berle and Means (1932) حيث جادلا بأنه لا يمكن أن يكون لملاك مشروع ما تأثير يذكر على تصرفات إدارة ذلك المشروع طالما أن هؤلاء الملاك لا يملكون حصة كبيرة من أسهم المشروع.

جاء بعد ذلك العالمان Jensen and Meckling (1976) حيث طوّرا نظرية الوكالة وصاغا للعلاقة بين ملاك المشروع وإدارته تعريفاً جاء فيه "الوكالة هي عقد بين المالك (أو الملاك) والمدير (أو المديرين) يقوم الثاني (وهو المدير وأيضاً الوكيل) بأداء خدمات لصالح الأول (الموكل) وهذا الأمر يستلزم أن يتنازل الأول للثاني عن بعض صلاحياته في اتخاذ قرارات لصالح الأول(Jensen p 308)،1976 ، and Meckling . هذه النظرية تجادل بأنه بسبب كبر حجم المشروعات الذي سبب انفصال الملكية عن الإدارة فإن الملاك لا يمكن أن يراقبوا تصرفات الإدارة بصورة كاملة للتأكد من أن سلوكها يسير في اتجاه مصالح الملاك، وعدم القدرة هذا ولّد نوعاً من التعارض بين طرفي عقد الوكالة الذي بدوره يرجع لعدة أسباب أهمها:

1- أن الملاك بسبب قدرتهم على تخفيض مخاطر استثماراتهم، من خلال تنويع محفظة استثمارات المشروع، فإنهم يميلون إلى الدخول في استثمارات خطرة (ومن المعروف أنه كلما زادت مخاطر

الاستثمار زادت العوائد المتوقعة منه)، وهذا على عكس المديرين الذين هم على درجة عالية من الكره للمخاطر Risk-aversion لخوفهم على مستقبل رأس المال المستثمر في المشروع، وخاصة البشري منه وهو غير قابل للتنويع في حالة الدخول في استثمارات خطرة، وبالتالي فالمديرون يكرهون الاستثمارات التي تدر عوائد كبيرة متى ارتبطت بها مخاطر كبيرة (Hengartner. 2006)،

2- يرى كثيرون من كتاب الإدارة المالية ومنهم (Grabke-Rundell and Gomez-Mejia (2002 أن التعارض بين طرفي عقد الوكالة يحدث عندما تكون هناك فجوة اختلاف معلومات، والتي تبرز عندما يمتلك المديرون مستوى عالٍ من المعلومات تتعلق بأنشطة المشروع ومستقبله في الوقت الذي لا تتوافر هذه المعلومات للملاك، هذا الوضع يجعل المديرين أكثر قدرة على العمل من أجل مصالحهم الشخصية المتمثلة في الحصول على مرتبات وعلاوات وبدلات مرتفعة، بالإضافة إلى رغبتهم في تعظيم الوجاهة الاجتماعية والبقاء في مناصبهم أطول فترة ممكنة، الأمر الذي يدفع المديرين لأخذ قرارات، والإقدام على أفعال قد لا تكون في مصلحة الملاك.

3- التعارض بين الملاك والمديرين قد يحدث نتيجة عدم اتفاق الطرفين بخصوص الاستمرار في النشاط، حيث إن المديرين يفضلون استمرار المشروع في نشاطه حتى إذا قرر الملاك تصفية وتسييل الأصول؛ وذلك لخوف المديرين من فقدان مزاياهم ومناصبهم Harris and Raviv)،(1990 .

4- سبب آخر للتعارض يأتي من حيث إن الملاك هم أكثر من المديرين تفضيلاً للأداء الجيد للمشروع في المدى الطويل Long-run Performance ، وأما المديرون فهم يحبذون الأداء الجيد للمشروع في المدى الطويل فقط إذا توقعوا أنهم باقون في مناصبهم، هذه المشكلة أدت بالمديرين في الغالب إلى تفضيل زيادة قيمة المشروع في المدى القصير عن المدى الطويل (Rankin. 2007.)

أن عدم قدرة الملاك على مراقبة تصرفات الإدارة بشكل كامل للتأكد من أن مصالح الطرفين تسيران في اتجاه واحد جعل الملاك يسيرون في خطين متوازيين في الوقت نفسه، الأول هو توفير عقود عمل لأعضاء الإدارة تضمن لهم الحصول على مرتبات وعلاوات وبدلات ومزايا مجزية، والثاني هو تحمّل تكاليف مراقبة سلوك هؤلاء المديرين Monitoring Costs وهذه التكاليف يتوقع أنتكون كبيرة متى كان المديرون غير راضين عن مكافآتهم Beatty and Zajac)،(1994 . بالإضافة إلى هذين الأمرين فإن الملاك سيتحملون نتائج قرارات الإدارة متى كانت هذه النتائج غير مرغوب فيها.

إن السير في الاتجاهين السابقين يساعد على تخفيض حدة تعارض المصالح بين الملاك والمديرين ويحث المديرين على العمل أكثر من أجل مصلحة الملاك وهو تعظيم ثروة الملاك ،(Meckling 1976. Jensen and

في السياق نفسه يجادل (Bushman and Smith (2001 أن مكافآت إدارة المشروع بأسهم المشروع Share ownership هي وسيلة فعّالة لربط مصلحة الإدارة مع مصلحة الملاك وأن ربط هذه المكافآت بأداء

المشروع Performance هي وسيلة لتخفيض درجة كره المخاطر لدى المديرين، وكما سبق القول أن الاستثمارات التي تتعرض لمخاطر كبيرة في العادة ما يتولد عنها عوائد كبيرة وبالتالي ربط المكافآت عن طريق أسهم الملكية بأداء المشروع يجعل من المديرين يستفيدون من هذه العوائد لأنهم في الوقت نفسه هم ملاك للمشروع ويحملون أسهمه.

أما فيما يتعلق بتكاليف مراقبة تصرفات الإدارة فإن هناك إجراءات كثيرة تجعل من هذه العملية أكثر فاعلية من هذه الإجراءات ألاَّ يكون مدير عام المنظمة رئيسًا لمجلس إدارة المنظمة في أن واحد CEO Duality، أن يكون من بين ملاك المشروع من غير العاملين به من يحمل نسبة 5% فما فوق من مجموع أسهم المشروع External Shareholder، أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين Non- Executive Director وأن تكون نسبة عالية من أسهم المشروع مملوكة لمؤسسات وليس لأفراد عاديين External Shareholder Concentration.

2.8 نظرية السلطة الإدارية

انبثقت نظرية السلطة الإدارية Managerial Power Theory، كما سبق الذكر، من أدبيات العلوم السياسية وعلم الاجتماع لتكون زاوية أخرى لفهم سلوك المكافآت الإدارية، في هذا السياق يجادل Hardy and Clegg (1999) أن هناك نوعين من السلطة يستمد منها المديرون التنفيذيون القوة، هما السلطة الرسمية Formal Power، التي تعكس التركيبة الهرمية للسلطة داخل المنظمة بحيث تُظهر العلاقة بين المكاتب The relations between offices ، وعلى هذا الأساس يكون المدير العام هو أعلى سلطة تنفيذية بالمنظمة، ومجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المنظمة على الإطلاق، أما النوع الثاني فهو السلطة غير الرسمية Informal Power والذي يُمارس خارج التسلسل الهرمي للسلطة.

حاول كثير من المهتمين بموضوع السلطة في مجال الإدارة أن يحددوا لها تعريفاً ، فهناك من(، Finkelstein 1992 p506) يعرف السلطة الإدارية على أنها "قدرة الفرد على إظهار ميله واستعداده"، ويرى الباحث أن هذا التعريف به قصور واضح من حيث كونه يركز على القوة أو السلطة الإدارية من منظور سلوك فردي وأهمل سلوك الأفراد كجماعة Work Group. ثم قدم Lambert، Larcker and ،(p p441 Weiglet 1993)تعريفاً قريباً للتعريف السابق مفاده "السلطة الإدارية هي قدرة المدير على ممارسة تأثيرات على مجلس الإدارة بخصوص مرتباته وباقي مزاياه النقدية والعينية"، وانتقد Grabke-Rundell and Gomez-Mejia (2002) هذا التعريف على أساس أن القوة الإدارية تأخذ أبعادًا أخرى بالإضافة إلى التأثير على مجلس الإدارة مثل القدرة على جذب مصادر تمويل لأنشطة المشروع. ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى النقد السابق فإن للإدارة نفوذًا في مسائل تتعلق بصناعة القرار داخل المنظمة، مثل قرار تشكيلة

مصادر التمويل، قرار تشكيلة الاستثمارات التي يمكن الدخول فيها، قرار معدلات الإنتاج، القرارات التسويقية، المستوى التكنولوجي، قرارات التسعير، واستخدام واستبقاء العنصر البشري.....الخ.

بالعودة إلى Finkelstein (1992) فقد جادل بالقول إن هناك أربعة تقسيمات يجب أخذها في الحسبان من أجل فهم وتقييم القوة أو السلطة الإدارية هي: القوة المستمدة من التسلسل الهرمي Structure Power، القوة المستمدة من امتلاك أسهم المنظمة Ownership Power، قوة المعرفة والخبرة Experience Power، وأخيراً قوة المركز الاجتماعي Prestige Power، وكل هذه الأنواع يرى Finkelstein أنها تمكّن المديرين من أن يحصلوا على مستويات عالية من المزايا النقدية والعينية.

بالنسبة للنوعين الأول والثاني فهما من مصادر القوة التي تمكّن المدير التنفيذي من التفاعل مع البيئة الداخلية للمنظمة، مثل التعامل مع باقي أعضاء فريق الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. وتمشياً مع هذا الطرح فإن المدير العام، كما يجادل ،(Lambert ، Larcker and Weiglet (1993 بإمكانه ممارسة سلطته وقوته في التأثير على مجلس الإدارة في اختيار عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة، الذين من المفترض أن يقوموا بمراقبة وتقييم عمله وعمل باقي أعضاء فريق الإدارة. فالمدير العام الذي يحمل أسهم ملكية في منظمته يكون أكثر قوة وسلطة من المدير العام الذي لا يحمل أسهم ملكية في منظمته وفي السياق نفسه يرى Tosi and Gomez-Mejia (1989) أن القوة المستمدة من امتلاك أسهم المنظمة تمنح المدير التنفيذي نوعاً من التأثير في الخطط الاستراتيجية للمنظمة، ويزداد هذا التأثير كلما زادت نسبة امتلاك هذه الأسهم.

أما النوعان الثالث والرابع فهما ميزات تمكّن المدير التنفيذي من التعامل مع البيئة الخارجية للمنظمة مثل المؤسسات الحكومية، المستهلكين، الموردين، المنافسين... وغيرهم، فالخبرة تمد المدير التنفيذي بمزيد من القوة في التعامل مع البيئة الخارجية والتي يمكن أن يستغلها في الحصول على مزيد من الدخل (Hambrick (1981). ويرى الباحث أن هذا التحليل يبدو منطقياً، فوجود نقص في سوق المديرين وزيادة الطلب على المدير الماهر يجعل المدير المسلح بمستوى عالٍ من الخبرة في وضع أقوى لطلب مستوى عالٍ من المزايا النقدية والعينية، وأما فيما يتعلق بالقوة المستمدة من المركز الاجتماعي فإنها ميزة للمدير التنفيذي تمكّنه من جلب معلومات قيمة لمنظمته من البيئة الخارجية، فالمدير الذي يوصف بأنه ذو مكانة مرموقة هو ذلك المدير الذي يملك مركزاً مميزاً داخل محيطه الاجتماعي، وهذا الوضع يمكن أن يرسل رسالة مفادها أن هذا الشخص له علاقات قوية خارج المنظمة يمكن أن تستغل في الحصول على معلومات تفيد عمليات ونشاط المنظمة وربما الصناعة ككل.

9. نظام المكافآت

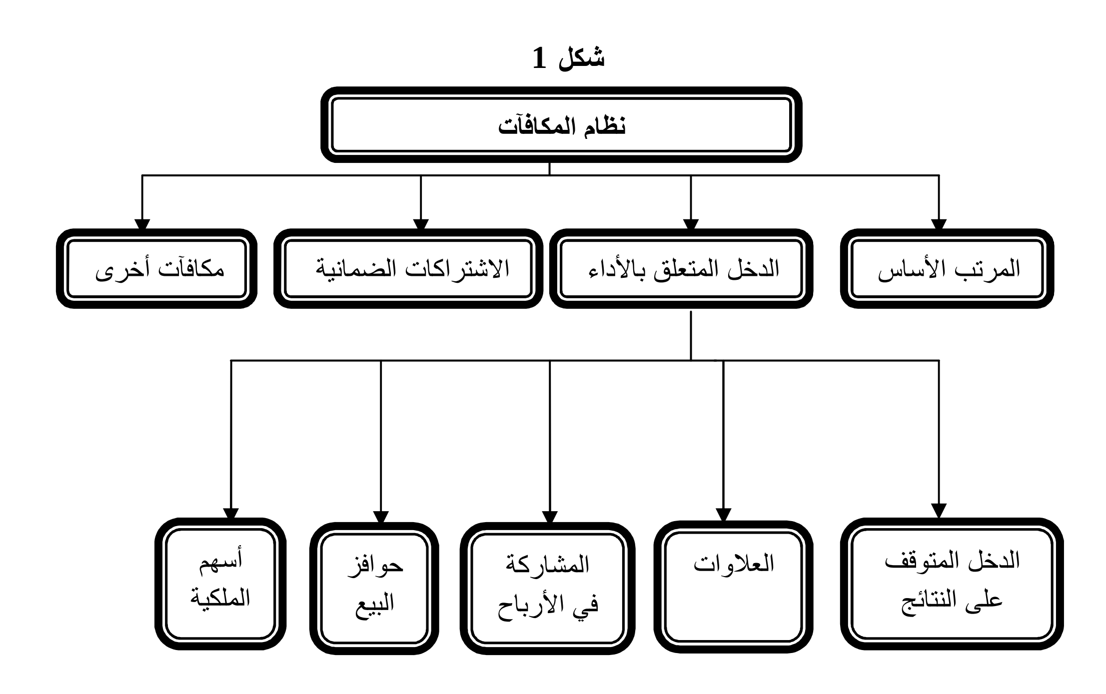
يعتقد الباحث في أنه من المفيد أعطاء فكرة عن صور الدخل [16] Reward System التي في العادة تُستخدم في تعويض أو مكافأة مدير عام المنظمة، والتي قد يكون بعضها غير معروف أو غير شائع الاستخدام في بيئة الأعمال في ليبيا.

بالإضافة إلى المرتب الأساس Basic Salary يتحصل المدير التنفيذي على صور أخرى من الدخل تتحملها المنظمة التي يعمل بها. ويتفق الباحث مع Armstrong (2002) في تصنيفه لصور الدخل هذه إلى ثلاثة أنواع (كما في شكل 1): الدخل المتعلق بالأداء **PRP** Performance-Related Pay والذي بدوره يُقسَم إلى خمسة أقسام رئيسة (سيأتي الحديث عنها لأحقاً)، حصة جهة العمل في الاشتراكات الضمانية **PS** Pension Scheme ومكافآت أخرى مثل تأمين صحي، سيارة فاخرة ...وغيرها.

1.9 المرتب الأساس

كما هو معلوم أن المرتب الأساس Basic Salary هو ذلك الجزء من دخل المدير التنفيذي الذي لا علاقة له بأدائه أو أداء المنظمة، بل يتحدد في كثير من الأحيان على أساس حجم المنظمة ، قطاع الصناعة، خبرة المدير ومهاراته السابقة، المستوى التعليمي للمدير التنفيذي، أو مستوى المرتبات الأساسية في منظمات مماثلة. وغير بخافٍ أن أهمية المرتب الأساس تكمن في كونه الأساس لتحديد باقي الدخل الذي له علاقة بالأداء، ويدفع المرتب الأساس في شكل شهري أو أسبوعي أو يومي، وربما يُعدَل ليعكس الزيادة في الأعباء المعيشية وكذلك مستوى التضخم.

شكل 1



2.9 الدخل المتعلق بالأداء

الهدف الأساس من هذا الجزء من دخل المدير التنفيذي **PRP** Performance-Related Pay هو ربط أداء المدير، منفردًا أو مع فريق عمله بالمكافآت المتحصل عليها، وهو بذلك يعد محفزا Motivation لمزيد من العمل حيث يزداد الدخل مع زيادة الإنتاجية. هذا الجزء من دخل المدير عادة ما يُقّسم إلى خمسة أقسام رئيسة هي:

1.2.9 الدخل المتوقف على النتائج

الدخل المتوقف على النتائج **PBR** Payment By Results هو برنامج للمكافآت يعتمد على فكرة الربط بين مكافآت المدير ونتيجة المهمة المكلف بها، هذه الفكرة مفادُها أن نظام الدفع في المنظمة سيحفز المدير للعمل باتجاه معين، ما يعني أنه كلما كثّف المدير جهده؛ تحصل على مزيد من الدخل. غير أن الباحث يرى أن هذا الأسلوب يعد مناسباً في حالة أمكن قياس نتيجة العمل، وعندها سوف تنشأ علاقة مباشرة بين دخل المدير ونتيجة جهدهِ، أيضاً عندما تُسند مهمة ما إلى مجموعة عمل Work Group وليس لشخص بعينه تصعب معرفة نتيجة عمل كل فرد من هذه المجموعة بدقة.

2.2.9 العلاوات

العلاوات Bonus هو برنامج للمكافآت يتحصل عليه المدير التنفيذي نظراً لتحقيقه مستوى مقبول من الأداء، والهدف من هذا النوع من المكافآت هو الحث على بذل مستويات عالية من الإنجاز، لذا يعد هذا البرنامج أداة تحفيزية فعّالة، وذلك للعلاقة الواضحة بين الأداء والمكافآت. يجادل (1995) Hume أن من مزايا استخدام هذا النوع من المكافآت أنه يربط بين الأداء الشخصي ومستوى الدخل، وأيضًا هو برنامج بسيط للمدير لكي يفهمه وبسيط للمنظمة لإمكانية قياسه، ويضاف إلى ذلك أن الوقت الذي يمضي من تاريخ الانتهاء من المهمة وعملية الدفع المتعلقة بها عادة ما يكون قصيرًا، وأخيراَ علاقته المباشرة بالأداء يجعل منه حافزًا إلى جانب كونه أداة للمكافأة، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من المكافآت قد يُرسخ ثقافة العمل الفردي على حساب الأداء الجماعي المهم في كثير من الظروف، كما أن هذا الأسلوب، كما ذُكِرَ آنفاً، يعد مقبولاَ إذا تمكنت المنظمة من قياس نتيجة أداء المدير.

3.2.9 المشاركة في الأرباح

برنامج المشاركة في الأرباح Profit Sharing هو أحد برامج المكافآت المتوقف على الأداء ويدفع إلى المدير بالإضافة إلى مكافآته العادية، وفيه توزع الأرباح كنسبة من المرتب الأساس، هذا النوع من المكافآت في كثير من الأحيان يدفع نقداَ. (1995) Hume عدّد مزايا تجنيها المنظمة من اتباعها لهذا

البرنامج أهمها زيادة شعور المدير بالانتماء للمنظمة، وأيضًا حث المدير ليصبح أكثر مشاركة في تحقيق أهداف المنظمة، بالإضافة إلى تمكين المدير من المشاركة في النجاح المالي للمنظمة.

4.2.9 حوافز المبيعات

تدفع حوافز البيع Sales Incentives إلى عاملي إدارة أو قسم أو وحدة المبيعات، وهو يعتمد على عوامل عدة كنوعية المنظمة نفسها، نوعية المنتج ، طبيعة الزبون، وطبيعة عملية البيع، فنوعية المنتج مثلاً تؤثر بشكل كبير على نوعية العاملين بتسويق هذا المنتج وكذلك الطريقة التي يؤدون بها وظائفهم ، فبيع معدات وآلات عالية التقنية التي يستخدمها الأطباء والفنيون في المجال الصحي تحتاج إلى نوعية عاملين مهرة، ولهم مؤهلات تختلف عن تلك المطلوبة في الأشخاص الذين يقومون ببيع سلع أساسية للمستهلك العادي، وفي العادة يُقسّم العاملون في مجال المبيعات إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: **1)** عاملو الشباك الذين لهم علاقة مباشرة بالزبون، **2)** عاملو حلقة الوصل بين إدارة أو قسم أو وحدة المبيعات مع العاملين بإدارة أو قسم أو وحدة الحسابات، **3)** عاملو الدعم التكنولوجي الذين يقدمون الدعم التكنولوجي لعملية البيع كتصميم منظومة المبيعات، أو منظومة الدفع المسبق والدفع عن طريق النقود الإلكترونية عبر الإنترنت.

5.2.9 أسهم الملكية

أسهم الملكية Share Ownership هو نوع من المكافآت توفره المنظمات لمديريها التنفيذيين كإحدى وسائل تخفيف مشكلة الوكالة Agency Problem ومحاولة لربط سلوك الإدارة بمصلحة الملاك، ويدخل ضمن هذا النوع من المكافآت ما يسمى باسهم الاختيار Share Option وهو حق للمدير يشتري بموجبه أسهم المنظمة عند سعر تنفيذ معين، وخلال توقيت محدد.

3.9 الاشتراكات الضمانية

الاشتراكات الضمانية Pension Scheme **PS** في هذا النوع تشارك المنظمةُ المديرَ في دفع اشتراكات التقاعد وقد تدفع المنظمة كل حصة المشترك، وذلك بغرض حصول المدير على مرتب عند الإحالة إلى التقاعد، وللاشتراكات الضمانية عدد من المزايا منها إظهار المنظمة على أساس أنها مُستخدم جيد Good Employer، وكذلك إظهارها بالمهتم بمصلحة العامل في الأجل الطويل، بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل جذب واستبقاء الأشخاص المميزين.

4.9 منافع أخرى

المنظمات –خاصة في الدول المتقدمة– توفر أنواعاً أخرى من المنافع Other Benefits التي يستفيد منها المديرون التنفيذيون مثل التأمين الصحي لهم ولأفراد عائلاتهم كالزوجة (الزوج) والأبناء والوالدين، السيارات الفارهة، الأثاث المكتبي الفاخر، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المكافآت تهتم باحتياج المدير إلى التقدير لإنجاز العمل المطلوب وهي لا تقل أهمية عن المكافآت المادية، مثل رسائل الشكر والتقدير وكذلك فتح المجال أمام المدير لتطوير مهاراته، وزيادة الكم المعرفي لديه فيما يسمى ببرنامج التطوير الشخصي Personal Development Program.

10. فرضيات الدراسة

الجهد السابق حول موضوع المكافآت الإدارية حاول تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء المستوى العالي للمكافآت الإدارية، واختلاف هذه المكافآت من مدير لآخر ومن منظمة لأخرى، ولهذا تم الدفع بعديد المتغيرات محاولةً لتفسير سلوك هذا النوع من المكافآت، أن عملية اختيار متغيرات تفسيرية لظاهرة معينة ليس بالأمر السهل، فقد يتم اختيار متغير ليس له علاقة بالظاهرة Irrelevant variables أو تجاهل متغير مهم له علاقة بالظاهرة Model Misspecification أو الحالتين معاً؛ لذلك فالمتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة اختيرت على أساس أنها واسعة التطبيق، أو الاستخدام من قبل دراسات سابقة، والتي ثبت أن لها علاقة بسلوك المكافآت الإدارية.

وتعتمد الدراسة على فرضية رئيسة واحدة صيغت بالصورة العدمية والبديلة على التوالي كالآتي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من أداء المنظمة، حجم المنظمة، فرص نمو المنظمة، درجة تعقد عمليات المنظمة، وعمر المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من أداء المنظمة، حجم المنظمة، فرص نمو المنظمة، درجة تعقد عمليات المنظمة، وعمر المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

ولاختبار هذه الفرضية صيغت الفرضيات الفرعية الخمس الآتية:

1.10 الأداء المالي للمنظمة

هذا المتغير التفسيري كما تجادل نظرية تكلفة الوكالة يتوقع أن تكون علاقته موجبة بالمكافآت الإدارية. كبر حجم المشروعات، كما سبق القول، سبّب انفصال الملكية عن الإدارة وهذا الانفصال جعل للمديرين القدرة على جلب منافع شخصية لهم عادة ما تأتي على حساب الثروة التي يديرونها، في الوقت الذي لا يكون فيه الملاك قادرين بصورة كاملة على مراقبة سلوك هؤلاء المديرين؛ لذلك يقدم الملاك عقود عمل مجزية لأعضاء الإدارة التنفيذية وربط المقابل الذي يحصلون عليه بمستوى الأداء المالي للمنظمة

في محاولة لحل أو لتخفيف مشكلة الوكالة وجعل مصلحة الإدارة قدر الإمكان تتفق مع مصلحة الملاك، وعلى ذلك يمكن صياغة الفرضية الفرعية الأولى بالصورة العدمية والبديلة كالآتي:

$H0_1$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء المالي للمنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

$H1_1$: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء المالي للمنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

2.10 حجم المنظمة

كثير من الدراسات السابقة حول موضوع المكافآت الإدارية مثل دراسة Rose, 92، ودراسة ، Tonks) and Jewell Gregg 2010) وغيرهما، تجادل بأن المديرين التنفيذيين في المنظمات الكبيرة يحصلون على مزايا نقدية وعينية أكثر من أقرانهم في المنظمات الصغيرة. والسبب أن المنظمات كبيرة الحجم في الغالب ما تكون منظمات لا مركزية Decentralized ويكون لها مستويات إدارية واضحة، الأمر الذي يفاقم مشكلة عدم المراقبة الكاملة لتصرفات الإدارة من قبل الملاك، ما يجعل الملاك أكثر ميلاً لتوفير عقود سخية للمديرين التنفيذيين لضمان سير تصرفاتهم في اتجاه سير مصلحة الملاك. يضاف إلى ذلك أن المنظمات كبيرة الحجم عادة ما تحقق مستويات أعلى من الأرباح، بحيث تصبح في وضع أفضل من المنظمات الصغيرة من حيث توفير مستويات عالية من المزايا النقدية والعينية للإدارة التنفيذية، وتأسيسًا عليه تم صياغة الفرضية الفرعية الثانية بالصورة العدمية والبديلة كالآتي:

$H0_2$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

$H1_2$: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

3.10 فرص النمو

يعدُّ التوسع في أنشطة المنظمة Growth Opportunities أحد أهم الأهداف التي تسعى الإدارة التنفيذية لتحقيقه، غير أن هذا الهدف سيكون على حساب الملاك متى أعطت الأنشطة الجديدة قيمة سالبة لصافي القيمة الحالية Net Present Value (NPV). أن مجالس الإدارة في المنظمات التي تتوفر لها فرص للنمو عادة ما تواجه صعوبات في عملية مراقبة تصرفات إداراتها التنفيذية مما يعمق مشكلة الوكالة لديها Smith and Watts،(1992). هذا بالإضافة إلى أن المنظمات التي لها القدرة على توسيع

أنشطتها تكون أكثر عرضة لأن تواجه مستويات متزايدة من مشكلة اختلاف المعلومات Information Asymmetry بين الملاك والإدارة التنفيذية؛ والسبب أن المديرين التنفيذيين لديهم معلومات خاصة عن مستقبل عمليات المشروع في حين لا يملك ملاك المشروع هذه المعلومات (Gaver and Gaver 1995)، وهذا يجعل الإدارة التنفيذية في موقف قوي عند طلبها مستويات عالية من المكافآت، لذا صيغت الفرضية الفرعية الثالثة بالصورة العدمية والبديلة كالآتي:

$H0_3$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص نمو المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

$H1_3$: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرص نمو المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

4.10 درجة تعقد عمليات المنظمة

يؤكد Fama (1980) أن ما يحصل عليه الموظف من مقابل يجب أن يرتبط طردياً مع ما يضيفه للمنظمة من صافي قيمة مضافة Net Added Value. كما يرى Rose (1982) أن المنظمة يجب أن تكافئ مديريها التنفيذيين على أساس درجة تعقد العمليات Complexity التي يديرونها وأنه كلما اتصفت عمليات المنظمة بالمعقدة ازدادت الحاجة إلى مديرين لهم مستوى معين من الخبرة والمعرفة، على أساس أن هذا النوع من المديرين هو القادر على تحقيق الإضافة التي يتحدث عنها Fama . في المقابل هذا النوع من الموارد البشرية في العادة ما يطلب مستويات عالية من المزايا النقدية والعينية، فليس إدارة مصنع لصناعة لعب أطفال كإدارة مصنع لصناعة طائرات شحن جوي. لذلك يمكن صياغة الفرضية الفرعية الرابعة بالصورة العدمية والبديلة كالآتي:

$H0_4$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة تعقد عمليات المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

$H1_4$: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة تعقد عمليات المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

5.10 عمر المنظمة

ترتبط فترة بقاء المدير في منصبه وكذلك خبرته ارتباطاً وثيقاً بعمر المنظمة التي يعمل بها، فالمنظمات التي لها عهد أطول ببيئة العمل تحتكم على مديرين يوصفون بأن لهم خبرة ومهارة ومعرفة بعمليات المنظمة وربما الصناعة ككل، وبالتالي توفر هذه المنظمات عقود عمل مجزية لهذا النوع من العنصر البشري للمحافظة عليه وعدم تسربه لمنظمات منافسة. هذا النوع من المديرين في العادة ما تكون

له القدرة على زيادة أرباح المنظمة، حيث من المعروف أن المنظمات الراسخة في الصناعة في الغالب ما تحقق أرباحاً بمعدلات أعلى من المنظمات حديثة العهد بالصناعة. وعلى ذلك يمكن صياغة الفرضية الفرعية الخامسة بالصورة العدمية والبديلة كالآتي:

$H0_5$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

$H1_5$: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المنظمة على مكافآت المدير العام للمنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

11. عينة الدراسة وجمع البيانات

كما هو معروف لدى الكثيرين أن ليبيا لا توجد بها قاعدة بيانات data base يمكن الاعتماد عليها في معرفة عدد المنظمات الاقتصادية (وهي المنظمات التي تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك) العاملة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا الوضع يجعل من الصعب على الباحث معرفة ما إذا كانت العينة المختارة (حيث إنه في كثير من الأحيان يصعب دراسة مجتمع الدراسة بالكامل لكون ذلك يستغرق جهداً ووقتاً وتكلفة) تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، وبالتالي سيكون في وضع ضعيف بشأن تعميم نتائج الدراسة إذ تبين فيما بعد أن هذه العينة ليست ممثلاً جيداً لمجتمع الدراسة؛ لهذا السبب ومن أجل الحصول على صورة واضحة وغير متحيزة قدر الإمكان اشتملت عينة الدراسة على شركات من أغلب القطاعات الاقتصادية (صناعية، تجارية، وخدمية) من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، المالي وغير المالي وأيضاً اشتملت الدراسة على شركات ذات مركز مالي جيد وأخرى ذات وضع معسر وشركات كبيرة وأخرى متوسطة وصغيرة الحجم. وترجع أسباب هذا التنويع إلى الآتي:

1- اشتمال العينة على شركات حكومية وأخرى غير حكومية كان بسبب أن مشكلة الوكالة Agency Problem قد تكون أكثر حدة في شركات القطاع الحكومي لانفصال الملكية تماماً عن الإدارة مما يزيد من احتمال أن يسلك المديرون التنفيذيون سلوكاً في غير مصلحة الملاك Managerialism وبالتالي الحصول على مكافآت بشكل أكبر من أقرانهم في القطاع غير الحكومي والذي يُتوقع أن تكون فيه هذه المشكلة أقل حدة.

2- تنويع العينة بين مؤسسات ذات طبيعة مالية وأخرى غير ذلك جاء بسبب أن المؤسسات المالية تمتاز بالتنظيم العالي لعملياتها High Regulated Institutions ومع هذا الوضع يتوقع أن تكون مصالح المدير التنفيذي في المؤسسات المالية أكثر التصاقاً بمصالح الملاك عنها في المؤسسات غير المالية التي لا يتوافر فيها هذا المستوى من التنظيم.

3- دخول شركات تعاني عجزاً مالياً إلى جانب شركات ذات وضع مالي صحي كأن بسبب أن الإعسار المالي والخوف من ذهاب المؤسسة إلى الإفلاس يؤثر على قرارات مجلس الإدارة بشأن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتالي تتأثر مكافآت أعضاء الإدارة بالسالب بهذا الوضع.

4- يجادل Hutchinson (2002) أن على عكس الشركات الكبيرة فأن من أسباب انتعاش الصناعة في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم هو انخفاض تكاليف الوكالة التي يتكبدها الملاك لمراقبة سلوك الإدارة، وذلك بسبب أن المساهمين في الغالب ما يكون منهم مديرون تنفيذيون في المشروع، ومع هذه الوضعية يتوقع أن تتفق إلى حد كبير مصالح كل من الإدارة والملاك ويسلك المديرون سلوكاً أكثر رشداً وبالتالي يتوقع أن يتحصل المديرون في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم على مستوى أقل من المكافآت مقارنة بأقرانهم في الشركات الكبيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تصنف الشركات التي يزيد رأس مالها عن 5 مليون دينار ليبي إلى شركات كبيرة أما ما دون ذلك فهي شركات متوسطة وصغيرة الحجم.

بلغ عدد شركات العينة المختارة في البداية 59 شركة اختيرت بطريقة عشوائية تمثل أغلب قطاعات الاقتصاد في ليبيا، غير أن العدد تقلّص إلى 26 شركة للأسباب الآتية:

1- عدد من الشركات لم تُعد قوائمها المالية للفترة2000- 2008أو فترات منها.

2- عدد من الشركات لم تُراجع قوائمها المالية للفترة 2000 -2008 أو فترات منها من قبل مراجع خارجي.

3- حساسية البيانات المتعلقة بمرتبات ومزايا وعلاوات المديرين التنفيذيين والحصول عليها بطريقة غاية في الصعوبة.

الدراسة اهتمت فقط بجمع ودراسة البيانات حول مدير عام المنظمة دون باقي المديرين التنفيذيين؛ بسبب أن المدير العام هو اللاعب الرئيس في عملية صنع القرار داخل المنظمة وبالتالي يتوقع أن تكون مكافآته أكثر حساسية للمتغيرات التفسيرية المختارة من باقي زملائه في فريق الإدارة، كذلك لم تشتمل العينة على شركات أجنبية تعمل في ليبيا، ولا على شركات ليبية تعمل خارج ليبيا لأنها تقع تحت ظروف تختلف عن تلك الظروف التي تحكم الشركات الليبية العاملة في ليبيا، فعلى سبيل المثال تتوفر للشركات الأجنبية، خاصة القادمة من دول متقدمة، ما يسمى بثقافة المنظمة Organization Culture وهي مختلفة عن تلك الموجودة في الشركات الليبية العاملة في ليبيا، وهذه الثقافة يُتوقع أن يكون لها تأثير على سلوك المكافآت الإدارية.

لاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على بيانات الأرشيف Archival Data فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية. ويُعرّف Moers،2007 ، بحوث الأرشيف على أساس أنها "بحوث تطبيقية تستخدم بيانات الأرشيف كمصدر أولي للبيانات Primary Source of Data وتطبق طرق كمية لتحليل تلك البيانات". كما يُعرّف أيضاً بيانات الأرشيف على أساس أنها "تلك البيانات التي لا يكون الغرض الأساس من إعدادها هو إجراء البحوث الأكاديمية". وفي مجال علم التمويل يرى الباحث أن بيانات الأرشيف ربما تكون أكثر

موضوعية فيما يتعلق باختبار عينة كبيرة من الشركات من جمع البيانات نفسها باستبيان يُعَبَّأ لكل منظمة على حده.

12. الأسلوب الإحصائي والنموذج الرياضي

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب Panel Data والذي يسمى أيضاً Longitudinal Data لاختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير وفهم سلوك المتغير التابع. هذا الأسلوب مُستخدم كثيراً في بحوث التمويل، حيث يتم فيه الجمع بين أسلوب السلاسل الزمنية Time Series، لوجود بيانات مقاسه لسلسلة من الزمن، وأسلوب Cross-Section، لوجود عينة ممثلة لمجتمع كبير، هذه الحالة تسمى أيضاً Repeated Measurement وهي أن المتغير نفسه يقاس لأكثر من فترة زمنية. في هذا السياق يجادل Brooks (2008) أن هناك مزايا لاستخدام أسلوب Panel Data في التحليل لكونه يمكّن الباحث من:

1- ملاحظة أن العلاقة بين المتغيرات تتغير عبر الزمن بطريقة ديناميكية. ولفعل هذا باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية، في العادة ما يتطلب بيانات لفترات طويلة نسبياً للحصول على عدد كبير من المشاهدات تمكّن من الحصول على اختبار ذي معنى لفرضية أو فرضيات الدراسة.

2- زيادة درجات الحرية Degree of Freedom وبالتالي تزداد قوة الاختبار.

3- التغلب على (أو التخفيف من حدة) بعض المشاكل الإحصائية إلتى تواجه هذا النوع من البيانات مثل مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات التفسيرية ببعضها والتي في حالة وجودها يتم الحصول على نتائج مضللة تؤدي بالنهاية إلى قراءة خاطئة للعلاقة بين المتغير التفسيري والمتغير التابع.

أسلوب Panel Data تم استخدامه بواسطة البرنامج الإحصائي (E views) حيث يواجه الباحث عملية الاختيار بين نوعين من نماذج الانحدار هما: نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects (FE ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects (RE)، والمدخل المقبول في العادة للاختيار بين هذين النموذجين هو تطبيق اختبار هوسمن Housman Test .

وتم الحصول على نتائج الدراسة باستخدام النموذج الرياضي الآتي:

$$Compensation_{i،t} = B_0 + B_1\, RoA_{i،t-1} + B_2\, size_{i،t-1} + B_3\, Growth_{i،t-1} + B_4\, Compleixity_{i،t-1} + B_5\, Age_{i،t-1} + e_i$$

حيث:

$Compensation_{i،t}$: تمثل إجمالي الدخل النقدي السنوي للمدير العام للمنظمة i المدفوع له من المنظمة في السنة t.

B_0 = الجزء المحصور The intercept

B_1،B_2 B_3 ،B_4 ،B_5 : معاملات الانحدار Regression Coefficients.

ROA i‌،t-1: العائد على الأصول للمنظمة i في السنة t-1 وهو مقياس لأداء المنظمة مقاس بصافي الدخل قبل الفوائد والضرائب مقسوم على إجمالي الأصول.

Size i‌،t-1: حجم المنظمة i مقاس بمتوسط حجم الأصول في السنة t-1.

Growth i‌،t-1: مقياس لنمو المنظمة i في السنة t-1 مقاس بالتغير في إجمالي الأصول بين بداية السنة t-1 ونهاية السنة t-1.

Complexity i‌،t-1: درجة تعقد عمليات المنظمة i في السنة t-1 مقاسه بعدد خطوط الإنتاج في نهاية السنة t-1.

Age i‌،t-1: عمر المنظمة i في السنة t-1 مقاس بالفترة التي أمضتها المنظمة في النشاط.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن اختبار المتغيرات التفسيرية في الزمن t-1 بدلا من الزمن t جاء من حقيقة أن مدير عام المنظمة يُكافأ في السنة t على أداءه الذي يُفترض أن ينعكس على أداء المنظمة في السنة t-1. ويعتقد الباحث أن هذا قد يكون سببا من أسباب عدم ارتباط أداء المنظمة بصورة خاصة مع مكافآت فريق الإدارة في كثير من الدراسات التي حاولت الربط بين أداء منظمة ما لفترة معينة مع مكافآت إدارة هذه المنظمة للفترة نفسها.

13. وصف وقياس متغيرات الدراسة

1.13 المتغير التابع

كما يبين جدول 1 تم استخدام إجمالي الدخل النقدي السنوي للمدير العام للمنظمة المدفوع له من قبل المنظمة كمتغير تابع، وهنا تجدر الإشارة على أن الدراسة تهتم بدخل المدير التنفيذي النقدي الذي يحصل عليه من منظمته فقط، ولا يدخل في الحسبان أي دخل نقدي يتحصل عليه المدير العام للمنظمة من منظمة أخرى، كعضوية مدير عام المنظمة في مجلس إدارة منظمة أخرى مثلا.

2.13 المتغيرات التفسيرية

جدول 1 يظهر أنه تم استخدام خمسة متغيرات يتوقع أن تكون لها قدرة على تفسير المتغير التابع، وهي كالأتي:

جدول رقم1

ملخص مقاييس المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رم	المتغير	المقياس
1	**الدخل السنوي النقدي لمدير عام المنظمة**	إجمالي الدخل النقدي السنوي لمدير عام المنظمة المدفوع له من المنظمة
2	**أداء المنظمة**	نسبة صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول
3	**حجم المنظمة**	متوسط حجم الأصول في السنة
4	**فرص النمو للمنظمة**	التغير في إجمالي الأصول بين بداية السنة ونهاية السنة
5	**درجة لتعقد عمليات المنظمة**	عدد خطوط الإنتاج في نهاية السنة
6	**عمر المنظمة**	الفترة التي أمضتها المنظمة في النشاط (بالسنوات)

1.2.13 أداء المنظمة

أغلب الدراسات السابقة، والتي كما سبق القول طُبّقت على شركات من دول متقدمة، عبّرت عن أداء المنظمة بأداء السهم [لوغاريتم (سعر إقفال السهم في نهاية الفترة t + توزيعات الفترة t) – لوغاريتم (سعر إقفال السهم في نهاية الفترة t-1)]، وبسبب عدم توفر هذه البيانات في بيئة الأعمال في ليبيا تم استخدام الأداء المحاسبي أو ما يعرف بالعائد على الأصول Return On Assets (ROA) والذي يقاس بقسمة الدخل قبل الفوائد والضرائب EBIT على مجموع الأصول. ويرجع السبب في أخذ صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب بدلاً من صافي الدخل إلى أن الأموال المدفوعة كفوائد والأموال المدفوعة لمصلحة الضرائب هي أموال جاءت من كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وبالتالي يعتقد الباحث أنه من الإجحاف الحكم على الأداء المحاسبي للمنظمة دون الأخذ في الاعتبار هذه الأموال.

2.2.13 حجم المنظمة

يقاس حجم المنظمة في العادة بحجم المبيعات أو عدد العمال أو حجم الأصول. وبسبب اختلاف طبيعة الأول بين شركات العينة من حيث وجود مؤسسات مالية، تختلف طبيعة مبيعاتها عن باقي المؤسسات، وكذلك لعدم توفر بيانات موثوق بها بشأن الثاني فالدراسة، كما كثير من الدراسات في حقل التمويل مثل دراسة (Dragi (2011، تستخدم إجمالي الأصول لوضوحه وسهولة الحصول عليه.

3.2.13 فرص النمو

يعبر عن النمو في العادة بقسمة القيمة السوقية للأصول على القيمة الدفترية للأصول Market to Book Ratio. وحيث أن سوق رأس المال الثانوي المنظم في ليبيا لا يوفر بيانات عن القيمة السوقية للأصول لأغلب شركات العينة، فإن الدراسة تستخدم التغير في حجم الأصول مقياساً للنمو، والذي سبق استخدامه في بيئة الإعمال في ليبيا من قبل كل من (Dragi (2011 و بوفرنه (2006) في دراستيهما لمحددات الهيكل التمويلي Capital Structure في البيئة الليبية.

4.2.13 درجة تعقد عمليات المنظمة

تم قياس درجة تعقد عمليات المنظمة بعدد خطوط الإنتاج أو عدد نوافذ الإيرادات (مصادر الإيراد)، فتنوع خطوط الإنتاج مثلا في العادة يؤدي إلى تعقد عمليات المنظمة، خاصة إذا كان لهذه الخطوط مصادر مواد خام مختلفة، وطريقة معالجة مختلفة، ونوعية مستهلك مختلفة.

5.2.13 عمر المنظمة

تم قياس عمر المنظمة بعدد السنوات التي أمضتها المنظمة في النشاط.

14. التحليل والمناقشة

من جدول 2 وبمقارنة مستويات دخول المديرين العامين في ليبيا مع دخول أقرانهم في الولايات المتحدة الأمريكية ومتوسط دخول المديرين العامين لباقي دول العالم (من غير الولايات المتحدة) خلال فترة الدراسة نجدها منخفضة بشكل ملحوظ، فمثلاً كان متوسط الدخل السنوي للمديرين العامين في الولايات المتحدة عام 2005 حوالي 178 مليون دولار أمريكي، ومتوسط الدخل السنوي للمديرين العامين في باقي دول العالم عام 2005 حوالي 4.8 مليون دولار أمريكي ، (Clark 2007).

جدول رقم 2

ملخص الإحصاءات الوصفية للعينة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي
الدخل السنوي النقدي لمدير عام المنظمة	15010	40690	23775
أداء المنظمة	-%1.2	%4.9	%2.7
حجم المنظمة	2325775	2577693670	973854612
فرص النمو للمنظمة	-%8.1	%87.8	%40.2
درجة تعقد عمليات المنظمة	1	4	2
عمر المنظمة (بالسنوات)	5	37	20

ويعتقد الباحث أن أحد أسباب هذا الاختلاف ربما يكون اعتماد كثير من دول العالم، وخاصة المتقدمة منها، في مكافآت الإدارة على أسهم الملكية Equity–based pay والتي تصل في بعض الأحيان إلى ما يقرب 70% من مجموع الدخل السنوي للمدير التنفيذي .2007(Clark).

جدول رقم 2 يبين أيضاً أن ربحية الشركات الليبية في العينة منسوبة إلى إجمالي الأصول تبدو منخفضة، فلم تتجاوز خلال فترة الدراسة الـ 5% وأيضاً الجدول يظهر أن متوسط حجم شركات العينة قارب الـ 974 مليون د.ل، وأن معدل نمو هذه الشركات في المتوسط تجاوز 40%، وأنه في المتوسط يكون لهذه الشركات خطان إنتاجان، وأخيراً لهذه الشركات متوسط عمر بلغ 20 سنة.

جدول رقم3

مصفوفة ارتباط Pearson بين المتغيرات التفسيرية

المتغير	الأداء	الحجم	فرص النمو	درجة التعقد	عمر المنظمة
أداء المنظمة	1.0	—	—	—	—
حجم المنظمة	0.011	1.0	—	—	—
فرص نمو المنظمة	-0.123	-0.019	1.0	—	—
درجة تعقد عمليات المنظمة	0.024	0.017	-0.151	1.0	
عمر المنظمة	0.021	0.028	-0.102	0.011	1.0

يظهر جدول رقم (3) أن مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة لا توجد، وجود هذه المشكلة، كما سبق القول، يؤثر بالسالب على نتائج الدراسة، ومشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية تحدث عندما تكون العلاقة بين أي متغيرين أكبر من 0.80

كما هو واضح من جدول 4 فإن قيمة R^2 المعدلة تعتبر مرتفعة نسبياً ما يدل على أن المتغيرات التفسيرية المختارة لها قدرة عالية على تفسير سلوك المتغير التابع، قيمة F تشير إلى صلاحية النموذج ككل، والجدول يظهر أنها ذات معنوية، كما يشير إلى أن التغير في سلوك مكافآت المدير العام يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المختارة.

بالنسبة للعلاقة بين أداء المنظمة ومكافآت المدير العام، يبدو أن فرضية العدم الأولى مقبولة مقابل رفض الفرض البديل، فعلى عكس نظرية الوكالة التي تفترض أن العلاقة بين مكافآت فريق الإدارة وأداء المنظمة هي علاقة طردية لحل أو للتخفيف من مشكلة الوكالة، جدول 4 يظهر علاقة موجبة، ولكنها غير ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات أخرى مثل دراسة Gregg،Machin and Szymanski (1993) حيث وجدوا أن العلاقة بين ROA ومكافآت المدير العام هي علاقة ضعيفة.

جدول 4

نتائج نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects لمحددات مكافآت مدير عام المنظمة

المتغير	العلاقة مع إجمالي الدخل السنوي للمدير العام	
	B	t
أداء المنظمة	0.053	0.920
حجم المنظمة	0.012	4.012 ***
فرص النمو للمنظمة	-0.230	-5.341 ***
درجة تعقد عمليات المنظمة	0.080	6.290 ***
عمر المنظمة	0.005	0.499
Housman Test	0.0001	
R المعدلة	0.797	
F	142.40	
Prob-f	0.0000	
عدد المشاهدات	208	

*** معنوية عند 1%

النتيجة قد تفسر على أساس أن هذه المنظمات قد اختارت مقياس أخر على أساسه تكافئ مُديريها التنفيذيين، أحد هذه المقاييس قد يكون الأداء الشخصي للمدير Manager Personal Performance. النتيجة قد تفسر أيضًا على أساس أن هذه المنظمات تواجه منافسة شديدة فيما يخص سوق المديرين

وبالتالي كل منظمة تحاول تقديم عقود مجزية للمديرين إما لجلبهم للعمل لديها أو لحثهم على البقاء في وظائفهم أو الاثنين معاً لضمان عدم تسربهم لشركات منافسة، والتفسيران يدعمان نظرية السلطة الإدارية Managerial Power Theory والتي تعد الخبرة والمعرفة ضمن مصادر القوة لدى المديرين وبالتالي سببا لحصولهم على مكافآت بمستويات عالية نسبياً، وأن عدم تمشي هذه النتيجة مع كثير من الدراسات السابقة، يرى الباحث أنه قد يكون راجعاً إلى المقياس الذي استخدمته هذه الدراسة لقياس أداء المنظمة، الذي يختلف عن تلك الدراسات التي طُبقت الغالبية العظمى منها في دول متقدمة والتي استخدمت أداء السهم لقياس أداء المنظمة.

حجم المنظمة ارتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية مع مكافآت المدير العام، هذه النتيجة تقود إلى رفض فرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل. النتيجة تتفق مع نتيـجة لدراسة Shah ، Javed and Abbas (2009) وأحد التفسيرات لهذه العلاقة هو أن الشركات الكبيرة في العادة هي شركات راسخة في الصناعة، وبالتالي تحتكم على مديرين تنفيذيين على مستوى عالٍ من الخبرة والمعرفة فيما يخص نشاط الشركة والصناعة ككل، مثل هذه النوعية من المديرين في العادة ما يُدفع لها مستويات عالية من المكافآت، أضف إلى ذلك أن الشركات كبيرة الحجم في العادة ما تحقق أرباحاً عالية تمكنها من أن تكافئ المديرين المسلحين بالخبرة والمعرفة بمعدلات عالية من المكافآت، وهذا التفسير يدعم نظرية السلطة الإدارية، وهناك تفسير أخر يدعم نظرية الوكالة وهو أن الشركات الكبيرة هي شركات لا مركزية توجد بها فجوة معلومات Information Asymmetry بين الإدارة والملاك، حيث يمتلك المديرون التنفيذيون معلومات خاصة بنشاط الشركة ومستقبلها، في الوقت الذي لا يملك الملاك مثل هذه المعلومات، ومسألة اختلاف المعلومات هذه جعلت من الملاك يقدمون عقوداً سخية للإدارة التنفيذية محاولةً لجعل مصلحة المديرين تسير في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه مصلحة الملاك.

ارتبط النمو بعلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية مع مكافآت المدير العام، وهذا يعني رفض فرض العدم الثالث وقبول الفرض البديل، هذه النتيجة جاءت عكس ما تجادل به نظرية الوكالة، والتي ترى أن الشركات التي لها فرص للنمو تكون لديها مشكلة اختلاف معلومات بشكل أكبر من الشركات التي لا تتوافر لديها هذه الفرص، وأحد التفسيرات لهذه النتيجة قد يكون أن هذه الشركات تعتمد وبشكل كبير على الديون في تمويل مشاريعها الجديدة، الأمر الذي يجعل تفكير الإدارة التنفيذية عند توافر السيولة منصبًا على تسديد الدين وفوائده، وهذا يُقلص من حجم النقدية The free cash flow الذي يمكن أن يستخدمه هؤلاء المديرون في تعظيم ثرواتهم الخاصة المتمثلة في المرتبات والعلاوات والبدلات.

ويرى الباحث أن هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع نتيجة توصل إليه بوفرنه (2006) عند دراسته للعلاقة بين النمو (مقاس بالنسبة المئوية للتغير في إجمالي الأصول) وبين ديون الشركات

متوسطة وصغيرة الحجم في ليبيا، حيث وجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين النمو وإجمالي الديون. بوفرنه عزا نتيجته إلى غياب سوق رأس مال ثانوي منظم في ليبيا، والتي يمكن من خلالها توفير وسائل تمويل بديلة للديون، حيث إن الديون، خاصة القصيرة منها، تمارس ضغطاً على الإدارة وتجعلها أكثر اهتماماً بعملية مواءمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة سعيا منها لتسديد الديون في مواعيد استحقاقها، وعدم موافقة نتيجة الدراسة مع نتائج أخرى يرجع إلى حد بعيد إلى الاختلاف في قياس النمو في حد ذاته في هذه الدراسة الذي فرضته ظروف البيئة الليبية.

درجة تعقد عمليات المنظمة ارتبطت بمكافآت المدير العام بعلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية، ما يعني رفض فرض العـدم الرابع وقبول الفرض البديل، وهذه النتيجة وافقت نتيجة أخرى توصل إليه Hengartner (2006) وهي قد تدعم نظرية السلطة الإدارية، فقد يكون من بين أسباب هذه العلاقة هو أنه لزامٌ على المديرين في الشركات التي توصف عملياتها بالمعقدة أن يكونوا مقدرين للخطط والاستراتيجيات التنافسية فيما يتعلق بنوافذ مبيعات السلع (بضاعة كانت أم خدمة) المختلفة والتي لها موردون ومستهلكون ومنافسون مختلفون، وهذا بدوره يزيد من درجة تعقد وظيفة فريق الإدارة، وبالتالي يتطلب من الشركات ذات العمليات المعقدة توفير نوعية خاصة من المديرين ممن لهم القدرة على التعامل مع كل هذه الظروف، وكما ذُكِرَ آنفاً هذا النوع من المديرين المسلحين بالمهارة والحنكة في التعامل مع المحيطَين الداخلي والخارجي للمنظمة عادة ما يطلبون مستويات عالية من المكافآت. هذا التفسير أيضاً يدعم نظرية السلطة الإدارية في اعترافها بالخبرة والمعرفة كمصدر من مصادر قوة المدير وسبب من أسباب حصوله على مكافآت بمستويات عالية.

لم يرتبط عمر المنظمة بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع مكافآت مدير عام المنظمة، وهذه النتيجة تدفع باتجاه قبول فرض العدم الخامس ورفض الفرض البديل، وأحد تفسيرات هذه النتيجة قد يكون أن المنظمات حديثة العهد بالصناعة مثلها مثل المنظمات الراسخة في الصناعة تقدم عقود بمستويات عالية من المكافآت لمديريها التنفيذيين. هذا التحليل يتوافق مع Brown and Medoff (2003) حيث جادلا بان المنظمات الحديثة تحتكم على مديرين صغار السن، ولديهم مستويات عالية من التعليم قد لا توجد لدى أقرانهم في الشركات الكبيرة، وسعياً منها للمحافظة على هذه النوعية من العنصر البشري تُقدم المنظمات الصغيرة عقود عمل مجزية لمديريها التنفيذيين، وهذا التحليل يدعم نظرية السلطة الإدارية التي تعترف بالمستوى التعليمي كأحد العوامل التي تضع المدير العام في موقف قوي عند طلبه لمستويات مرتفعة من المكافآت.

التحليل السابق، كما يلخص جدول 5، يقود إلى رفض الفرضية العدمية الرئيسة فيما يخص حجم المنظمة، فرص النمو للمنظمة ودرجة تعقد عمليات المنظمة، وقبول الفرضية البديلة الرئيسة فيما يتعلق

بالمتغيرات نفسها، كما يقود أيضًا إلى قبول الفرضية العدمية الرئيسة فيما يخص أداء المنظمة وعمر المنظمة في مقابل رفض الفرضية البديلة الرئيسة فيما يتعلق بالمتغيرين.

15. نتائج الدراسة

من التحليل والمناقشة السابقين يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- حجم المنظمة، وفرص النمو للمنظمة، ودرجة تعقد عمليات المنظمة هي متغيرات لها أهميتها في فهم سلوك مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

2- مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا لا علاقة لها بالأداء المالي للمنظمة ولا بعمر المنظمة.

3- نظرية السلطة الإدارية تلاقي دعماً أكبر من نظرية الوكالة في فهم الاختلافات في مستويات مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا.

جدول رقم 5

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة الفرعية

الفرضية الفرعية	المتغير المستقل	المتغير التابع	نتيجة العلاقة ظهرت	نتيجة اختبار فرض العدم	نتيجة اختبار الفرض البديل
الأولى	أداء المنظمة	دخل المدير العام	موجبة وغير ذات دلالة إحصائية	قبول	رفض
الثانية	حجم المنظمة	دخل المدير العام	موجبة وذات دلالة إحصائية	رفض	قبول
الثالثة	فرص النمو للمنظمة	دخل المدير العام	سالبة وذات دلالة إحصائية	رفض	قبول
الرابعة	درجة تعقد عمليات المنظمة	دخل المدير العام	موجبة وذات دلالة إحصائية	رفض	قبول
الخامسة	عمر المنظمة	دخل المدير العام	موجبة وغير ذات دلالة إحصائية	قبول	رفض

16. توصيات الدراسة

تأسيسًا على نتائج الدراسة يمكن طرح التوصيات الآتية:

1- ربط مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا بأداء المنظمة، وذلك للحد أو للتخفيف من مشكلة الوكالة بين ملاك المنظمة وبين مُديريها.

2- مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا يمكن أن تكون بإعطائه حصة في رأس مال المنظمة Shared Ownership، وبالتالي يتم ربط هذه المكافآت بأداء السهم الذي من المفترض أن يعكس أداء المنظمة، وهذا الوضع يُتوقّع له أن يساعد أكثر في تخفيض درجة كره المخاطر بالنسبة للمديرين، وبالتالي ربط مصلحة الملاك مع مصلحة المديرين؛ لأن أداء السهم يعد معيارًا مقبولاً لقياس أداء الإدارة وبالتالي المنظمة، بحيث كلما تحسّن أداء المدير تحسّن معه أداء المنظمة وأداء السهم بالتبعية.

3- ربط مكافآت مدير عام المنظمة في بيئة الأعمال في ليبيا بأداء المنظمة، يفترض ألاَّ يكون بمعزل عن مستوى مكافآت أقرانه داخل الصناعة الواحدة، أو حتى على مستوى الاقتصاد ككل، وذلك لضمان عدم تسرب المدير المتسلح بالخبرة والمهارة والمعرفة إلى منظمات أخرى، خاصة المنافسة منها.

وهناك توصيات أخرى عامة يمكن حصرها في الآتي:

1- العمل على توفير قاعدة بيانات تهتم بتزويد الباحثين والمهتمين ببيانات تتعلق بمؤسسات الاقتصاد الليبي، وعدم وجود قاعدة بيانات Database في ليبيا يمكن من خلالها معرفة عدد المنظمات العاملة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الليبي المختلفة، يجعل الباحث غير متأكد من أن العينة التي اختارها، أو التي تمكَن من دراستها تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، وبالتالي قد يكون تعميم النتائج على البيئة بالكامل محل سؤال.

2- أن تهتم المنظمات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الليبي بإعداد قوائمها المالية أولا بأول، وأن تؤكد على البيانات الواردة في تلك القوائم بمراجعتها لدى مراجع خارجي. فكثير من المنظمات في بيئة الأعمال في ليبيا تعاني مشكلة عدم إعداد قوائمها المالية أصلاً، أو عدم مراجعة هذه القوائم من قبل مراجع خارجي، وهذه المشكلة تُقلّص من عدد المنظمات التي يمكن أن تُشمل بالدراسة.

3- القوائم المالية للمنظمات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الليبي، وكذلك باقي التقارير المالية التي يمكن لمن هو خارج المنظمة أن يتطلع عليها، وينبغي أن تتوافر على شبكة المعلومات الدولية The Internet ، وعدم نشر التقارير المالية عبر شبكة المعلومات الدولية يدفع بالباحث أو المهتم إلى الاتصال مباشرة بمقر المنظمة، وهذا يكلف كثيرًا من الوقت والجهد والتكلفة المادية.

4- أن تهتم المنظمات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الليبي برفع مستويات الإفصاح والشفافية لديها، وذلك فيما يتعلق بنشر بيانات واضحة ووافية حول مرتبات ومزايا المديرين التنفيذيين، كأحد متطلبات الإدارة الرشيدة "الحوكمة" ، فعلى الرغم من صدور ونشر متطلبات الإدارة الرشيدة من قبل إدارة سوق رأس المال الثانوي المنظم في ليبيا "سوق الأوراق المالية الليبي" ومطالبته الشركات نشر بيانات واضحة

فيما يتعلق بدخل المديرين التنفيذيين، إلاَّ أنَّ مسألة الحصول على هذه المعلومات مجهدة للغاية ومحاطة بدرجة عالية جداً من السرية، وإقناع هذه المؤسسات بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لغرض علمي فقط، وأنَّ ذكر أسماء المستهدفين والمؤسسات التي يعملون لديها غير مطلوب تأخذ وقتاً طويلاً، وكل ذلك في الوقت الذي فيه نشر هذا النوع من المعلومات في دول أخرى، وخاصة المتقدمة منها، أمراً ضرورياً كنشر القوائم المالية، وأصبح لرجل الشارع الحق في التعرف على مستوى مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية، خاصة بعد الأزمة المالية مع نهاية عام 2007، المشار إليه سابقاً.

17. بحوث في المستقبل

في حالة الأخذ بالتوصيات السابقة وتذليل الصعاب التي تمت الإشارة إليه آنفاً فإنه بالإمكان تطوير هذه الدراسة في بيئة الأعمال في ليبيا وذلك بالمقترحات الآتية:

1- أن وجود سوق رأس مال ثانوي منظم "بورصة" نشط في ليبيا يُمكّن الشركات من تنويع باقة المكافآت الإدارية لديها إضافة إلى الأسلوب النقدي Cash pay كاستخدام أسهم الملكية Share-Based Compensation مثلاً وجعله أداة لربط مصلحة كل من الملاك والإدارة، هذا يمكّن من قياس أداء المنظمة بأداء السهم Share Performance _ كأغلب الدراسات في هذا المجال _ بدلاً من قياسه بالأداء المحاسبي (ROA) فقط، وبالتالي تسهل المقارنة مع نتائج هذه الدراسات.

2- في حالة وجود سوق رأس مال ثانوي منظم "بورصة" نشط في ليبيا يمكّن قياس فرص النمو بقسمة القيمة السوقية للأصول، التي سيوفرها السوق، على القيمة الدفترية Market to Book Value كبقية الدراسات السابقة، الذي يرى الباحث أنه مقياس أكثر دقة للدلالة على نمو المنظمة من أخذ الفارق بين إجمالي أصول أول وآخر المدة.

3- في حالة توافر قاعدة بيانات جيدة في ليبيا يمكّن قياس حجم المنظمة بأكثر من قياس وبالتالي معرفة أي منها أكثر التصاقاً بمكافآت المدير العام، هذا الأمر يتطلب مستوى عالياً من الإفصاح والشفافية، وكذلك تحسين خدمات شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" في ليبيا.

4- وجود قاعدة بيانات جيدة في ليبيا يمكّن من توسيع حجم عينة الدراسة، وكذلك معرفة ما إذا كانت هذه العينة تُمثّل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً أم لا.

5- يمكن ربط موضوع المكافآت الإدارية بموضوع الهيكل التمويلي والرافعة المالية، فاعتماد المنظمة على التمويل الخارجي "الديون" في تمويل أنشطتها ومطالبة المنظمة بدفع الدين وفوائده يستهلك جزءاً كبيراً من النقد الذي يمكن للمديرين استخدامه في تدعيم ثروتهم الخاصة وبالتالي يُعدّلون سلوكياتهم بشكل يعزز الثروة التي يديرونها ويجعل هذه السلوكيات تقترب أكثر من تحقيق مصالح الملاك.

6- يمكن أن تكون مكافآت المدير العام عن الفترة t-1 متغيراً تفسيرياً لسلوك هذه المكافآت في الفترة t بحيث إذا كان المدير راضياً عن مستوى مكافآته عن الفترة t-1 فمن المتوقع أن يؤثر ذلك إيجابياً على

أدائه وإنتاجيته بغية الحصول على مستوى أعلى من المكافآت، أو على الأقل المحافظة على الدخل عند المستوى السابق في الفترة t-1، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أداء المنظمة.

7- في حالة توفر بيانات كاملة عن المنظمة والحصول عليها بطريقة ميسرة فإن الجهد القادم في موضوع المكافآت الإدارية، يمكن أن يشمل فريق الإدارة بالكامل وليس فقط المدير العام للمنظمة، وبالتالي دراسة الاختلافات في العوامل المؤثرة في مكافآت المدير العام عن تلك التي تؤثر في المستويات الأدنى للإدارة التنفيذية.

المراجع:

بوفرنه، فاخر مفتاح (2006). محددات الهيكل التمويلي في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم. ورقة عمل غير منشورة.

Armstrong، M. (2002). Employee Reward. (Third Ed)، CIP.

Baltagi، B. (2005). Econometric analysis of panel data. Chichester، The UK: Johan Wiley.

Beatty، R.، and Zajac، E. (1994) Managerial Incentives، Monitoring And Risk Bearing: A Study Of Executive Compensation، Ownership، And Board Structure In Public Offerings. Administrative science quarterly، 39، 313-335.

Berle، A.، and Means، G. (1932). The Modern Corporation and the Private Property. MacMillan.

Brooks، C. (2008). Introductory econometrics for finance (Second ed.). New York، The USA: Cambridge University Press.

Brown، C.، and Medoff، J. (2003). Firm age and wages. Journal of Labor Economics، 21(3)، 677-697.

Bushman، R.، and Smith، A. (2001). Financial Accounting Information and Corporate Governance. Journal of Accounting and Economics، 31، 237-333.

Clarke، T. (2007). International Corporate Governance: A Comparative Approach. Routledge، London.

Collis، J.، and Hussey، R (2003). Business research: A practical guide for undergraduate and postgraduate students: Basingstoke، Palgrave MacMillan.

Dragi، H. (2011). A choice of debt policy: a comparison between UK companies and Libyan companies. A PhD thesis. University of Gloucestershire. The UK.

Fama، E. (1980). Agency Problems and the Theory of the Firm. Journal of Political Economy، 88(2)، 288-307.

Finkelstein، S. (1992). Power in Top Management Teams: Dimensions، Measurement and Validation. Academy of Management Journal 35(3)، 505-538.

Gaver، J.، and Gaver، K. (1995). Compensation Policy and the Investment Opportunity Set. Financial Management، 24، 19-32.

Grabke-Rundell، A.، and Gomez-Mejia، L. R. (2002). Power as a Determinant of Executive Compensation. Human Resource Management Review، 12، 3-23.

Gregg، P.، Jewell، S.، and Tonks، I. (2010). Executive Pay and Performance in the UK. Retrieved 09/12/2013، from http://www2.lse.ac.uk/fmg/workingPapers/discussionPapers/DP657_2010_ExecutivePayandPerformanceintheUK.pdf.

Gregg، P.، Machin، S.، and Szymanski، S. (1993). The Disappearing Relationship Between Directors' Pay and Corporate Performance. British Journal of Industrial Relations، 31(1)، 1-9.

Hair، J.، Anderson، R.، Tatham، R.، and Black، W. (1995). Multivariate Data Analysis. 4th Ed.، Prntice-Hall، Inc.، Englewood Cliffs، New Jersey.

Hardy، C.، and Clegg، S. (1999) Some Dare Call It Power. In Clegg، S.، and Hardy، C.(Ed)، Studying Organization: Theory and Method. (Pp. 368-387). London: Sage.

Hambrick، D. C. (1981). Environment، Strategy، and Power within Top Management Teams. Administrative Science Quarterly، 26، 253-276.

Harris، M.، and Raviv، A. (1990). Capital structure and the informational role of debt.

Journal of Financial، 45(2)، 321-439.

Hume، D. (1995). *Reward Management*. Blackwell. The UK.

Hengartner، L. (2006). Explaining Executive Pay: The Roles of Managerial Power and Complexity. Zurich- Switzerland: Deutscher University.

Hutchinson، P. (2002) Determinants Of SME Capital Structure. Working Paper، University of New England. Australia.

Jensen، M.، and Meckling، W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior، Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial، 3(4)، 305-360.

Lambert، K.، Larcker، R.، and Weiglet، D. (1993). The structure of organizational incentives. Administrative Science Quarterly، 38، 439-461.

Mallin، C. (2010). Corporate governance (third ed.): Oxford University Press. Oxford، the UK.

Moers، F. (2007). Doing Archival Research in Management Accounting: Handbook of Management Accounting Research، Elsevier Ltd.

Shah، S.، Javed، T.، and Abbas، M (2009). Determinants of CEO compensation: empirical evidence from Pakistani listed companies Journal of Finance and Economics(32)، 148-159.

Smith، C.، and Watts، R. (1992). The Investment Opportunity Set and Corporate Financing، Dividend and Compensation Policies. Journal of Financial Economics، December، 263- 292.

Rankin، M. (2007). Determinants of Executive Remuneration: Australian evidence. . Retrieved 15.12.2013، from http://www.accg.mq.edu.au/Accg_docs/pdf/seminar_papers/2007/Aug_2007. pdf.

Rosen، S. (1982). Authority، control and the distribution of earnings. Bell Journal of Economics، 13، 311-323.

Rosen، S. (1992). Contracts and the market for executive. NBEN working paper no. 3542.

Tosi، H.، and Gomez-Mejia، L. (1989). The Decoupling of CEO Pay and Performance: an Agency Theory Perspective. Administrative Science Quarterly، 34، 169-189.

علاقة القدرة التنافسية للمنظمات بتبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة

دراسة تطبيقية على شركة طيران البراق

د. عامر محمد اللافي
كلية الاقتصاد ـ جامعة الزاوية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة من قبل شركة طيران البراق؛ لتحسين مستوى جودة خدماتها المقدمة في تعزيز القدرة التنافسية للشركة، ومدى رضا المسافرين عن تلك الخدمة، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال عن مدى مساهمة جودة الخدمة المقدمة من الشركة في تعزيز القدرة التنافسية لها، وإقبال المسافرين للسفر معها، وأعتمد الباحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات مستخدماً استمارة الاستبيان أعدت خصيصاً كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في المسافرين مع طيران البراق، وقد تم استخدام الطريقة العشوائية في اختيار أفراد العينة، وتم اختيار أربع رحلات اثنين منها داخلية (طرابلس ـ بنغازي وطرابلس ـ طبرق) وأثنين منها خارجية (طرابلس ـ إسطنبول و طرابلس ـ تونس)، وَوُزِّعَتِ الاستمارات من قبل طاقم الطائرة، وتم تحليل البيانات بعد جمعها واستخراج النتائج، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليه الدراسة أن الشركة على علم تام بأهمية تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وذلك من خلال الدورات التي تقوم بها الشركة للعاملين بها وعلاقتها بتعزيز القدرة التنافسية، كما أنَّ هناك رضى من قبل المسافرين، وذلك من خلال تفريغ الإجابات وتحديد النسبة المئوية لكل سؤال على خدمات الشركة المقدمة، سواء الخدمات الأرضية أو على متن الطائرة، كما توصي الدراسة الشركة بالعمل على تطوير إجراءات الحجز وزيادة حجم الأسطول.

الجزء الأول: الإطار التمهيدي.

أولا: المقدمة

نظراً لما يشهده العالم اليوم من تطورات سريعة ومتصلة ببعضها في كافة المجالات، الأمر الذي أثر بدوره على الأطراف كافة، ومن ضمنها الأسواق، حيث أصبحت أسواقًا عالمية مفتوحة أمام الجميع، وذلك بفضل التطور التكنولوجي أو ما يسمى بالعولمة، وتعد القدرة التنافسية للمنظمات القوة الأساسية أو الضامنة لبقائها في تلك الأسواق مستفادة من نقاط القوة الداعمة لها، ومعالجة لنقاط الضعف التي قد تلحق بها، ونتيجة لذلك التطورات أصبح من الواجب على المنظمات العمل على مواكبة ذلك لضمان بقائها داخل المجموعة، وهذا لن يتأتى إلاَّ من خلال تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة من أجل الرفع من

مستوى الخدمات، وحيث إن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري إلاَّ أنه لقي اهتمامًا كبيرًا من قبل المفكرين، وخاصة في المجال الخدمي والإنتاجي، ويمكن ضمان تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال مساهمة جميع الأطراف داخل المنظمة كلاً فيما يخصه.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تساهم جودة الخدمة بشكل كبير جداً في تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات، وتتمثل جودة الخدمة في الشركة محل الدراسة في العديد من الجوانب، منها:خدمات الحجز ومواعيد الإقلاع وحجم الأسطول وخدمات داخل الطائرة وتعرف الجودة بأنها قدرة المنتج أو الخدمة على مقابلة توقعات واحتياجات العملاء (جورج إسكندر، 2004، ص35)، ومن خلال ملاحظه الباحث لكثرة الطلب على السفر مع شركة طيران البراق، فقد تم تفسير ذلك من قبل الباحث بأنه يرجع إلى جودة الخدمات المقدمة من شركة طيران البراق ورضى المسافرين عليها، ويعرف الرضى بأنه رد فعل يحدث بعد تلقي العميل للخدمة المقدمة يعكس مدى قبوله أو كراهيته لها. (ريم الألفي،2002). ويعتبر المسح الميداني لرضى العميل باستخدام الاستبيان والمتضمن مجموعة من الأسئلة واعتماد أحد المقاييس (مثل مقياس لكرت الخماسي). أحد أدوات متابعة وقياس رضى العميل، الأمر الذي ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للشركة، ويعني مفهوم القدرة التنافسية لدى الشركات القدرة على توفير احتياجات ومتطلبات العميل في الوقت المناسب، وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية تفوق المنافسين.(عماد سالمان، 2005). وتتمثل القدرة التنافسية في مجموعة من العناصر منها (جودة الخدمة المقدمة ـ رضى العميل). الأمر الذي يتطلب من الشركة تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة الذي يهدف إلى مساهمة جميع العاملين بالشركة في تقديم خدمة ذات جودة عالية من أجل بناء وتعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتتمثل عناصر الجودة الشاملة في (تعهد والتزام الإدارة العليا، المعرفة العلمية، مشاركة العاملين، تحسين المستمر). (رعد الطائي ،. 2008). من خلال ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **(هل مستوى أداء شركة طيران البراق الحالي وقدرتها على منافسة الشركات الأخرى التي تفوقها في حجم الأسطول و مدة الخبرة ناتج عن جودة الخدمة المقدمة منها ؟.).**

ثالثاً: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور جودة الخدمة المقدمة من الشركة في تعزيز قدرتها التنافسية ومدى مساهمتها في زيادة الحصة السوقية وبالتالي زيادة الأرباح، كذلك تساهم هذه الدراسة ولو بشكل بسيط في زيادة إثراء المكتبات وفتح أبواب معرفة جديدة أمام الباحثين.

رابعاً: أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام الإدارة العليا لشركة البراق لطيران بتبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة والتعرف على مدى رضى المسافرين معها على جودة الخدمة المقدمة منها وما مدى مساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في المسافرين المستفيدين من خدمات طيران البراق وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية شملت أربع رحلات للشركة اثنين منها داخلية واثنين خارجية.

سادساً: أداة الدراسة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و الذي يقوم على تجميع الحقائق والبيانات والمعلومات وتفسيرها و التي تم جمعها من خلال المقابلات الشخصية، حيث التقى الباحث مع مدير إدارة التسويق ومدير إدارة الموارد البشرية ومدير مكتب الجودة بالشركة، وعن طريق الاستبانة، حيث احتوت على مجموعة من الأسئلة تضمنت المعلومات الشخصية للمسافر، وكيفية شراء التذكرة وإجراءات المغادرة والخدمة على الطائرة وكذلك المرافق و الكماليات، وسبب اختيار المسافر للشركة، والانطباع العام للمسافرين على الشركة، وتفرع كل سؤال منها على عدة أسئلة فرعية، والغرض منها معرفه مدى رضى المسافر على الخدمات المقدمة من الشركة.

سابعاً: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الموضوعية: حيث اقتصرت الدراسة على أهمية جودة الخدمة المقدمة من الشركة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية.
- الحدود الزمنية: تناولت هذه الدراسة الفترة 2013 ـ 2014م.
- الحدود المكانية: شملت المسافرين على متن طيران شركة البراق، ومديري بعض الإدارات والمكاتب بالشركة.

ثامناً: الدراسات السابقة.

1. دراسة محمد سعد السمرائي (2006): استهدفت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للخطوط الجوية العربية السعودية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها التوصل إلى عوامل تصنف

متغيرات القدرة التنافسية بالخطوط الجوية العربية السعودية وهي (خدمات المطار، أسعار التذاكر، أسطول الشركة، ومستوى تجهيز الطائرة للركاب).

2. دراسة عصمت عبدالله عبدالفتاح (2004) بعنوان أثر التدريب على التميز في أداء الخدمة وذلك بالتطبيق على خدمات الضيافة الجوية بمصر للطيران.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : التدريب المستمر للعاملين في مجال الخدمة، وخاصة التدريب في مجال كيفية تقديم وتسويق الخدمات كان لها تأثيراً ودوراً كبيراً على التميز في أداء الخدمات، وذلك بالنسبة لخدمات الضيافة الجوية بشركة مصر للطيران.

3. دراسة أجرتها مجلة (Power and Associates Frequent Flyer and J.D) وهي مجلة متخصصة في شؤون الطيران في شهر مايو 2000م. على عدد من شركات الطيران الأمريكية لقياس جودة خدمات النقل الجوي، حيث تم تحديد عناصر جودة خدمات النقل الجوي في :-

(مدى توافر رحلات كافية ـ الإقلاع في الوقت المناسب ـ خدمات إنجاز العفش ـ الخدمات المقدمة من المضيفين ـ الراحة وسعة المقاعد على الطائرة ـ خدمات الطعام ـ خدمات الصعود إلى الطائرة ـ البرامج الترفيهية داخل الطائرة ـ البيئة الداخلية للطائرة). وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر جودة الخدمة من وجهة نظر المسافرين، حيث كانت كما يلي : الإقلاع في الوقت المحدد (25%)، وخدمات إنجاز العفش (11%)، وكفاءة المضيفين (11%)، وسعة المقاعد (11%)، وخدمات بوابة الصعود (10%)، والبيئة الداخلية للطائرة (9%)، وتوافر الرحلات (9%)، وخدمات الطعام (7%)، والبرامج الترفيهية (7%)، (سعد الحارثي ـ 2004)

لقد تناولت الدراسات السابقة العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية وأهمية التدريب، وأثره على أداء الخدمة، وعناصر جودة خدمات النقل الجوي، حيث تبين من خلال نتائج الدراسات السابقة بأن أسعار التذاكر وحجم أسطول الشركة ودرجة تجهيز الطائرة من الداخل تمثل أهم متغيرات القدرة التنافسية، كما أكدت الدراسات على أهمية التدريب وأثره على أداء الخدمة، كما توصلت الدراسات إلى أن مدى توافر رحلات كافية الإقلاع في الوقت المحدد وراحة المقاعد، والخدمة المقدمة من المضيفين، كلها تمثل عناصر جودة خدمات النقل الجوي.

الجزء الثاني: الإطار النظري

يتكون الإطار النظري للدراسة من فرعين الأول يتناول المفهوم الفكري والفلسفي للقدرة التنافسية، والثاني يتناول مفهوم وأهمية إدارة الجودة الشاملة.

الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية:

اختلفت الآراء والتحاليل بشأن ميلاد التنافسية، حيث رجح البعض فكرة التنافسية إلى السياسات الليبرالية المتشددة، والبعض الآخر رجحها كرد فعل على ما شهدته فترة السبعينات من استمرار معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع (مصطفى رضوان .، 2011) . ولقد تباينت آراء المفكرين والمحللين اتجاه القدرة التنافسية، من حيث وضع تعريف محدد وشامل لها، إلا أنهم اهتموا بهذا المفهوم من خلال نظريتين: الأولى القدرة التنافسية على مستوى الدولة، والتي تمثلت في إظهار حالة التجارة الخارجية للدولة، وكذلك المستوى المعيشي للأفراد، وأما الثانية فتهتم بمفهوم القدرة التنافسية على مستوى المنظمات، والتي تتمثل في مدى قدرة المنظمات على سد حاجات المستهلكين بشكل أفضل مما يقدمه الآخرون. (نسرين بركات ـ عادل العلي، 2000).

وقد عرفها.(على السلمي ،. 2001 ،ص 104) بأنها المهارة أو التقنية أو الموارد المتميزة التي تتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للمستفيدين يزيد عما يقدمه المنافسون، أو يؤكد تميزها واختلافها من هؤلاء المنافسين من وجهة نظر المستفيدين، وقد عرَّفتها (نيفين شمت ،. 2010، ص 43) بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، وفي تعريف آخر لـ (تامر البكري ،. 2008) بأنها قدره المنظمة على تقليص كلفتها الكلية، وتحقيق عوائد أعلى من خلال السعر مقارنة بالمنافسين، وتحقيق قيمة أكبر للزبون.

* **أنواع القدرة التنافسية** : اختلفت القدرة التنافسية تبعاً لقدرة المنظمات نفسها إلى عدة أنواع منها التنافس بالوقت، ويعني اختصار الوقت بين كل ابتكار، وتقديم لمنتج جديد، واختزال وقت إنتاج وتقديم المنتج، وتسليم المنتجات في الوقت المحدد، والنوع الثاني: التنافس بالجودة والذي يتحقق عندما ينجح المنتج في ابتكار وإنتاج وتقديم خدمة، أو سلعة تلبي حاجات المستفيد وتفوق توقعاته، والنوع الثالث: التنافس بالتكلفة، ويتم من خلال تحديد مستمر لتكاليف الإنتاج. (أحمد سيد مصطفى ، 2001) والنوع الرابع: التنافس بالتسويق والمتمثل في تطوير المنتجات وترويجها وتوزيعها وتسعيرها (محسن الخضيري ، 2004).

* **قياس القدرة التنافسية** :ـ توجد ثلاثة مقاييس رئيسية، يمكن اعتبارها مؤشرات لقياس القدرة التنافسية للمنظمات وهي :ـ

1. **الربحية** : والمقصود بها ما مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، والمحافظة على مستواها من الانخفاض والعمل على زيادته.

2. **التمييز:** المقصود به ما مدى قدرة الشركة على خلق ميزة تنفرد بها، وتميزها عن باقي الشركات العاملة في المجال نفسه.

3. **الحصة السوقية:** وتتمثل في ما مدى قدرة الشركة على دخول الأسواق المحلية والعالمية. (محمد السامرائي ، 2006).

الفرع الثاني : مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

لكي نوضح الفكرة أو الصورة أمام القاري بشكل أفضل، يرى الباحث أن يتطرق إلى مفهوم الجودة بشكل عام حيث عرفت بأنها : درجة توافر خصائص وصفات معينة في المنتج أو الخدمة المقدمة، بحيث تشبع حاجات وتوقعات المستفيد المعلنة أو غير المعلنة.(أحمد سيد مصطفى، 2005 ،ص 60.) وكذلك عرفها المكتب القومي للتنمية الاقتصادية ببريطانيا بأنها : الوفاء بمتطلبات السوق من حيث التصميم والأداء الجيد وخدمات ما بعد البيع (توفيق عبد المحسن ،. 1998، ص 13).

كذلك تعتبر الجودة نظاماً متكاملاً ومتصلاً يهدف إلى الوصول للقدرة التنافسية والاحتفاظ بها بشكل مستمر (عادل عبدالله ، 2013). هذا وقد حظي مفهوم إدارة الجودة الشاملة باهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين، الأمر الذي ظهر عنه عدة تعريفات لها، وإلى الآن لا يوجد تعريف عالمي موحد لها؛ لأن كل تعريف نظر إلى صفة خاصة أو خاصية معينة، ومن ضمن تلك التعريفات بأنها فلسفة إدارية تُبْنَى على فكرة أن الجودة هي أفضل طريق للتنافس في السوق، ويرى آخرون بأنها فلسفة إدارية مبنية على أساس تحقيق الرضى الكامل للمستفيد من الخدمة، كما تعرف بأنها فلسفة إدارية تبحث عن التزام جميع أعضاء المنظمة لتحقيق جودة عالية، وتحسين مستمر لجودة العمليات والأفراد والمنتجات والخدمات في المنظمة. (جورج إسكندر ، 2004 ،ص 38). و تعرف بأنها أسلوب إداري لتحقيق النجاح طويل الأمد من خلال إرضاء الزبائن. (هاغستروم ،. 2009، ص 18). ويمكن القول إن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة شاملة هدفها خلق ثقافة لدى أعضاء المنظمة. (نزار البرواري ولحسن باشيوة .، 2010).

* **متطلبات إدارة الجودة الشاملة:** تتمثل أهم المتطلبات في قناعة ودعم الإدارة العليا_ التركيز على الزبون _ مشاركة الأفراد_ وجود أهداف محدده من احتياجات العملاء _ التحسين المستمر(هند رشدي .، 2009 و سلمان زيدان ، 2009).

*** النتائج المترتبة على تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة:**

تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى تطوير جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف، وحسن خدمة العملاء وزيادة رضاهم، وتحقيق عوائد وأرباح عالية و تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات.

***العلاقة بين تبني إدارة الجودة الشاملة والقدرة التنافسية:**

نظراً إلى التكتلات التي تشهدها الأسواق والتي تسعا إلى فرض سيطرتها، وتقليص سوق المنافسة واقتصاره عليها، لذا يستوجب على المنظمات وخاصة في الدول النامية تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة

وتقديم خدمات ذات جودة عالية. (توفيق عبد المحسن ـ 2004). وتعتبر إدارة الجودة الشاملة إحدى السياسات المتبعة لتعزيز القدرة التنافسية، حيث تلعب الجودة في اقتصاديات السوق الحرة دوراً مهماً ومتزايداً في اكتساب الأسواق المحلية والدولية، ويعد تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة أحد معايير القدرة التنافسية والأخذ به أحد الوسائل لبلوغ التنافسية. (أحمد مصطفى ، 2005).

الجزء الثالث: نبذة مختصرة عن الشركة محل الدراسة.

تأسست شركة طيران البراق في شهر نوفمبر سنة 2000م. وذلك بموجب القرار رقم 296 لسنة 2000م. وتم تسجيلها تجاريا برقم 53539. وأخذت من مطار معيتيقة الدولي مقراً لها، وهي أول شركة طيران في ليبيا مملوكة للقطاع الخاص. وقد تحصلت على شهادة جودة الخدمة (الأيزو) وهي صالحة حتى 14-6-2015م. وتمتلك الشركة أسطولاً متنوعًا حسب الجدول الآتي:

الطراز	العدد	عدد المقاعد
B737-800	2	168
B737-400	2	166
B737-500	1	110

وقد قامت الشركة بعدة دورات بغرض الرفع من مستوى أداء العاملين بها ومن أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية تنال رضى المسافرين، وتعزز من قدرة الشركة التنافسية وفق الجدول التالي:

ر . م	نوع الدورة	المستفيدين	العدد
1	تأهيلية	الضيافة الجوية	40
2	تنشيطية	الضيافة الجوية	90
3	تنشيطية	طيارين	36
4	تأهيلية	طيارين	36
5	تنشيطية	الإدارة الفنية	10
6	CRM	العمليات الجوية	10
7	إعداد مدربين	العمليات الجوية	10
8	إكسل	مختلف الإدارات	28
9	سلامه مهنية	الخدمات	1
10	أخصائي جودة معتمد	إدارة الجودة	1
11	توعية للموصفات القياسية الأيزو	إدارة الجودة	5
12	لين سيجما 6	مختلف الإدارات	4

الجزء الرابع: الجانب العملي.

1: المقدمة.

تناول الباحث في هذا الجانب إثبات ما مدى مساهمة تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة في تعزيز القدرة التنافسية. حيث اختار لإثبات ذلك صحيفة الاستبيان، والتي احتوت على مجموعة من الأسئلة كأداة لجمع البيانات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حتى تكون قابلة للوصف، وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

2: مجتمع وعينة الدراسة.

تمثل مجتمع الدراسة في شريحة المسافرين على متن الأسطول التابع لشركة طيران البراق لسنة 2013 - 2014م، وقد تم اختيار عينة عشوائية تضمنت مجموعتين، الأولى: المسافرون في رحلات خارجية وتضمنت 209 مسافراً، والثانية المسافرون في رحلات داخلية وشملت 189 مسافراً، وقد تم توزيع 460 استبيان، استرجع منها 420 استبيان، وبعد الفحص والفرز وجد أن22 استبيانًا، منها لا تصلح للدراسة، وقد تم استبعادها، وبذالك كان عدد الاستبيانات الخاصة بالدراسة 398 استبيان متضمنة المسافرين في الرحلات الداخلية والخارجية.

3: عرض وتحليل البيانات.

أولا: الرحلات الخارجية.

1. عرض وتحليل البيانات الديموغرافية عن أفراد العينة والتي شملت 209 مستجوب.

أ.عرض البيانات الديموغرافية وفق الجنس.

الجدول رقم (1) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة وفق الجنس.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	116	55.5
إناث	61	29.1
بينات مفقودة	32	15.4
الإجمالي	209	

من خلال النظر إلى بيانات الجدول السابق تبين أن نسبة الذكور تزيد عن نسبة الإناث حيث كانت 55.5% بينما الإناث بلغت 29.1% ، يرجع ذلك إلى أن ظروف السفر للذكور قد تكون مناسبة أكثر من الإناث.

ب.عرض البيانات الديموغرافية وفق العمر.

الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة وفق العمر.

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 18 سنة	17	8.1
من 18 إلى 20	45	21.5
من 21 إلى 40	56	26.7
من 41 إلى 50	35	16.8
ما فوق 50	37	17.7
بيانات مفقودة	19	9.3

يبين الجدول السابق أنَّ أكبر نسبة هي للفئة العمرية مابين 21 إلى 40 وبنسبة 26.7% ثم تليها الفئة العمرية مابين 18 إلى 20 بنسبة 21.5%. وهذا يدل على أنَّ أغلب أفراد العينة مابين 18 سنة إلى 40 سنة، وهي الفئة التي قد يكون جلها فئة متعلمة، أي لها القدرة على تمييز أو تقييم جودة الخدمة المقدمة من الشركة، ومقارنتها بالخدمة المقدمة من الشركات الأخرى، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في إنجاح هذا البحث.

ج.عرض البيانات الديموغرافية وفقًا للمهنة.

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب المهنة.

المهنة	العدد	النسبة %
طبيب	16	7.6
مهندس	15	7.2
موظف	46	22
طالب	25	11.9
متقاعد	14	6.7
عمل حر	61	29.2
بيانات مفقودة	32	15.4

يوضح الجدول السابق أن مهنة العمل الحر كانت أكبر المهن السافرة بنسبة 29.2% ، ويعتبر هذا المؤشر جيدًا للدراسة، حيث يوضح بأن هذه المهنة تسافر بشكل كبير مما يجعلها تستخدم أكثر من شركة لغرض السفر وهذا يساهم في مدى صدق الإجابات المتحصل عليها من خلال دراية هذه الفئة بمستوى الخدمات المقدمة.

2: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بدراسة مساهمة جودة الخدمة في تعزيز القدرة التنافسية للشركة.

أولاً: عرض وتحليل البيانات التي تبين ما مدى جودة الخدمة المقدمة من الشركة، والمتمثلة في الإجابة على الأسئلة وفقاً لما يلي:

1 – تحليل البيانات الخاصة بخدمة الحجز والمبيعات.

الجدول رقم (4) طريقة الحجز (كيف تم الحجز).

العبارة	نعم	لا	غير مذكور
هل قمت أنت شخصيا بعملية الحجز	108	91	10

يبين الجدول السابق أن ما نسبته 51.6% من أفراد العينة قد قاموا بأنفسهم بإجراءات الحجز، وهذا سوف يكون له دورً مهم في الإجابة عن الأسئلة التالية.

الجدول رقم (5) مستوى جودة خدمات الحجز.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المظهر العام	76	70.3	23	21	6	5.5	2	1.2	1	0.4
الكفاءة	62	57	15	13.6	23	21	8	7	--	--
الإهتمام والمساعدة	43	39.8	55	50	3	2	5	4	2	0.8

يبين الجدول السابق بأن هناك اهتمامًا من قبل الشركة بالمظهر العام لمكاتب الحجز والمظهر العام للعاملين بها، وقد ظهر ذلك من خلال النسب الواردة بمعدل 70.3% لمستوى جيد جداً و21% لمستوى جيد، وأما ما يخص كفاءة العاملين أثناء عملية الحجز تبين أن ما نسبته 57% من أفراد العينة راضون عن الأداء بمستوى جيد جداً، وما نسبته 13.8% بمستوى جيد، أي بمعنى ما نسبته 70.8% من أفراد العينة راضون عن مستوى أداء العاملين في مكاتب الحجز، وفيما يخص فقرة الاهتمام والمساعدة، فأن ما

نسبته 39.8% من أفراد العينة أجابوا بأنها في مستوى جيد جداً، وأما 50% من أفراد العينة فأجابوا بأنها في مستوى جيد.

2. عرض البيانات الخاصة بإجراءات المغادرة.

الجدول رقم (6) مستوى جودة خدمة المغادرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خدمة الحصول على بطاقة الصعود	127	60.7	42	20	17	8	10	4.7	13	6.2
المظهر العام لموظف الحركة	119	56.9	46	22	16	7.6	11	5.2	17	8.1
كفاءة الموظف	104	49.7	61	29.1	19	9	11	5.2	14	6.6
الاهتمام والمساعدة	116	55.5	50	23.9	19	9	10	4.7	14	6.6

يبين الجدول السابق أن جودة خدمات المغادرة تم تقييمها من خلال أربع فقرات هي:- خدمة الحصول على بطاقة الصعود، حيث أجاب ما نسبته 60.7% من أفراد العيينة بأنها جيدة جداً، وما نسبته 20% من أفراد العينة بأنها في المستوى الجيد، وهذا مما يدل على حرص الشركة على تقديم خدمة أفضل أما فقرة المظهر العام لموظف الحركة فقد تبين من خلال التحليل أن ما نسبته 56.9% من أفراد العينة موافقون على المظهر العام بمستوى جيد جداً، وأن ما نسبته 22% هي في المستوى الجيد، وهذا يعني بأن هناك رضى على المظهر العام لموظف الحركة ، وأما فيما يخص كفاءة الموظف والتي لها علاقة مباشرة فعلاً بمستوى جودة خدمة المغادرة فأن ما نسبته 49.7% من أفراد العينة أجابوا بأنها في مستوى جيد جداً. وما نسبته 29.1% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة تولى اهتمامًا لمستوى أداء العاملين بها إذا ما نظرنا إلى باقي النسب.

وأن ما نسبته 55.5% من أفراد العيينة صَنَّفُوا فقرة الاهتمام والمساعدة بأنها في المستوى الجيد جداً وما نسبته 23.9% بأنها جيدة، وهذا دليل على مدى حرص العاملين على مساعدة الزبائن.

3. تحليل البيانات الخاصة بمستوى جودة الخدمة على متن الطائرة.

جدول رقم(7) مستوى جودة الخدمة على متن الطائرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الترحيب من قبل الطاقم	143	68.4	36	17.2	12	5.7	7	3.3	11	5.2
المظهر العام للطاقم	135	64.5	43	20.5	11	5.2	5	2.3	15	7.1
مساعدة طاقم الطائرة	142	67.9	36	17.2	12	5.7	7	3.3	12	5.7
سرعة الإستجابة	121	57.8	44	21	15	7.1	8	3.8	21	10
التعليمات والإعلانات داخل الطائرة	127	60.7	52	24.8	13	6.2	5	2.3	12	5.7
كمية الوجبة المقدمة	110	47.8	54	25.8	27	12.9	13	6.2	15	7.1
جودة الوجبة	95	45.4	69	33	21	10	10	4.7	14	6.6
توقيت الوجبة	116	55.5	48	22.9	20	9.5	10	4.7	15	7.1

يتضمن الجدول السابق ثمانية فقرات وضعت كمؤشر أو معيار لقياس مستوى جودة الخدمة المقدمة على متن الطائرة، حيث خصصت أربعة منها لطاقم الطائرة، وواحدة للإعلانات والتعليمات، وثلاثة منها خصصت للوجبة المقدمة، ومن خلال نتائج التحليل تبين ما نسبته 68.4% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن مستوى الاستقبال والترحيب من قبل طاقم الطائرة يرقى للمستوى الجيد جداً، وما نسبته 17.2% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وما نسبته 5.7% أجابوا بأنها في المستوى المقبول، وهذه النسب إجمالاً توضح بأن طاقم الطائرة على علم بمدى أهمية الاستقبال والترحيب في تحسين سمعة الشركة وزيادة قدرتها التنافسية، وأما فيما يخص فقرة المظهر العام للطاقم فإن ما نسبته 64.5% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في مستوى جيد جداً. وما نسبته 20.5% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وما نسبته 5.2% أجابوا أنها في المستوى المقبول، وبمقارنة مجموع تلك النسب مع نسبة مستوى الضعيف ونسبة بدون تعليق يتبين بأن هناك رضى بدرجة عالية على تلك الفقرة ،وهذا دليل واضح على وعي الإدارة العليا بالشركة بمدى أهمية المظهر العام لكافة العاملين بها ودوره في خلق هيبة ومكانة للشركة في نفوس المسافرين، نأتي بعدها إلى فقرة مدى مساعدة طاقم الطائرة للمسافرين فنجد أن ما نسبته 67.9% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، وأما ما نسبته 17.2% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، ونسبة5.7% أجابوا بأنها في المستوى المقبول، وبمقارنة مجموع تلك النسب مع باقي النسب في مستوى الضعيف، وبدون تغليق يتبين لنا بأن الشركة تولي اهتمامًا كبيرًا بمستوى أسلوب

التعامل مع المسافرين من قبل طاقم الطائرة، ويتأكد ذلك من خلال الدورات التي تقوم بها الشركة للعاملين بها من أجل تحسين جودة الخدمة، وأما فقرة سرعة الاستجابة يوضح الجدول أنما نسبته 57.8% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها ترقى إلى مستوى الجيد جداً، وما نسبته 21% أجابوا بأنها ترقى إلى المستوى الجيد، وما نسبته 7.1% بأنها في المستوى المقبول، وبمقارنة نسبة تلك المستويات مع نسبة باقي المستويات الأخرى نرى أن هناك اهتمامًا كبيرًا يوليه طاقم الطائرة لشعور المسافر اتجاه سرعة الرد على الطلب من عدمها، وهذا الشعور يزيد من مكانة الشركة لدى المسافر، وأما فقرة التعليمات والإعلانات داخل الطائرة نجد أن ما نسبته 60.7% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن هذه الفقرة ترقى إلى المستوى جيد جيداً، ونسبة 24.8% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، ونسبة 6.2% بأنها في المستوى المقبول، وبدمج تلك النسب يتبين لنا أن هناك اهتمامًا وعلمًا من قبل الشركة بدور الإعلال وأهميته على نفسية المسافر، وخاصة الإعلانات المتعلقة بأجواء العبور و ارتفاع الطائرة ودرجات الحرارة...إلخ. ثم تأتي الفقرات التي تقيس جودة الوجبة المقدمة، وأولها فقرة كمية الوجبة المقدمة للمسافر تبين أن ما نسبته 47.8% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها ترقى للمستوى الجيد جداً، ونسبة 25.8% أجابوا بأنها في المستوى الجيد ونسبة 12.9% بأنها في المستوى المقبول، وبجمع تلك النسب الدالة على الموافقة ومقارنتها مع باقي نسب المستويات الأخرى في المقياس يتبين لنا بأن الشركة من خلال ممارستها للعمل قد وضعت نصب أعينها رغبة وحكم المسافر على كمية الوجبة المقدمة، وتلي تلك الفقرة فقرة جودة الوجبة (أي نوعية الطعام المقدم) نرى بأنها قد وضعت في المستوى الجيد جداً بنسبة 45.4% من مجموع أفراد العينة وبنسبة 33% في المستوى الجيد وبنسبة 10% في المستوى المقبول، وهذا دليل واضح على مدى وعي الشركة بأذواق المسافرين معها، وتأتي بعدها فقرة الوقت الذي تقدم فيه الوجبة، حيث بين التحليل بأنها قد وضعت في المستوى الجيد جداً وبنسبة 55.5% من مجموع أفراد العينة وبنسبة 22.9% في المستوى الجيد و 9.5% في المستوى المقبول، كل تلك النسب تعتبر مؤشرًا جيدًا إذا ما قورن مع باقي المستويات، وهو دليل على وعي واهتمام الشركة ودراستها للفترة الزمنية المستغرقة للرحلة والزمن اللازم لاستهلاك الوجبة وتحديد زمن تقديمها للمسافر حتى يتمكن من أخذ الوقت اللازم.

4. تحليل البيانات الخاصة بجودة المرافق وكماليات الراحة على الطائرة.

الجدول رقم (8) نتائج جودة المرافق وكماليات الراحة على الطائرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نظافة الطائرة من الداخل	94	44.9	55	26.3	32	15.3	15	7.1	13	6.2
نظافة الحمامات	68	32.5	46	22	24	11.4	14	6.6	60	28.7
راحة المقاعد	72	34.4	58	27.7	28	13.3	23	11	28	13.3

يبين الجدول السابق بأن فقرة نظافة الطائرة من الداخل، والتي تمثل إحدى النقاط والتي على ضوئها سوف يقيم مستوى المرافق والكماليات داخل الطائرة، فقد أفاد ما نسبته 44.9% من أفراد العينة بأنها ترقى إلى مستوى الجيد جداً. بينما ما نسبته 26.3% من أفراد العينة أجابوا بأنها في الستوى الجيد. ونسبة 15.3% بأنها في المستوى المقبول وهذا إجمالٌ يعطي انطباعًا عامًا بأنها جيدة إذا ما نظرنا إلى نسبة مستوى الضعيف، وأما فقرة نظافة الحمامات فقد أفاد ما نسبته 32.5% من أفراد العينة بأنها جيدة جداً، وما نسبته 22% بأنها جيدة وما نسبته 11.4% بأنها مقبولة، علمًا بأن هذه الفقرة قد يحكم عليها البعض دون الآخر، لذالك يمكن القول إنها مؤشر أقل تأثيرًا في تقييم جودة الخدمة، وهذا ما نلمسه من خلال نسبة المسافرين الذين لم يدلوا بآرائهم بشأن تلك الفقرة، وبما نسبته 28.7% من أفراد العينة، وبخصوص فقرة راحة المقاعد، فقد أفاد ما نسبته 34.4% من مجموع أفراد العينة بأنها في المستوى الجيد جداً، وما نسبة 27.7% بأنها جيدة، ونسبة 13.3% بأنها في المستوى المقبول أي أن إجمالاً للنسب السابقة فإن هناك رضى من المسافرين على هذه الفقرة، وهذا مؤشر جيد يزيد ويعزز من قدرة الشركة التنافسية.

5. تحليل البيانات الخاصة لسبب اختيار المسافر الطيران مع الشركة.

الجدول رقم (9) سبب اختيار المسافر للشركة.

الفقرات	العدد	النسبة%
جدول الرحلات	56	26.7
العامل المادي	38	18.1
السمعة	63	30.1
الخدمة	35	16.7
لا تعليق	17	8.1

يبين الجدول السابق بأن الشركة تولي اهتمامًا كبيراً لكافة الجوانب، التي من شأنها أن تساهم في القدرة التنافسية للشركة، وذالك من خلال تحسين جودة الخدمة لكل الأعمال المقدمة، ويظهر ذلك من خلال توزيع النسب المتقاربة للفقرات الواردة في الجدول السابق. حيث جاءت فقرة السمعة في المرتبة الأولى بنسبة 30.1% من مجموع أفراد العينة كسبب لاختيار السفر مع الشركة، وجاءت فقرة جدول الرحلات في المرتبة الثانية بنسبة 26.7% من أفراد العينة، ثم فقرة العمل المادي بنسبة 18% وهذا عامل أساسي من عوامل المنافسة، ثم فقرة الخدمة بشكل عام بنسبة 16.7%.

6. تحليل البيانات الخاصة بالانطباع العام للمسافرين مع الشركة، حيث يمثل هذا المؤشر الحكم الفاصل والنهائي على جودة الخدمة التي تقدِّمها الشركة ودورها في تعزيز قدرتها التنافسية.

جدول رقم (10) الانطباع العام للمسافرين مع الشركة.

الفقرات	نعم		لا		ربما		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
سأختار الطيرأن مع الشركة مرة أخرى	144	68.8	11	5.2	30	14.3	61	29.1
أوصى أصدقائي	138	66	10	47	33	15.7	28	13.8

يبين الجدول السابق بشكل عام الرأي النهائي للمسافرين تجاه الشركة، ونجد أن ما نسبته 68.8% من مجموع أفراد العينة أكدوا على أنهم سوف يسافرون مع الشركة في المستقبل، وما نسبته 14.3% من العينة لم يمانعوا من السفر مع الشركة، وهذا مؤشر إيجابي للشركة، وأما الفقرة الثانية والمتضمنة لمدى رغبة المسافر بتشجيع أصدقائه بالسفر مع الشركة فقد ظهر أن ما نسبته 66% أجابوا بنعم، وأن ما نسبته 15.7% أجابوا بـ: ربما، وهذا دليل إيجابي على قناعة المسافرين بمستوى جودة الخدمة التي تقدمها الشركة.

ثانياً. الرحلات الداخلية.

إن الغرض من تحليل البيانات الخاصة بالرحلات الداخلية دون دمجها مع بيانات الرحلات الخارجية هو معرفة مستوى درجة الاهتمام، الذي توليه الشركة للرحلات الداخلية والخارجية، وتتكون العينة التي تم اختيارها للرحلات الداخلية من 189 مسافراً.

1. عرض وتحليل البيانات الديموغرافية لأفراد العينة وفق الجنس.

الجدول رقم (11) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة وفق الجنس

جنس	العدد	%
ذكور	133	70.4
إناث	22	11.6
بيانات مفقودة	34	18.0
الإجمالي	189	

الجدول السابق احتلت فئة الذكور المرتبة الأولى في المسافرين بنسبة 70.4% من مجموع أفراد العينة ثم فئة الإناث بنسبة 11.6% ، وهذا أمر طبيعي إذا ما تمت مقارنته بظروف وعادات وتقاليد المجتمع الليبي.

2. عرض وتحليل البيانات الديموغرافية وفق العمر.

الجدول رقم (12) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة وفق العمر.

الفئة العمرية	العدد	النسبة%
أقل من 18سنة	15	7.9
من 18 إلى 30	29	15.3
من 31 إلى 40	44	23.3
من 41 إلى 50	43	22.8
من 51 فما فوق	22	11.6
لا تعليق	36	19.1

يبن الجدول السابق أن الفئة العمرية ما بين 31 إلى 40 سنة قد حققت أعلى نسبة من المسافرين وبمعدل 23.3% بمجموع أفراد العينة، وهو نفس المؤشر في الرحلات الخارجية، ثم الفئة ما بين 41 – سنة50 وبنسبة 22.8% وباعتبار الرحلات داخلية يرجع ذلك ربما إلى الزيارات المتبادلة بين العائلات.

3 .عرض وتحليل البيانات الديموغرافية وفق المهنة.

الجدول رقم (13) التوزيع التكراري لمفردات العينة حسب المهنة.

المهنة	العدد	%
طبيب	11	5.8
مهندس	18	9.5
موظف	43	22.8
طالب	11	5.8
متقاعد	23	12.1
عمل حر	45	23.8
غير مذكور	38	20.2

نلاحظ في الجدول السابق بأن مهنة العمل الحر جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 23.8% ، وهي نفس النتيجة في الرحلات الخارجية، ثم مهنة الموظف بنسبة 22.8% في المرتبة الثانية، ومهنة المتقاعدين في المرتبة الثالثة بنسبة 12.1% ، وأما ما نسبته 20.2% من مجموع أفراد العينة فقد احتفظوا بعدم ذكر المهنة.

4. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بدراسة مدى مساهمة جودة الخدمة المقدمة من الشركة في تعزيز قدرتها التنافسية، وذلك من خلال معرفة رضى المسافرين عن جودة الخدمة المقدمة من الشركة.

أ. عرض وتحليل البيانات الخاصة بخدمة الحجز والمبيعات.

الجدول رقم (14) طريقة الحجز من قبل المسافر.

العبارة	نعم		لا		غير مذكور	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
هل قمت أنت شخصياً بعملية الحجز.	119	62.9	38	20.1	32	16.9

يبين الجدول أن ما نسبته 62.9% من مجموع أفراد العينة قد قاموا بأنفسهم بإتمام إجراءات الحجز. وهذا يعتبر مؤشرًا جيدًا من حيث وقوف المسافر بنفسه على نوعية الخدمة المقدمة، مما يساهم في دقة الإيجابيات.

جدول رقم (15) مستوى جودة الخدمة المقدمة في مكاتب الحجز.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المظهر العام	68	58.1	39	33.3	8	6.8	2	1.7		
الكفاءة	55	47	37	31.6	17	14.5	8	6.8	1	0.8
الاهتمام و المساعدة	52	44.4	37	31.6	17	14.5	11	9.9		

يبين الجدول السابق بأن ما نسبته 58.1% من مجموع أفراد العينة الذين قاموا بأنفسهم بإجراءات الحجز قد أجابوا بأن المظهر العام للموظفين والمكاتب التابعة للشركة ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وما نسبته 33.3% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، ونسبة 6.8% بأنها في المستوى المقبول وبجمع النسب السابقة وأخذها في الاعتبار ومقارنتها بباقي النسب في المستويات الأخرى بالجدول نجد أن هناك اهتمامًا من قبل الشركة بالمظهر العام للموظفين والمكاتب، وهذا يساهم بشكل كبير في جودة الخدمة المقدمة من الشركة، ثم تأتي فقرة الكفاءة للعاملين بشأن تأدية العمل، أي بمعنى قدرة العاملين على تقديم العمل بالصورة المطلوبة، فنجد أن ما نسبته 47% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن كفاءة العاملين ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وما نسبته 31.6% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، ونسبة 14.5% أجابوا بأنها في المستوى المقبول، وتوضح تلك النسب بأن العاملين بمكاتب الحجز يملكون من القدرة والكفاءة ما يؤهلهم على تأدية الأعمال بالكيفية المطلوبة، وهذا ما يساهم في جودة الخدمة وتعزيز قدرة الشركة التنافسية، ثم تأتي فقرة الاهتمام والمساعدة التي يوليها العاملون بمكاتب الحجز للزبائن،. فنجد أن ما نسبته 44.4% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، وما نسبته 31.6% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، ونسبة 14.5% بأنها في المستوى المقبول، وبمقارنة تلك النسب مع نسبة الضعيف في الجدول يتبين لنا أن العاملين بمكاتب الحجز يولون اهتمامًا كبيرًا للزبائن.

ب. عرض وتحليل البيانات الخاصة بإجراءات المغادرة.

الجدول رقم (16) مستوى جودة الخدمة أثناء المغادرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خدمة الحصول على بطاقة الصعود	83	43.9	56	29.6	20	10.5	13	6.8	17	8.9
المظهر العام لموظف الحركة	81	42.8	55	29.1	18	9.5	8	4.2	17	8.9
كفاءة الموظف	78	41.2	49	25.9	22	11.6	18	9.5	17	8.9
الاهتمام والمساعدة	71	37.7	58	30.6	26	13.7	17	8.9	18	9.5

يبين الجدول السابق أن ما نسبته 43.9% من مجموع أفراد العينة البالغ عددهم 189 مسافر قد أجابوا بأن فقره خدمة الحصول على بطاقة الصعود ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وأن ما نسبته 29.6% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وأن ما نسبته 10.5% من العينة أجابوا بأنها في المستوى المقبول، إجمالاً تعني النسب المشار إليها مؤشرًا جيدًا بالنسبة لخدمة بطاقة الصعود إذا ما قورنت بنسبة المستوى الضعيف، مما يدل على اهتمام الشركة بسرعة إتمام إجراءات تسليم بطاقات الصعود حتى لا يشعر المسافر بالملل لطول فترة الانتظار، وأما فقرة المظهر العام لموظف الحركة فقد تبين أن ما نسبته 42.8% من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، وأن ما نسبته 29.1% في المستوى الجيد، وأن ما نسبته 9.5% تكون في المستوى المقبول، تلك النسب تشير إلى أن المظهر العام لموظف الحركة قد لاقى قبولاً ورضى من قبل المسافرين، وهذا دليل على وعي الإدارة العليا بالشركة بمدى أهمية المظهر العام لموظف الحركة ودوره في الرفع من مستوى جودة الخدمة، وذلك لخلق السمعة و الهيبة للشركة، ثم تأتي فقرة كفاءة الموظف والمقصود بها ما مدى قدرة الموظف على تقديم الخدمة بالصورة المطلوبة، وكذلك دور تلك الكفاءة في جودة الخدمة ورضى المسافر، حيث أجاب ما نسبته 41.2% من مجموع أفراد العينة بأنها في المستوى الجيد جداً، وما نسبته 25.9% بأنها في المستوى الجيد، وما نسبته 11.6% في المستوى المقبول وهذا مستوى جيد إذا ما تم مقارنته بباقي النسب في الجدول، ودليل على الكفاءة التي يتميز بها الموظف في تأدية عمله، ثم تأتي فقرة الاهتمام والمساعدة والمقصود بها مدى اهتمام الموظف ومساعدته للمسافرين، والعمل على خلق ذلك الشعور في نفوسهم وإحساسهم به، حيث أجاب ما نسبته 37.7% من مجموع أفراد العينة بأنها في المستوى الجيد جداً، وما نسبته 30.6% في المستوى الجيد. و 13.7% في المستوى المقبول، وبمقارنة نسب الموافقة مع باقي

نسب الضعيف، وعدم التعليق نرى بأنها مرضية ومشجعة، ودليل على اهتمام موظفي الشركة بنفسية المسافرين.

ج. تحليل البيانات الخاصة بالخدمة على متن الطائرة.

جدول رقم (17) مستوى جودة الخدمة على متن الطائرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الترحيب من قبل الطاقم	96	50.7	52	27.5	13	6.8	12	6.3	16	8.4
المظهر العام للطاقم	101	53.4	49	25.9	14	7.4	16	8.9	15	7.9
مساعدة طاقم الطائرة	98	51.8	51	26.9	19	10	8	4.2	13	6.8
سرعة الاستجابة	89	47	53	28	29	15.3	10	5.2	8	4.2
التعليمات والإعلانات داخل الطائرة	96	50.7	54	28.5	20	10.5	7	3.7	12	6.3
جودة الطعام	58	30.3	50	26.4	40	21.4	23	12.1	17	8.9
كمية الوجبة	36	19	50	26.4	41	21.6	35	18.5	21	11.1
توقيت الوجبة	84	44.4	56	29.6	19	10.5	8	4.2	21	11.1

يبين الجدول السابق أن فقرة الترحيب من قبل الطاقم قد أجاب ما نسبته 50.7% من مجموع أفراد العينة والبالغ عددهم 189 مسافر بأنها ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وما نسبته 27.5% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وفي المستوى المقبول بنسبة 7.8% ، وبمقارنة تلك النسب مع بقية النسب في المستوى الضعيف ولا تعليق، نرى ذلك بأنه مؤشر إيجابي لمستوى درجة الترحيب من قبل الطاقم ومدى اهتمام الإدارة العليا بذلك، ثم فقرة المظهر العام لطاقم الطائرة فقد أجاب ما نسبته 53.4% من مجموع أفراد العينة بأنها ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وما نسبته 25.9% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وفي المستوى المقبول أجاب ما نسبته 7.4% ، وهذا دليل على وعي الإدارة العليا بالشركة بالاهتمام بكافة الجوانب التي من شأنها المساهمة في تحسين مستوى جودة الخدمة، إذا ما قارنا مجموع النسب السابقة ببقية النسب في المستوى الضعيف وخانة بدون تعليق، وأما فيما يخص فقرة مساعدة طاقم الطائرة للمسافرين والمتمثلة في تحديد مكان الجلوس ووضع الحقائب في أماكنها...إلخ. فقد أجاب ما نسبته

51.8% من مجموع أفراد العينة بأنها في المستوى الجيد جداً.،وأن ما نسبته 26.9% بأنها في المستوى الجيد، ونسبة 10.3% بأنها في المستوى المقبول وبجمع تلك النسب الدالة على الرضى من قبل المسافر فإننا نحصل على انطباع جيد عن مستوى الخدمة المقدمة إذا ما قارناها ببقية النسب الأخرى في المقياس، وأما فقرة سرعة الاستجابة أي الاستجابة لطلبات المسافرين والتي قد تحدث بين الحين والآخر وهذا بطبيعة الحال ما يتصف به المسافرون أحياناً من كثرة وتعدد الطلبات فنجد أن ما نسبته 47% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، ونسبة 28% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وما نسبته 15.3% بأنها في المستوى المقبول، وهذا مؤشر إيجابي يظهر مدى وعي وفهم طاقم الطائرة للحالة النفسية للمسافر، ومدى تأثرها بسرعة تنفيذ الطلب من عدمه، وهذا الوعي والفهم لم يأتِ من فراغ، بل من مدى اهتمام الإدارة العليا، والمتمثل في إقامة الدورات التدريبية للأطقم التابعة لها، وأما فقرة التعليمات والإعلانات فنجد أن ما نسبته 50.7% من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، ونسبة 28.5% بأنها في المستوى الجيد وفي المستوى المقبول بنسبة 10.5% ، وبدمج تلك النسب يتبين لنا أن هناك اهتماما من قبل الشركة بدور الإعلان وأهميته على نفسية المسافر وخاصة الإعلانات المتعلقة بأجواء العبور وارتفاع الطائرة ودرجات الحرارة .ثم تأتي الفقرات التي تقيس جودة الوجبة المقدمة ، فجودة الطعام والمتمثلة في نوعية الطعام أي مكونات الوجبة المقدمة حيث نجد أن ما نسبته 30.6% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها ترقى إلى المستوى الجيد جداً، ونسبة 26.4% أجابوا بأنها في المستوى الجيد، وبنسبة 21.4% بأنها في المستوى المقبول، هذه النسب مقبولة وهو دليل على أن الإدارة العليا في الشركة لم تقدم تلك الوجبة إلا من خلال دراسة نفسية و ثقافية أعدت بالخصوص، إذا ما قارنا تلك النسب بباقي النسب في المستوى الضعيف وخانة لا تعليق يعتبر هذا الأمر إيجابي من شأنه أن يزيد من جودة الخدمة وتعزيز القدرة التنافسية للشركة، وأما فقرة كمية الوجبة فنجد أن ما نسبته 19% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، ونسبة 26.4% بأنها في المستوى الجيد، وفي المستوى المقبول بنسبة 21.6%. وإذا ما نظرنا إلى تلك النسب فنجد أنها إيجابية، أي ليست بالمستوى المطلوب وهذا الأمر يحتاج من الشركة إلى دراسة تلك الفقرة بشكل أفضل، وأما فقرة توقيت تقديم الوجبة أي الوقت المحدد بالضبط لتقديم الوجبة حتى يتمكن المسافرون من تناولها بكل راحة، نجد أن ما نسبته 44.4% من مجموع العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، ونسبة 29.6% بأنها في المستوى الجيد، وفي المستوى المقبول بنسبة 10.5% ، وبالنظر لتلك النسب نجد أن هناك رضى من قبل المسافر، وهذا دليل على اهتمام الشركة بذلك، من خلال تحديد الزمن اللازم لوصول الرحلة والزمن اللازم لتناول الوجبة، وعلى ضوء ذلك تم تحديد الوقت اللازم لتقديم الوجبة، وهذا مما يزيد من جودة الخدمة المقدمة.

د. تحليل البيانات الخاصة بالمرافق والكماليات داخل الطائرة.

الجدول رقم (18) مستوى جودة المرافق ووسائل الراحة داخل الطائرة.

الفقرات	جيد جداً		جيد		مقبول		ضعيف		لا تعليق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نظافة الطائرة من الداخل	76	40.7	48	25.3	22	11.6	19	10	24	12.6
نظافة الحمامات	55	29.1	38	20.1	15	7.9	9	4.7	72	38
راحة المقاعد	41	21.6	40	21.6	43	22.7	41	21.6	24	12.6

يبين الجدول السابق أن ما نسبته 40.7% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن نظافة الطائرة من الداخل ترقى إلى المستوى الجيد جداً، وما نسبته 25.3% في المستوى الجيد، وما نسبته 11.6% في المستوى المقبول ، وان مجموع النسب يبين لنا بأن نظافة الطائرة من الداخل تحظي باهتمام الشركة، وأما فقرة نظافة الحمامات فإن ما نسبته 29.1% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، وما نسبته 20.1% في المستوى الجيد، وفي المستوى المقبول بنسبة 7.9%، وهذه النسب تعتبر ضعيفة، والأمر يعود ربما إلى أن أغلب المسافرين لا يحتاجون إلى استعمال الحمامات أثناء السفر والدليل على ذلك أنما نسبته 38% لم يعلقوا على هذه الفقرة، أما فقرة راحة المقاعد فإن ما نسبته 21.6% من مجموع أفراد العينة أجابوا بأنها في المستوى الجيد جداً، وفي المستوى الجيد بنفس النسبة، وفي المستوى المقبول بنسبة 22.7% ، وتلك النسب تعطي مؤشرًا ضعيفًا بالنسبة للرحلات الداخلية إذا ما قارناها مع النسب في الرحلات الخارجية التي أعطت انطباعًا جيدًا، هذا الأمر يحتاج لدراسة من قبل الإدارة العليا للشركة.

هـ. تحليل البيانات الخاصة لتحديد سبب اختيار المسافر السفر مع الشركة.

جدول رقم (19) سبب الاختيار.

الفقرة	العدد	%
جدول الرحلات	56	29.6
العمل المادي	8	4.2
السمعة	47	24.9
الخدمة	14	7.4
لا تعليق	64	33.9

يبين الجدول السابق بأن فقرة جدول الرحلات جاءت في المرتبة الأولى كسبب في اختيار المسافر السفر مع الشركة، وذلك بنسبة 29.6% ، وسمعة الشركة في المرتبة الثانية بنسبة 24.9% ، والخدمة بنسبة 7.4% وأخيراً العامل المادي بنسبة 4.2% ، في حين امتنع عن الإجابة ما نسبته 33.9% ، وهذه نسبة كبيرة، وبمقارنة هذه النسب مع النسب المتحصل عليها من السافرين في الرحلات الخارجية نجد أن سمعة الشركة قد احتلت المرتبة الأولى، وأما جدول الرحلات في المرتبة الثانية، ربما يرجع هذا الاختلاف في النتائج إلى اتجاه الرحلة داخلية أم خارجية، فالمسافر داخلياً ربما لا يهمه سمعة الشركة، والمهم عنده أن يصل في الوقت الذي يرغبه، ولهذا يفضل جدول الرحلات، وأما المسافر خارجياً فربما يهمه سمعة الشركة المسافر عليها وهذا أمر معنوي.

وأخيراً تحليل الانطباع العام للمسافر مع الشركة من حيث الاستمرار بالسفر معها أم لا ؟ وهذا يعتبر بمثابة الفيصل عن مدى جودة الخدمة المقدمة من الشركة.

جدول رقم (20) انطباع وآراء المسافرين بشكل عام اتجاه الشركة.

الفقرات	نعم	لا	ربما	لا تعليق				
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
سأختار السفر مع الشركة مرة أخرى	86	45.4	16	8.4	54	28.5	33	17.4
أوصي أصدقائي بشركة البراق	89	47	16	8.4	50	26.4	34	17.9

يبين الجدول السابق أن ما نسبته 45.4% من مجموع أفراد العينة سوف يختارون السفر مع الشركة مرة أخرى، وهذه تعتبر نسبة جيدة إذا قارناها مع نسبة ممن أجابوا بلا، وهذا الأمر يزيد من قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى، وأما فقرة أن يوصي المسافر أصدقاءه بالسفر مع الشركة، نجد أن ما نسبته 47% من أفراد العينة سوف يوصون بذلك، وهذه نسبة جيدة إذا ما قورنت بنسبة المسافرين الذين جاوبوا بلا، ونجد أن آراء المسافرين بالسفر مع الشركة أو أن أوصي بالسفر مع الشركة في الرحلات الداخلية قد اتفقت مع آراء المسافرين في الرحلات الخارجية، وهذا دليل على أن الشركة تنظر إلى المسافرين معها في الرحلات الداخلية والخارجية بنفس النظرة، وأنها حريصة على أن تقدم مستوى عاليًا من الخدمات، سواء في الرحلات الداخلية والخارجية، وهذا مما يزيد من تعزيز قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

أ – النتائج:

1. هناك رضى من قبل المسافرين مع الشركة على خدمات الحجز، والمتمثلة في كفاءة العاملين والمظهر العام، ومدى اهتمامهم ومساعدتهم للزبائن.
2. يوجد رضى من قبل المسافرين مع الشركة اتجاه جودة خدمات المغادرة، والمتمثلة في إجراءات الحصول على بطاقة الصعود وكفاءة الموظفين والمظهر العام.
3. يوجد رضى من قبل المسافرين بالشركة فيما يخص الخدمات على متن الطائرة.
4. هناك رضى بمستوى مقبول على الوجبة المقدمة سواء في الرحلات الداخلية أو الخارجية بالشركة.
5. هناك رضى مستوى مقبول على جودة المرافق ووسائل الراحة داخل الطائرة في الرحلات الداخلية بالشركة.
6. سمعة الشركة كانت السبب المباشر والرئيسي في اختيار المسافرين السفر مع الشركة بالنسبة للرحلات الخارجية. أما الرحلات الداخلية فكان جدول الرحلات السبب الرئيس في اختيار المسافرين السفر مع الشركة.
7. الانطباع العام من قبل المسافرين اتجاه الخدمة المقدمة من الشركة جيد.
8. رغم صغر حجم الأسطول التابع للشركة ،إلا أنها استطاعت أن تنافس الشركات الأخرى وتعزز من قدرتها التنافسية.

ب – التوصيات:

يوصي الباحث الشركة بالأخذ بملاحظات المسافرين، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة تعزيز القدرة التنافسية للشركة ومن ضمن هذه الملاحظات :ـ

1. العمل على زيادة حجم الأسطول.
2. إعادة النظر في الوجبة المقدمة.
3. التوسع في عدد مكاتب الحجز التابعة للشركة.
4. تطوير وسائل الحجز بالمكاتب.

كما يوصي الباحث الشركة بالقيام بشكل دوري ومنتظم بقياس رضى المسافرين عن جودة الخدمة المقدمة من الشركة، ومواكبة التقدم المستمر في مجال خدمات النقل الجوي، ووضعها من ضمن أولويات عمل الشركة، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الرئيسة لخدمة النقل الجوي من خلال الإطلاع على الدراسات والبحوث التي تنشر في هذا الموضوع وإجراء القياسات المقارنة.

المراجع:

أـ الكتب:

. البرواري، نزار العبد المجيد ، لحسن عبد الله باشيوة ،(2011)، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة ، الطبعة الأولى ،الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

. البكري، تامر ياسر .،(2008)، استراتيجيات التسويق ، الأردن ، دار البازوري للنشر والتوزيع.

. الخضيري، محسن أحمد .،(2004)، صناعة المزايا التنافسية ،. الطبعة الأولى ،. القاهرة ،. مجموعة النيل العربية.

. السلمي، على ، (2001)، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، القاهرة دار غريب.

. الطائي، رعد و قدادة، عيسى .،. (2008)، إدارة الجودة الشاملة ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.

. بركات، نسرين ،. العلي، عادل .،(2000)، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية ـ المعهد العربي للتخطيط ،. تونس. (مجموعة بحوث).

. هاغستروم، ديمنغ وروبيرت .،. (2009)، إدارة الجودة الشاملة أسس و مبادي وتطبيقات، ترجمة هند رشدي ،كنوز للنشر والتوزيع ـ القاهرة.

. رضوان، مصطفى أحمد ، (2011)، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ،الطبعة الأولى ،. الدار الجامعية .،. الإسكندرية.

. زيدان، سلمان (2009)، إدارة الجودة الشاملة ، الفلسفة ومداخل العمل ، الأردن ، دار المناهج للنشر والتوزيع.

. سالمان، عماد ،. (2005)، الاتجاهات الحديثة للتسويق ،. منشأة المعارف ، الإسكندرية ـ مصر.

. شمت، نفين حسن،(2010) ، التنافسية الدولة وتأثيرها على التجارة العربية و العالمية ،. الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.

. عبدالله، عادل محمد ، (2013) ،. إدارة جودة الخدمات ، الطبعة الأولى ،. الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

. عبد المحسن، توفيق محمد، (1998) .، تخطيط ومراقبة جودة المنتجات. دار النهضة العربية ،القاهرة.

. ـــــــــــــــــــ.(2004) ،. قياس الجودة وقياس المقارنة ، القاهرة دار الفكر العربي.

. مصطفى، أحمد سيد. (2001) ، التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير ،الطبعة الأولى ، شركة ناس للطباعة ، القاهرة.

. ـــــــــــ .(2005) ،إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000، القاهرة ، الناشر المؤلف.

ب ــ الرسائل العلمية :

. الألفي، ريم ،. (2002) ، قياس رضاء العميل عن الخدمة المقدمة وعلاقته بسلوك ما بعد الشراء ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ـ جامعة عين شمس.

. الحارثي، سعد و السلمي، عبد الوهاب ، (2007) .، رضاء العملاء عن جودة الخدمة المقدمة من الخطوط الجوية العربية السعودية على الرحلات الداخلية ،. بحث ميداني ، معهد الإدارة العامة ، مكتبة الملك فهد الوطنية.

. السمرائي، محمد سعد،(2006)،دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للخطوط الجوية العربية السعودية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

. إسكندر، جورج، (2004) ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين الأداء ، رسالة دكتوراه ـ كلية التجارة ،. جامعة عين شمس.

. عبد الفتاح، عصمت، (2004) ، أثر التدريب على التميز في أداء الخدمة وذلك بالتطبيق على خدمات الضيافة الجوية بمصر للطيران رسالة ماجستير غير منشورة ،. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

الصادرات غير النفطية و دورها فى تعزيز النمو الاقتصادي
((دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبى))

أ. نورا خيري القانقا
كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية
(alzawia1982@gmail.com)

أ. صلاح الفيتورى الطيب
كلية الاقتصاد –جامعة الزاوية
(s20a1981@gmail.com)

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة التي تربط بين الصادرات غير النفطية من جهة، وبين النمو الاقتصادي فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة بين 2010/2000، وتم تحليل هذه العلاقة، وذلك بتقدير نموذج قياسي يعتمد على مجموعة من المتغيرات، وهى قيمة الصادرات غير النفطية والتركيبة النسبية للصادرات، ومدى تأثيرها على المتغير التابع للدراسة وهو النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة بصفة عامة إلى أن التجارة الدولية تلعب دورًا كبيرًا في النمو الاقتصادي والتنمية، وذلك على اعتبار أنها أداة مهمة في تمويل التنمية، وبالتالي لابد من الاهتمام بشكل كبير في السياسات المعتمدة فى مجال التجارة الدولية فى ليبيا بحيث تصمم هذه السياسات بما يخدم أهداف التنمية والتركيز على تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية كما تبين البيانات الإحصائية خلال فترة الدراسة، وتفعيل دور الصادرات غير النفطية فى إحداث النمو الاقتصادي و زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي.

مقدمـة:

تهدف الدول النامية إلى التخلص من كل مظاهر التخلف الاقتصادي، وتسعى جاهدة إلى تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق التجارة الدولية، نظًرا لما تلعبه التجارة الدولية عامة والصادرات خاصة في تعزيز قدرة أي اقتصاد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لما تلعبه الصادرات في زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى ما تحققه الزيادة المستمرة في الصادرات بخصوص إحداث التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية، ونظرًا لهذا الدور الفعال للصادرات في إحداث النمو الاقتصادي، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الليبي يعتمد في صادراته بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية، فإنَّ هذه الدراسة ستهتم بإبراز دور الصادرات غير النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي

سعيًا من الباحتين على إبراز أهميتها فى مجالات النمو، وذلك للتشجيع على اتباع سياسات تقلل من الاعتماد المستمر على الصادرات النفطية.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تحديد أهمية الصادرات غير النفطية في ليبيا، وذلك لمعرفة مدى تأثير الصادرات غير النفطية في إحداث النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000، وذلك للتقليل من الاعتماد المستمر على الصادرات النفطية من جهة، وتفعيل دور الصادرات غير النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي من جهة اخرى، وسيتم تحليل هذه المشكلة من خلال طرح التساؤلات التالية:

ما هي قيمة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي؟

ما هي نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات والى الناتج المحلى الإجمالي؟

ما هي طبيعة العلاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلى الإجمالي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصادرات فى إحداث النمو والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دراسة واقع الصادرات الليبية، وذلك لإلقاء الضوء حول العلاقة التي تربط بين الصادرات غير النفطية ودورها فى تعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000 وذلك من خلال:

1. التعرف على قيمة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي وتحليلها خلال الفترة 2010/2000.
2. التعرف على نسبة الصادرات غير النفطية إلى قيمة الصادرات (التركيبة النسبية للصادرات) خلال الفترة 2010/2000.
3. التعرف على نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2010/2000.

4. معرفة مدى العلاقة الارتباطية بين قيمة الصادرات غير النفطية وبين العوامل المؤثرة فيها وهى (الناتج المحلي الإجمالي والتركيبة النسبية للصادرات) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة فى توضيح أهمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، من حيث دراسة تطورها خلال فترة الدراسة ونسبتها إلى إجمالي الصادرات، وإلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن تم تحديد وتحليل وتفسير العلاقة السببية بين الصادرات غير النفطية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

نظرًا للعلاقة المهمة التي تربط الصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية كما بينها الأدب الاقتصادي، وتماشيًا مع الأسئلة التي طرحت في مشكلة الدراسة وأهدافها ، فإنه يمكن وضع الفرضيات التالية:-

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات غير النفطية والناتج المحلى الإجمالي.
2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التركيبة النسبية للصادرات الليبية والناتج المحلى الإجمالي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي التحليلي في معالجة البيانات وعرضها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج، وتم الاعتماد بشكل أساسي على البيانات المأخوذة من التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للفترة 2010/2000، وكذلك على البيانات الصادرة من صندوق النقد العربي، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، وقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية للإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة وتحقيق أهدافها ،وأهمها مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وتحليل التباين،ونموذج الانحدار الخطي المتدرج نحو الخلف باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تم بها تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد.

متغيرات الدراسة :

على ضوء مشكلة الدراسة التي تم تحديدها يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

1. المتغير التابع للدراسة الناتج المحلى الإجمالي.
2. المتغير المستقل الأول للدراسة قيمة الصادرات غير النفطية.

3. المتغير المستقل الثاني للدراسة التركيبة النسبية للصادرات.

حدود الدراسة:

1. حدود الموضوع: يرتكز موضوع الدراسة على دراسة طبيعة العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000.
2. الحدود الزمنية: تغطى فترة الدراسة، الفترة الزمنية (2000 / 2010).
3. الحدود المكانية: تم دراسة الظاهرة على مستوى الاقتصاد الليبي.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: الإطار العام للدراسة ويتكون من المقدمة والمشكلة والأهداف والأهمية والفرضيات ومنهجية الدراسة.

ثانيًا: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي.

ثالثًا : علاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000. وتم دراستها من خلال ما يلي:

1. تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة من 2010/2000.
2. تطور نسبة الصادرات غير النفطية إلى قيمة الصادرات خلال الفترة 2010/2000
3. درجة الانفتاح للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000.
4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2010/2000

رابعًا: اختبار فرضية الدراسة.

خامساً: خاتمة الدراسة .

ثانياً: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي فى الأدب الاقتصادي:

المتتبع للفكر الاقتصادي يجد الكثير من آراء وأفكار المفكرين الاقتصاديين التي تتحدث عن الدور البارز الذى تحدثه الصادرات فى النمو الاقتصادي والتنمية.

فالفكر الاقتصادي التجاري اهتم بضرورة دفع الدولة إلى زيادة ما لديها من ثروة، وذلك من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري، بمعنى أنها شجعت على التصدير حتى تتدفق المعادن النفيسة إلى الدولة (وصاف سعيدي. بهلول مقران، 8، 2010/ 2011 ،12).

أما الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فقد أكدوا على الدور الايجابي للتجارة الدولية واعتبروها القوة المحركة للنمو، ودور الصادرات بصفة خاصة في النمو، وهذا ما أكده فيما بعد النيوكلاسيك واعتبروا أن للتصدير والاستيراد دورًا أساسيًا في ارتفاع الإنتاج والدخل لكافة الدول المتبادلة.

أما الفكر الاقتصادي الحديث، فيرى كينز أن الصادرات تساهم من خلال عمل المضاعف على زيادة مستوى الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة (المحجوب خالد،5، 2006. سحر تغيان، 3،2010. مسغونى منى، 2005 ،6-7. بدر الدين خير الله، 2011 ،1)

وهنالك بعض الاقتصاديين الذين لديهم نظرة تخالف كل الآراء السابقة حول دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم ماركس، والبعض الآخر لديهم نفس الآراء السابقة ومنهم ميردال ونوركس. حيث أشار **ماركس** إلى عدم قدرة التجارة الخارجية بالقيام بدور فعال في إحداث النمو الاقتصادي فى الدول النامية، في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، وما تقوم به هذه الدول من استغلال وسرقة لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم، وتحكمها في رأس المال العالمي.

أما **ميردال** فيرى أن التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والدول النامية تعمل على زيادة التفاوت الموجود في المستويات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل بالمقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الطلب على صادرات الدول النامية تتصف بعدم المرونة، ويؤكد على أن أي تطور يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية في الغالب يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها(فرج الغنزى 2012، www.alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=72.)

وبالتالي يؤكد **ميردال** على أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

أما الاقتصادي **نوركس** فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي بالإضافة إلى كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعًا أكثر كفاءة. (وصاف سعيدي، 2002 ،8. المحجوب خالد، 2006، 51. قاسم الحمورى، 2001 ،2).

ثالثاً:علاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000.

لكي نستطيع عرض علاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادى في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة سيتم مناقشة ذلك من خلال الفقرات التالية.

1. تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة من 2010/2000.

من خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح تطور قيمة الصادرات غير النفطية مقارنه بالصادرات النفطية وإجمالي قيمة الصادرات، والتركيبة النسبية للصادرات،ومعدل الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الليبي نلاحظ ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية من عام 2000 إلى 2001 تم اتجهت إلى الانخفاض بمعدل بسيط في عام 2002 مقارنه بعام 2001 لتصل إلى حوالي 234 مليون دينار، ثم اتجهت بعد عام 2003 إلى الارتفاع بشكل متتالٍ لتصل حوالي 1784 مليون دينار عام 2008، ثم شهدت انخفاضًا بسيطًا لتصل عام 2009 إلى حوالي 1693 مليون دينار لترتفع مجددًا إلى حوالي 1808 مليون دينار عام 2010.

جدول رقم (1) تطور قيمة الصادرات غير النفطية والنفطية وإجمالي قيمة الصادرات، والتركيبة النسبية للصادرات،ومعدل الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000 بملايين الدينارات

السنوات	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	إجمالي قيمة الصادرات	معدل الانفتاح الاقتصادي*	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات **	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
2000	5930.3	230	6160.3	33.4	3.73	96.27
2001	6464	265	6729	31.1	3.94	96.06
2002	12278	234	12512	41.3	1.87	98.13
2003	18144	626	18770	50.2	3.34	96.66
2004	21479.4	1140	22619.4	47	5.04	94.96
2005	36612.9	1179	37791.9	56.7	3.12	96.88
2006	50268.6	1283.8	51552.4	65.2	2.49	97.51
2007	57655.2	1527	59182.2	63.8	2.58	97.42
2008	75243	1784	77027	66	2.32	97.68
2009	44626	1693	46319	53.7	3.66	96.34
2010	59850	1808	61658	60.1	2.93	97.07

المصدر:1. مصرف ليبيا المركزي،تقارير ونشرات اقتصادية متنوعة.

2. التجارة الخارجية فى ليبيا خلال الفترة 2004/1993.ص14.

* معدل الانفتاح الاقتصادي: يمثل حاصل قسمة إجمالي التجارة على الناتج المحلى الإجمالي مضروب 100.

** التركيبية النسبية للصادرات: تمثل حاصل قسمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات مضروب 100 .

2. تطور نسبة الصادرات غير النفطية إلى قيمة الصادرات خلال الفترة 2010/2000

ما هو ملاحظ من الجدول رقم (1) أن الصادرات النفطية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة 2000– 2010، ونلاحظ النسبة البسيطة التي تشكلها الصادرات غير النفطية إلى إجمالي قيمة الصادرات، ونلاحظ أيضًا أن الصادرات في ليبيا ترتفع في بداية سنوات الدراسة بنسبة بسيطة تصل حوالي 3.94% عام 2001، وذلك لانخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بنسبة بسيطة من عام 2000 إلى 2001 كما هو مبين في الجدول، وقد اتجهت إلى الانخفاض لتصل إلى حوالي 1.87% عام 2002 ، وذلك لزيادة نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عام 2002، ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل واضح إلى 5.040% وذلك للارتفاع الكبير الذي حققته الصادرات غير النفطية عام 2004، ثم نلاحظ الانخفاض المستمر للتركيبة النسبية للصادرات بعد عام 2004 لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع وصولاً في عام 2008، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات النفطية، ثم استمرت هذه النسبة بالانخفاض المستمر حتى عام 2010 لتصل حوالي 2.93%.

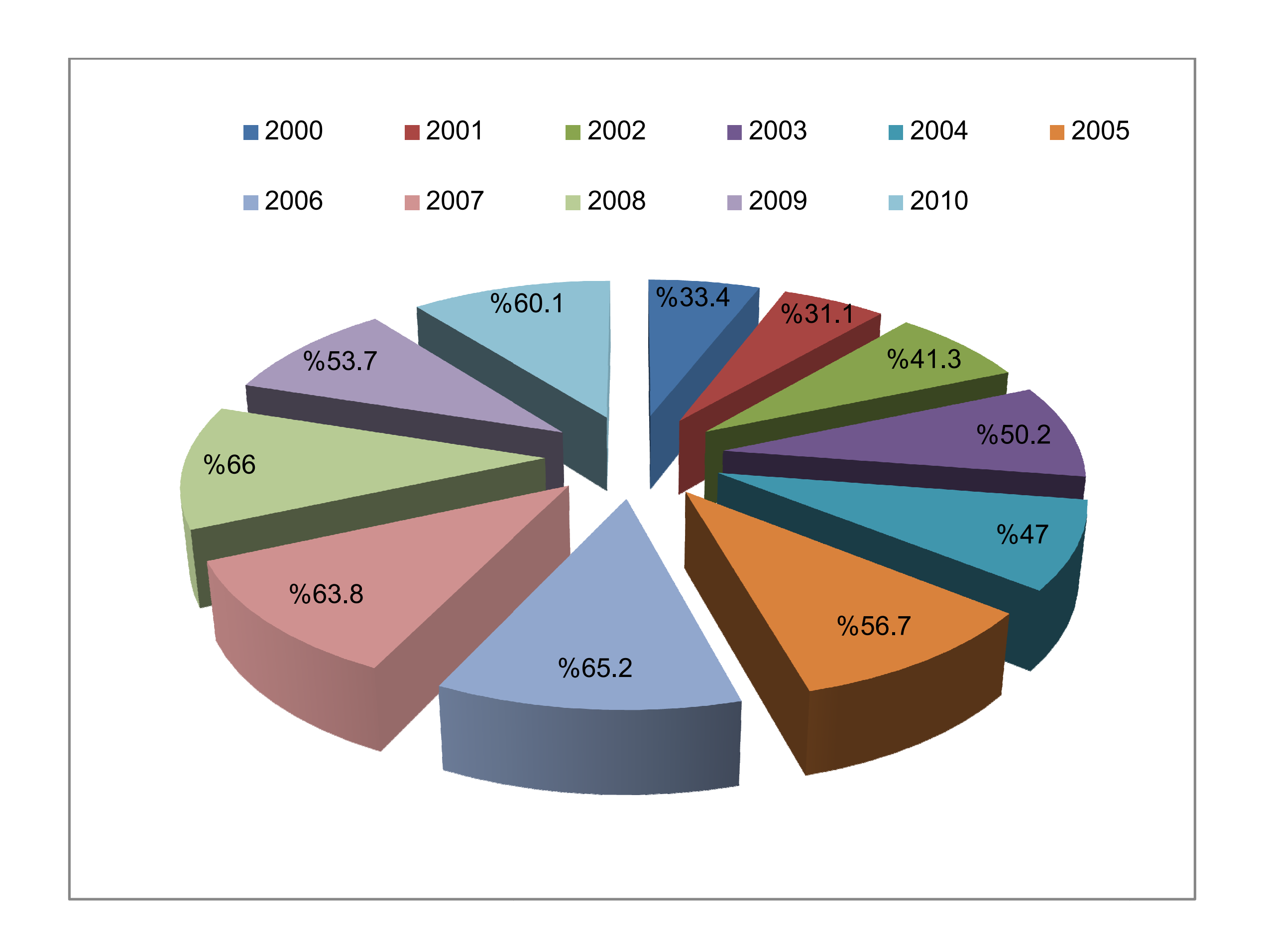
مما تقدم يلاحظ من البيانات الإحصائية أن التركيبة النسبية للصادرات الليبية تزداد في حالة انخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي قيمة الصادرات والعكس صحيح.

3. درجة الانفتاح للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000.

درجة الانفتاح الاقتصادي تعتبر من المؤشرات المهمة فى تحديد مدى ارتباط دولة ما بالعالم الخارجي وكلما ازدادت قيمته دل ذلك على زيادة درجة ارتباط نمو الناتج المحلى الإجمالي بالتغيرات في حركة التجارة الخارجية.

كما هو معروف أن درجة الانفتاح الاقتصادي مؤشر يقيس علاقة الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمي، ولتحديد قيمته يتم قسمة إجمالي قيمة الصادرات على الناتج المحلى الإجمالي (على المحمودي،2012،21) ويمكن تتبع درجة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة من الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1)، حيث نلاحظ تفاوت نسبتها من فترة إلى أخرى خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض، حيث نلاحظ أنها انخفضت من عام 2000 إلى عام 2001، ثم تأخذ اتجاه الارتفاع حتى عام 2003 لتصل حوالي 50.2%، وتنخفض مجددًا لتصل حوالي 47% عام 2004 ثم تتجه إلى

الارتفاع حتى عام 2006، لتنخفض مجددًا عام 2007، وترتفع إلى حوالي 66% عام 2008 ويرجع هذا الارتفاع والانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الصادرات النفطية، واعتماده على العالم الخارجي وذلك لمحدودية القدرة الإنتاجية في توفير احتياجات السوق الليبية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، مما يعنى زيادة الاعتماد على التصدير للحصول على العملات الصعبة وزيادة نسبة الاستيراد لسد النقص في السوق الليبي وهذا يعنى أيضًا زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، ثم اتجهت درجة الانفتاح إلى الانخفاض لتصل عام 2009 إلى حوالي 53.7% وذلك بسبب الانخفاض الذي حدث في الصادرات النفطية خلال نفس العام، تم ترتفع مجددا عام 2010 لتصل حوالي 60.1% وذلك لنفس السبب وهو زيادة الصادرات النفطية خلال نفس العام.



الشكل رقم (1) درجة الانفتاح الاقتصادي الليبي للفترة 2010/2000

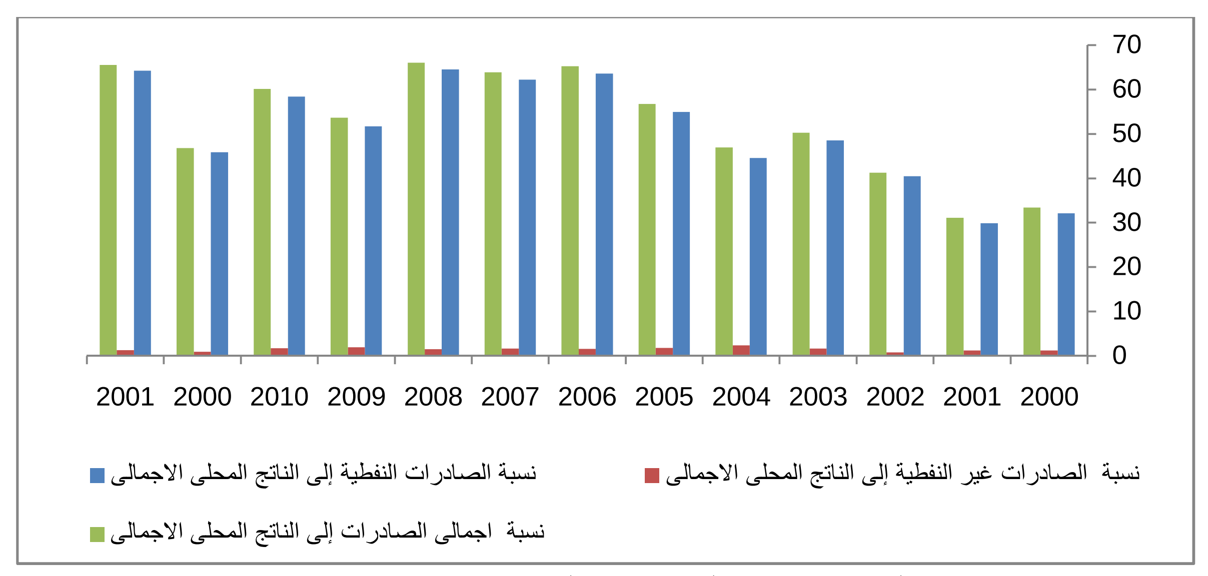
4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2010/2000

من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ الانخفاض المستمر فى نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي حيث كانت عام 2000 حوالي 1.25% وانخفضت إلى حوالي 0.77% عام2002، وذلك لارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية فى عام 2002 لتصل إلى حوالي 40.48%، تم اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع لتصل عام 2004 إلى حوالي 2.37% وذلك لزيادة قيمة الصادرات غير النفطية في نفس العام إلى حوالي 1140 التي ازدادت بمقدار 910 عن عام 2000، تم اتجهت هذه النسبة للانخفاض بشكل متتالي ومستمر حتى 2008 لتصل حوالي 1.53% وذلك لارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة، ثم ارتفعت مجددًا لتصل حوالي 1.96 عام 2009 وذلك لانخفاض مساهمة الصادرات النفطية الناتج المحلى الإجمالي إلى 51% والتي كانت حوالي 64% عام 2008، وأخير اتجهت إلى الانخفاض لتصل حوالي 1.76 عام 2010 في الوقت التي ارتفعت فيه نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي في نفس العام إلى حوالي 58.37%.

جدول رقم (2) تطور نسبة الصادرات (النفطية ، غير النفطية،إجمالي الصادرات) إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 2010/2000 بالملايين الدينارات

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي	نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي	نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي
2000	18456.9	32.13	1.25	33.38
2001	21618.6	29.90	1.23	31.13
2002	30330.5	40.48	0.77	41.25
2003	37360.7	48.56	1.68	50.24
2004	48159	44.60	2.37	46.97
2005	66618.6	54.96	1.77	56.73
2006	79029.9	63.61	1.62	65.23
2007	92693.6	62.20	1.65	63.85
2008	116639.6	64.51	1.53	66.04
2009	86289	51.72	1.96	53.68
2010	102538.3	58.37	1.76	60.13

تم إعداد الجدول اعتمادًا على البيانات الموجودة في الجدول رقم (1)



الشكل رقم (2) نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية وإجمالي الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة .

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرف ما إذا كانت هناك علاقة بين الصادرات غير النفطية وبين النمو الاقتصادي بطريقة كمية وقياسية، وسيتم ذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة الكمية بين المتغيرات، وذلك بصياغة النموذج القياسي، ثم تقدير معالم النموذج وتقييم واختبار وتحليل التقديرات.

وهنا سيتم توضيح العلاقة السببية بين الصادرات غير النفطية وعدد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها الناتج المحلى الإجمالي باعتباره احد أهم مقاييس النمو الاقتصادي، والتركيبة النسبية للصادرات على اعتبار أن زيادتها تعمل بشكل كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

لمعرفة طبيعة العلاقة في الاقتصاد الليبي ومن خلال البيانات الإحصائية، ووفقاً المتغيرات السابقة تم وضع النموذج القياسي في المعادلة القياسية التالية:

$$GDP = F(NON\ X، EC،)......................................(1)$$

حيث إن:

GDP= حجم الناتج المحلى الإجمالي.

F = دالة.

NON X= قيمة الصادرات غير النفطية

EC = التركيبة النسبية للصادرات(نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات) .

ولكي يتم قياس العلاقة بين المتغيرات فسوف يتم تحويل المعادلة الرياضية رقم (1) إلى الصورة اللوغاريتمية كما يلي:

$$lnGDP = a_0 + b_1 \text{lnNON X} + b_2 \text{lnEX} + v \ldots\ldots\ldots (2)$$

ومن خلال اختيار العلاقة بين المتغيرات الواردة في المعادلة رقم (2) تم الحصول على النتائج التالية:

$$lnGDP = 6.753 + 0.724 \text{ lnNON X} - 0.646 \ \ln EX$$

تم اختبار المعادلة بصيغتها االلوغاريتمية (ln) وكانت نتائج المعادلة كما يلى:

Coefficients

Model	B	T	sig
Constant	6.753	36.717	0.000
Ln NON X	0.724	30.238	0.000
Ln EC	− 0.646	− 8.963	0.000

$R^2 = 0.992$. $F = 508.471$ معنوى . $Adj\ R^2 = 0.990$. $DW = 1.333$

ونظرًا لوجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج القياسي السابق، والذي بلغت قيمته 1.333، ثم إعداد نموذج آخر والذي اعتمدت الدراسة على نتائجه، حيث تم استبعاد المتغير المستقل الثاني في الدراسة وهو التركيبة النسبية للصادرات (EC) لعدم معنويته، ومن خلال اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة بعد استبعاد المتغير المستقل الثاني تم الحصول على النتائج التالية:

Coefficients

Model	B	t	sig
Constant	5.972	11.769	0.000
Ln NON X	0.732	9.768	0.000

$R^2 = 0.914$. $F = 95.421$. $Adj\ R^2 = 0.904$. $DW = 1.902$

وتم اختبار المعادلة بصيغتها اللوغاريتمية مجددا بعد استبعاد (EC) من التحليل وكانت النتائج كما يلى:

lnGDP=5.972+0.732 lnNON X

وباستخدام برنامج SPSS، وبيانات السلسلة الزمنية من 2010/2000، وبالاعتماد على حجم معلمات قدرها (2)، ومن خلال جدول نتائج النموذج القياسي، أمكن الحصول على التقديرات التالية:

1. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.914، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.4% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد(الناتج المحلى الإجمالي).
2. بلغت قيمة (F) 95.421 وبمعنوية (0.000)، وبالتالي فهو معنوي؛ لأن قيمة المشاهدة أصغر من قيمة (0.05).
3. بلغت قيمة D.W (1.902)، وعند مقارنة قيمة D.W المحسوبة مع قيمة D.W الجدولية من جدول Durbin-Watson وبمستوى معنوية (0.05) وحجم المعلمات والتي قدرها 2، فأن قيمة D.W الجدولية والتي تعتبر قريبة من القيمة المحسوبة، فانه يمكن القول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.
4. قيمة معامل الصادرات غير النفطية قياسًا إلى حجم الناتج المحلى الإجمالي موجبة وبلغت (0.732)، أي أن زيادة قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 100% ستؤدى إلى ارتفاع حجم الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 0.732%، أي أن العلاقة بين قيمة الصادرات غير النفطية وحجم الناتج المحلى الإجمالي علاقة طردية، أي أنه كلما زادت قيمة الصادرات غير النفطية زاد حجم الناتج المحلى الإجمالي، ومِن ثَمَّ زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي فإن النموذج يتطابق مع النظرية الاقتصادية، مما يؤكد فرضية الدراسة التي تتعلق بوجود علاقة طردية بين قيمة الصادرات غير النفطية وحجم الناتج المحلى الإجمالي.

خامساً: خاتمة الدراسة.

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، فيما يتعلق بالعلاقة بين قيمة الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010/2000، وبعد تحليل البيانات التي أدرجت فى متن الدراسة، وتحليل النموذج القياسي لتفسير دور الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي يمكن توضيحها مايلى:

أ: النتائج:

من خلال ما تم عرضه من بيانات وإحصاءات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير جدًا على الصادرات النفطية لتصل حوالي 98.13% عام 2002، وحوالي 97.07% عام 2010، وأما الصادرات غير النفطية فقد حظيت بنسبة ضئيلة جدًا خلال فترة الدراسة والتي كانت أعلاها في عام 2004 لتصل حوالي 5.04%.
2. ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بمعنى أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، والذي يعكسه الارتفاع الملحوظ في نسبة درجة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهذا يجعل الاقتصاد الليبي رهينة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة في الأسواق العالمية.
3. ارتفعت نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلى الإجمالي لتصل في المتوسط إلى حوالي 51.69% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على دور هذه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي من خلال دور العائدات المتحققة منها، في حين نجد انخفاضًا كبيرًا في نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل في المتوسط إلى حوالي 1.59% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يؤكد اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الصادرات النفطية.

أما نتائج النموذج القياسي للدراسة فقد توصلت إلى ما يلي:

وجود علاقة طردية بين قيمة الصادرات غير النفطية والناتج المحلى الإجمالي، أي انه كلما زادت قيمة الصادرات غير النفطية زاد حجم الناتج المحلى الإجمالي.

ب: التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تعزز من دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. الاهتمام بشكل فعلى وجاد بدراسة دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي وذلك لإبراز دورها الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي.
2. الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى والاستفادة من الناتج المحقق من قبل قطاع النقط ودعم القطاعات الأخرى، التي تساعد بالفعل في زيادة الناتج المحلى الإجمالي وفرص العمل واستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.

3. تفعيل دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي وذلك للتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، كالقطاع السياحي والزراعي.
4. الاستفادة من العملات الأجنبية المتحققة من الصادرات النفطية لإحداث التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار فى هذه الأموال وتشجيع الصناعات بوضع سياسات تشجيع إقامة وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة و الكبرى داخل الاقتصاد.

المراجع

1. المحجوب ،خالد (2006)، الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد 6.
2. بدر الدين ،حسن خير الله (2011)، التغيرات الهيكلية فى الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 2010/1985، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62. www.cbos.gov.sd > files > volume – 62
3. بلقلة، إبراهيم (2008)، آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
4. بهلول، مقران(2011/2010)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005، رسالة ماجستير منشوره، جامعه الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر. .www.biblio.univ-alger.dz>jspui>bitstream
5. سحر على إبراهيم تغيان، دور الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000/ 2010، المركز الديمقراطي العربي.
6. على محمد عبد الله المحمودي، (2012)، تقدير دالة الطلب على الواردات في ليبيا في الفترة 2008/1975، (دراسة قياسية باستخدام نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطإ) رسالة ماجستير غير منشورة،الأكاديمية الليبية، قسم الاقتصاد، مدرسة العلوم الإدارية والمالية.
7. فرج بن ناوى العنزى، الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2012/2010. (2014/3/1)

www.alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=72

8. قاسم محمد الحمورى (2001)، عهود عبد الحفيظ على خضاونه، الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة دمشق،المجلد 17،العدد الأول.

www.damascusuiversity.edu.sy>

9. محمد خليل فياض، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، تقييم التجربة الليبية 1996/1970.مجلة الدراسات العليا، العدد الثالث عشر،أكاديمية الدراسات العليا جنزور.

10. مسغونى منى (2005)، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي بالاقتصاد الوطني فى الفترة الممتدة بين 2001/1970، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقله، كليه الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر.

11. وصاف سعيدي(2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي فى الجزائر، الواقع والتحديات جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث ،العدد الأول

reweb.luedld.net>1-ouasaf ..www

12. التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 2004/1993. www.cbl.gov.ly>pdf

13. مصرف ليبيا المركزي،تقارير ونشرات اقتصادية متنوعة.

الملحق

نتائج النموذج القياسي الأول

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3، X2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: X1

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics: R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.996[a]	.992	.990	.06384	.992	508.471	2	8	.000	1.333

a. Predictors: (Constant)، X3، X2

b. Dependent Variable: X1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.144	2	2.072	508.471	.000[a]
	Residual	.033	8	.004		
	Total	4.177	10			

a. Predictors: (Constant)، X3، X2

b. Dependent Variable: X1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.753	.184		36.717	.000
	X2	.724	.024	.945	30.238	.000
	X3	-.646	.072	-.280	-8.963	.000

a. Dependent Variable: X1

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	9.8391	11.6292	10.8933	.64377	11
Residual	-.10702	.07510	.00000	.05710	11
Std. Predicted Value	-1.638	1.143	.000	1.000	11
Std. Residual	-1.676	1.176	.000	.894	11

a. Dependent Variable: X1

نتائج النموذج القياسي الثاني والمعتمد فى الدراسة

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: X1

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.956[a]	.914	.904	.20000	.914	95.421	1	9	.000	1.902

a. Predictors: (Constant)، X2

b. Dependent Variable: X1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.817	1	3.817	95.421	.000[a]
	Residual	.360	9	.040		
	Total	4.177	10			

a. Predictors: (Constant)، X2

b. Dependent Variable: X1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.972	.507		11.769	.000
	X2	.732	.075	.956	9.768	.000

a. Dependent Variable: X1

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	9.9538	11.4636	10.8933	.61781	11
Residual	-.34363	.35351	.00000	.18974	11
Std. Predicted Value	-1.521	.923	.000	1.000	11
Std. Residual	-1.718	1.768	.000	.949	11

a. Dependent Variable: X1

جدول البيانات الإحصائية ومتغيرات الدراسة

	المتغير التابع	المتغير المستقل الأول	المتغير المستقل الثاني
السنوات	الناتج المحلى الإجمالي (GDP)	قيمة الصادرات غير النفطية (NON X)	التركيبية النسبية للصادرات (EC)
2000	18456.9	230	3.73
2001	21618.6	265	3.94
2002	30330.5	234	1.87
2003	37360.7	626	3.34
2004	48159	1140	5.04
2005	66618.6	1179	3.12
2006	79029.9	1283.8	2.49
2007	92693.6	1527	2.58
2008	116639.6	1784	2.32
2009	86289	1693	3.66
2010	102538.3	1808	2.93

جدول البيانات الإحصائية ومتغيرات الدراسة بعد اخذ اللوغاريتم للقيم الحقيقة

	X1	X2	X3
السنوات	LN(GDP)	LN(NON X)	LN(EC)
2000	9.82	5.44	1.32
2001	9.98	5.58	1.37
2002	10.32	5.46	0.63
2003	10.53	6.44	1.21
2004	10.78	7.04	1.62
2005	11.11	7.07	1.14
2006	11.28	7.16	0.91
2007	11.44	7.33	0.95
2008	11.67	7.49	0.84
2009	11.37	7.43	1.30
2010	11.54	7.50	1.08

الأسباب السياسية والاقتصادية لغزو العراق

من المستفيد من احتلال العراق؟

د. علي عبدالكريم العاشق
كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية
Ali-alsahik2000@yahoo.com

الملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى موضوع العوامل السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق، ونظرا لأهمية الموضوع كونه يبحث في الدوافع الكامنة وراء هذا الاحتلال في ظل متغيرات دولية أسفرت عن اختلال في توازن القوى وتغيرات هائلة في النسق الدولي أدت إلى فراغ في المجال الدولي وذلك بانهيار أحد أقطاب ذلك النسق وهو الاتحاد السوفييتي(السابق)، الأمر الذي أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لاحتلال العراق والسيطرة على مقدراته الاقتصادية المتمثلة أساسًا في النفط ، ولذا تهدف الدراسة إلى بيان أهمية العاملين السياسي والاقتصادي في غزو العراق واحتلاله.

وتوصلت الدراسة إلى إن العاملين السياسي المتمثل في المكانة الاستراتيجية للعراق، والاقتصادي المتمثل في السيطرة على نفط العراق كانا وراء الحملة الأمريكية على العراق واحتلاله.

المقدمة:

يمثل احتلال العراق حدثاً سياسياً خطيراً له تداعياته ونتائجه الوخيمة على دولة العراق، والمنطقة العربية، وعلى المجتمع الدولي، بل وعلى القانون الذي ينظم العلاقات بين الدول، ومازالت هذه التداعيات مستمرة حتى اليوم، فيعتبر هذا الاحتلال بداية لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وإعادة هيكلة المؤسسات الدولية لمصلحة السيطرة الأمريكية على العالم بأكمله، ويشكل غزو العراق واحتلاله استكمالاً لأهداف حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط ، ولفرض هيمنة القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي .

وبدعم ومساندة من بريطانيا وأسبانيا واستراليا ودول أخرى قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في تجربة أولى للاستراتيجية الأمريكية الجديدة المسماة (الحرب الاستباقية) والتي اعتمدتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001، وتعني ضرب مصادر الخطر قبل وقوعه.

ولتغطية وتبرير العدوان قامت الولايات المتحدة بطرح شعارات مثل (حرية العراق) أي تحريره من حكم صدام الاستبدادي وإقامة نظام ديمقراطي، وشعار (نزع أسلحة الدمار الشامل) التي زعمت أن العراق

يمتلكها، وشعار (الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي) وشعار (الدفاع عن الأمن والسلم الدوليين) بعد أن عجزت الأمم المتحدة عن الدفاع عن هذا الشعار الأخير، ولكن هل هذه هي الحقيقة؟.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على حقيقة ما تقوم به الولايات المتحدة من انتهاكات للقوانين والأعراف والمبادئ الدولية – والتي من أهمها مبدأ عدم التدخل– للسيطرة على العالم بتقديمها حجج واهية عن الأعمال الحربية التي تقوم بها تجاه الدول المارقة – حسب تعبيرها– والرد على هذه الحجج بمحاولة تقديم بعض الحقائق التي أبرزها الواقع ، فليس خافيا على أحد خطورة الوضع بعد القبول بتلك الانتهاكات واحتلال العراق ، وما آل إليه الوضع في العراق والمنطقة العربية بل والمجتمع الدولي ككل .

مشكلة البحث:

احتلال العراق أمر كان له أهمية عظيمة في الشأن الدولي، كونه حدث بدون تبرير حقيقي وواقعي يبين الدوافع الكامنة وراء هذا الاحتلال في ظل متغيرات دولية، أسفرت عن اختلال في توازن القوى، وتغيرات هائلة في النسق الدولي أدت إلى فراغ في المجال الدولي، وذلك بانهيار أحد أقطاب ذلك النسق وهو الاتحاد السوفييتي (السابق)، الأمر الذي أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لاحتلال العراق والسيطرة على مقدراته الاقتصادية المتمثلة أساسًا في النفط.

ولدراسة هذه المشكلة تم وضع عدة تساؤلات ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها للوصول إلى نتائج، وهذه التساؤلات هي:

1- هل كان العاملان السياسي المتمثل في المكانة الإستراتيجية للعراق، والاقتصادي المتمثل في السيطرة على نفط العراق وراء الحملة الأمريكية على العراق واحتلاله؟

2- ما هي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للعراق بالنسبة للولايات المتحدة ؟

3- هل يمكن القول إن النفط سبب مباشر لاحتلال العراق ؟

4- هل تتطابق المبررات الظاهرية التي قدمتها الولايات المتحدة لغزو العراق مع المبررات الحقيقية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الرغبة في كشف ما أصبح عليه الوضع الدولي – والذي أصبح لا يخفى على أحد– وتسليط الضوء على ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من انتهاكات للقوانين

والأعراف والمبادئ الدولية في محاولة منها للسيطرة على العالم بعد أن أصبحت القطب الوحيد بانهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً، فقد تدخلت الولايات المتحدة في عدة دول ولازالت تتدخل، وتحاول دائماً أن تقدم الحجج والبراهين على حقها في التدخل عسكرياً تجاه الدول التي تعتبرها مارقة وبموافقة مشبوهة من الأمم المتحدة، وتحاول بشتى الطرق أن تثبت أنها على حق حتى وأن ثبت العكس، هذا الأمر بدأ واضحًا في تقديمها مبررات غزو العراق، والتي اتضح زيفها قبل حتى أن يبدأ الغزو فعلياً.

من هنا يأتي أهمية هذا البحث، حيث نحاول تسليط الضوء جزئياً على الأسباب الحقيقة لهذه الانتهاكات التي تقوم بها الولايات المتحدة عبر العالم، هذه الجزئية متمثلة في إظهار بعض من الأسباب الحقيقية التي أدت إلى غزو العراق، وبالتالي يمكن أن نسقط هذا الموضوع على كل التدخلات التي حدثت بعد العراق، أو التي مازالت تطبخ في مطابخ البيت الأبيض أو مطابخ البنتاجون العسكرية.

منهجية البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث تم استخدام المنهج التاريخي والذي باستخدامه يمكن تتبع أهمية العراق وأطماع الدول في ثرواته النفطية، فضلاً عن الاهتمام بموقعه الاستراتيجي عبر تاريخه الحديث على الأقل، كما تم استخدام المنهج الواقعي والذي عن طريقه يمكن أن نفسر كيف أن القوة الرئيسة المحركة للسياسات الخارجية للدول، تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية وتحقيق الدرجة القصوى منها، ولا يكون ذلك إلا بمضاعفة الدولة لمواردها بكل الطرق الممكنة والمتوفرة لديها.

خطة البحث:

لقد تم تقسيم الهيكل العام للبحث على النحو التالي:

1- أهمية العراق.
   - 1-1 الأهمية الاستراتيجية للعراق.
   - 1-2 الأهمية الاقتصادية للعراق.
2- التحول الأمريكي نحو العراق.
3- النفط ومبررات الحرب على العراق.
4- الأسباب الظاهرية التبريرية لغزو العراق.
   - 4-1 أسلحة الدمار الشامل.
   - 4-2 نشر الديمقراطية وتحرير العراق من النظام الدكتاتوري.

1- أهمية العراق:

1-1 الأهمية الاستراتيجية للعراق:

تقع جمهورية العراق في جنوب غرب قارة أسيا، وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، ويمتد العراق من خط طول 45" 38" إلى 45" 84" ويحدها من الشمال تركيا بطول 58 كم ، ومن الشرق إيران بطول 1458كم ، ومن الغرب سوريا بطول 605كم ، والعربية السعودية بطول 814كم ، والأردن بطول 181كم، ومن الجنوب الكويت بطول 242كم ، وله سواحل على الخليج العربي بطول 58كم.

وتبلغ مساحة العراق 317،438 كيلو متر مربع، وللعراق منفذ بحري قصير على الخليج العربي يسمى بميناء أم قصر، هذا ويمر نهرا دجلة والفرات في البلاد من شماله إلى جنوبه واللذان كانا أساس نشأة حضارات مابين النهرين التي قامت في العراق على مر التاريخ.

وتعتبر الأهمية الإستراتيجية للعراق قديمة قدم التاريخ، فهي ليست بترولاً يتحكم في أسواق النفط فحسب، بل أنهار تجري من الشمال إلى الجنوب فتصب في أعماق الخليج، ولو أن مياهها تحولت إلى الجزيرة العربية كما خطط لها "مدحت باشا" الحاكم التركي في العهد العثماني لحولت الصحراء خلال عشرين عاما إلى جنات وينابيع. (أنور عشقي، 2006، ص 40).

إن أهمية الموقع الاستراتيجي للعراق في الخليج العربي تأتي من كونه يقع في النهاية الشرقية لقوس الهلال الخصيب، فيتحكم في الخليج بسبب صدارته لأعلى الخليج رغم الشواطئ البسيطة التي منحتها له بريطانيا بعدما تقاسمت الشرق الأوسط مع فرنسا في معاهدة سايكس بيكو عام 1916م.

ولأن العراق من أقرب الطرق البرية للدولة الألمانية للنفاذ إلى الأسواق العالمية في أسيا وأفريقيا فإن العراق تسبب في إشعال الحرب العالمية الأولى؛ لأن المانيا فكرت في إنشاء خط قطار "برلين – بغداد" في محاولة لتمهيد الطريق إلى سيطرتها على أكبر مستودع للنفط في العالم (منطقة الخليج العربي) ولكن جهودها لم تتحقق بعد أن خسرت الحرب العالمية الأولى، وتقدمت الجيوش البريطانية إلى هذه المنطقة وبسطت سيطرتها الكاملة عليها، وهكذا وقع العراق تحت نير الاحتلال البريطاني في أواخر العام الأول وبداية العام الثاني من الحرب العالمية الأولى.(سمير صارم، 2005، ص 149).

2-1 الأهمية الاقتصادية للعراق:

يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تتراوح احتياطياته النفطية بين (112-150) مليار برميل، أي ما يعادل 11% من مجمل الاحتياطيات العالمية، ويرى الخبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن النفط بدون توقف لأصبح يمتلك مثلي احتياطياته الحالية، فقد توقفت أعمال التنقيب بدءًا من العام 1980م بسبب الحروب التي خاضها مع إيران ثم مع الكويت ، ولم يستطع العراق أن يستأنف التنقيب بعد هذه الحروب بسبب الحصار الدولي والمقاطعة. (أنور عشقي، 2006، ص51).

إن جميع أصحاب الشركات النفطية العالمية يعرفون أهمية الذهب الأسود العراقي منذ زمن بعيد، ولا يغير من الأمر شيئًا اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وذلك لسبب بسيط وهو أن تكلفة استخراج وإنتاج برميل النفط من بحر قزوين تبلغ 7-8 دولار أمريكي، بينما تكلفة برميل النفط العراقي وهو الأكثر جودة لا تتجاوز 70 سنتا أمريكيًا كما يقول خبراء النفط، لذلك لن تفتر همة الشركات النفطية وأطماعها في نفط العراق. (جواد بشارة، 2002).

وقد كشف خبير اقتصادي أن تدفق النفط العراقي سوف يستمر لما يتجاوز 250 سنة قادمة حتى ولو ارتفع الإنتاج إلى مابين 3 – 5 ملايين برميل في اليوم، هذا يؤكد وصول الاحتياطي النفطي إلى 300 مليار برميل. (جاسم داخل، 2004). لذلك كان دائماً الوصول إلى النفط العراقي هدفاً استراتيجياً أمريكياً، وعندما أعطى جورج بوش الابن موافقته لإعادة النظر في العقوبات المفروضة على العراق في بداية العام 2001م ليسمح لبغداد بزيادة حصتها من الإنتاج والتصدير، لم يكن من أجل شعب العراق، بل لمعرفته للأهمية الاقتصادية للعراق وللاحتياجات الأمريكية من النفط، وزيادة الطلب العالمي عليه ، ومنعًا لارتفاع أسعاره.

وتشير دراسات عدة إلى تزايد معدلات نمو الطلب العالمي على النفط لأسباب مهمة منها تدني الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في روسيا والجمهوريات الأخرى في الكومنولث المنتجة للنفط . (عيد بن مسعود الجهني،2001، ص63).

2- التحول الأمريكي نحو العراق:

رغم أن إدارة كارتر حولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي إلى وجهة جديدة ، وشرعت في تحريك التطورات السياسية والعسكرية اللازمة لدعم هذه السياسة، إلاً أن مناخ الأزمة المتواصل في الخليج لم يحقق سوى نتيجة مؤكدة هي هزيمة الرئيس في انتخابات عام 1980م، وبصورة غير متوقعة، أصبح الخليج العربي ذا أهمية سياسية حاسمة للرؤساء الأمريكيين لكي يحتفظوا بتأييد الناخب الأمريكي لبقائهم في البيت الأبيض. وعندما وصل الرئيس الأمريكي رونالد ريجأن إلى السلطة في بداية عام 1981م، أعلن عن تمسكه بالأفكار الرئيسة التي تضمنها مبدأ كارتر. (إسماعيل مقلد،1986، ص491).

وخلص الرئيس ريجن إلى أنه مما يتفق مع المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية أن يبدأ في تدعيم العلاقات مع العراق، وكان الحافز الأول لإدارته في ذلك هو الرؤية الإستراتيجية القائلة بأن الولايات المتحدة في حاجة إلى دعم العراق كقوى إقليمية موازية لإيران خوفًا من طموحات إيران التوسعية. (إبراهيم نافع ،2004، ص 148).

وفي العام 1982م رفعت الولايات المتحدة اسم العراق من لائحة الدول الداعمة للإرهاب الدولي كي تتمكن من مساعدة صدام حسين. وضغط البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية على بنك التصدير والاستيراد لتزويد العراق بالتمويل ورفع أهلية نظام صدام حسين للاستدانة، وتمكينه من الحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية أخرى. (جيف سيمونيز،2004، ص210) وكانت الولايات المتحدة تقدم لصدام معلومات استخباراتية ودعمًا عسكريًا بصورة سرية، ومن ثم أعادت واشنطن العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع العراق في العام 1984م. (جيف سيمونيز،2004، ص211).

وقد خرج العراق من النزاع مع ايران باعتباره واحدًا من أقوى الدول في المنطقة عسكريا، وكان رأي جورج بوش "الأب" هو أن العراق قد خرج من الحرب أكثر اعتدالاً وأكثر موالاة للغرب، وأكثر انفتاحًا من الناحية السياسية مما كان عليه من قبل، وفي هذا السياق رأت إدارة بوش أن تطوير علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة والعراق سيخدم مصالحها في المدى الطويل.

3- النفط ومبررات الحرب على العراق:

لكل حرب مشروعة أو غير مشروعة أسبابٌ حقيقية يخطط لها المعتدي، ويثبتها في إستراتيجيته الحالية والمستقبلية، وأخرى أسباب ظاهرية (تبريرية) يتذرع بها المعتدي ويعتبرها أسبابًا مشروعة لحربه وعدوانه محاولاً إقناع الرأي العام الداخلي والدولي بها، ولاشك أن العراق بلد غني بشعبه وأرضه وثرواته خاصة النفط، وله ثقله السكاني الكبير وأثره البالغ الوطني والقومي في المنطقة، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي المهم في المنطقة العربية والدولية. (طه نوري،2004، ص21).

وتدرك واشنطن أن طاقة النفط هي الأرخص، وأن إنتاج طاقة بديلة مازال في طي البحث، لكنه لن يتقدم إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي العالمي، وارتفعت الأسعار بما يتناسب مع كلفة إنتاج بديل للنفط، لذلك فمهما قيل عن الطاقات البديلة للنفط سيبقى النفط الركيزة الأساسية للنهوض الاقتصادي العالمي وتطوره، وسيظل هو الوقود الرئيس في العالم إلى فترة متقدمة، ونقصه سيتسبب في تأخر النمو الاقتصادي بل وفي توقفه أيضًا، وهذا ما أشارت إليه إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عند مطالبتها (أوبك) عام 2002م بضرورة زيادة إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميًا خلال النصف الثاني من السنة، وحذرت بأن عدم استجابتها لذلك سيحبط الانتعاش المنتظر في اقتصاديات الولايات المتحدة والعالم. (طه نوري،2004، ص 71).

وفي تقرير مسهب عن أزمة الطاقة أعده معهد (جيمس بيكر للسياسة العامة) في جامعة رايس الأمريكية، خلص الباحثون إلى تأكيد أن الإجراءات والمبادرات السياسية التي كانت تلجأ إليه أمريكا خلال السنوات العشر الماضية لسد النقص المتزايد في الطاقة لم تعد فاعلة ولا كافية بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط وسائر مصادر الطاقة لدرجة فاق معها كثيرًا القدرات الإضافية لمصدري النفط. (محمد حسين، 2004).

ولاشك أن النفط من أهم العوامل التي مكنت الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم، وهو الذي جعل من القرن العشرين بأكمله قرنا أمريكيا، ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لجعل القرن الحادي والعشرين قرنًا أمريكيا أيضاً، ولكي يتم لها ذلك فإنه لابد لها من السيطرة على النفط، وبخاصة نفط العراق الذي تزداد حاجة العالم والولايات المتحدة إليه. (عبدا لخالق عبدا لله،1994، ص 17). ومعلوم أن الولايات المتحدة تستهلك ما يقرب من 25% من الإنتاج العالمي من النفط ،

وتستورد ثلثي هذا الاستهلاك وأغلب وارداتها من منطقة الخليج العربي ، وتستورد من العراق وحده 25% من إجمالي هذه الواردات، وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أهمية النفط للولايات المتحدة، ومحاولة السيطرة على أهم جزء في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، ولعل المصالح الاقتصادية قديمة في المنطقة، فالجزء الأكثر أهمية في مفهوم السيطرة العالمية كما تمت صياغته إبان الحرب العالمية الثانية ينص على :

أن السيطرة على منطقة الخليج العربي التي كانت تعتبر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية أمر بالغ الأهمية للسيطرة على العالم اقتصاديًا وعسكرياً وسياسياً، وبصفة خاصة لأن هذه المنطقة تعتبر خزان معظم احتياطي نفط العالم، ولهذا السبب بدأت الولايات المتحدة سلسلة من عمليات سرية وغير سرية في المنطقة منذ خمسينيات القرن العشرين، كان أولها الإطاحة بحكومة مصدق في إيران المنتخبة ديمقراطياً سنة 1953 بسبب تأميم هذه الحكومة لشركات النفط الأجنبية. (ديفيد هارفي ،2004، ص30).

ومنذ أوائل السبعينيات طورت السياسة الأمريكية في الخليج العربي عدداً من الممارسات بهدف حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها في المنطقة عن طريق دعم القوى الإقليمية العريقة ودعم الوجود الأمريكي في المنطقة، وذلك في صورة قواعد وتسهيلات، ثم تطوير إمكانية التدخل العسكري المباشر، وذلك على أثر قرار حظر النفط على الدول الغربية التي ساندت العدوان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973.

فمنذ تلك الفترة اهتمت الإدارة الأمريكية بمسألة الوصول إلى مناطق ومنابع النفط العربي والاستيلاء عليها، والدراسات التي اهتمت بهذا الشأن كثيرة ومتعددة إذ تشير إحدى الدراسات التي ناقشها الكونجرس الأمريكي وصدرت في 21\8\1975 إلى أن القوات المسلحة النظامية لدول الأوبك منفردة أو مجتمعة، تعتبر قليلة الشأن من حيث الكم أو الكيف إذا ما قورنت بالقوات المسلحة التي تمتلكها القوى العظمى ويمكن سحقها بسرعة. (عبد الرحمن النعيمي،1994، ص61).

وجدير بالذكر في تلك المرحلة أن ننوه بالمواقف الرسمية الأمريكية من النفط العربي من حيث التهديدات العسكرية المباشرة الصادرة عن مختلف الشخصيات الأمريكية الحاكمة، فقد أطلق هنري كيسنجر من التهديدات العسكرية ما فيه الكفاية، كذلك أعلن قائد الأسطول السادس الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط آنذاك الاميرال فريديريك تورس في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي يوم 9 يناير

1975 :"أن أسطوله مستعد في أي وقت للقيام بعملية اجتياح للدول المنتجة للنفط". (عبد العزيز مؤمنه،1976، ص183).

و يستنتج من تلك التصريحات سواء من رجال عسكريين أو سياسيين أنها ليست من قبيل المصادفة، بل هي وليدة الدراسة والتخطيط، وفوق هذا كله تعطي صورة واضحة عن أهمية النفط العربي بصفة عامة والعراقي بصفة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومعلوم أن حرب الخليج الثانية التي لم تحسم أمر العراق كانت السبب في وجود عسكري أمريكي قوي في منطقة الخليج، ولم يكن مجيء الحشود الأمريكية صدفة، فهذا أمر مخطط له منذ زمن بعيد، وهنا تسقط ومن البداية أي حجة تقول إن حشود عام 1990 العسكرية الأمريكية في دول منطقة الخليج العربي كانت بمثابة رد الفعل على العدوان العراقي بغزوه الكويت.

ويرى البعض أن غزو العراق للكويت في عام 1990 قد جعل دول الخليج جزءاً من محمية أمريكية جديدة نشأت بحكم الأمر الواقع، ففي غياب المساندة الأمريكية لدول الخليج يتعرض بقاء الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان، بل والمملكة العربية السعودية، للخطر وبذلك يحقق الأمريكيون ما كانوا يسعون إليه في الخليج العربي وما كانوا يريدونه من تلك المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي، وسادت قناعة خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية بأن حماية طرق الوصول إلى النفط كانت سببًا رئيسيًا للمشاركة الأمريكية، وفي هذا يقول لورانس كورب مساعد سابق لوزير الدفاع الأمريكي عام 1990 : لو كانت الكويت تزرع جزراً لما اهتممنا على الإطلاق، ويقول عضو مجلس النواب ستوكس في 12 يناير 1991 : أقول صراحة إن الكويت لو كانت تنتج موزاً عوضاً عن البترول لما كنا أرسلنا 400 ألف جندي أمريكي اليوم. (جيف سيمونز ،2004، ص331).

والحرب العراقية على الكويت مهدت لها أمريكا، وذلك بدفع الكويت إلى العمل على تحطيم الاقتصاد الوطني للعراق بعمليتين أساسيتين، الغرض منهما منع العراق من استثمار وارداته النفطية لإعادة بناء ما خلفته حرب الثماني سنوات من دمار في البنى التحتية وتأخر خطط التنمية، الأولى زيادة ضخ النفط الكويتي والثانية بإلحاح الكويت ومطالبتها بالديون التي ترتبت على العراق، وهذا كله دفع بالعراق إلى القيام بحربه على الكويت، بعد أن قامت الولايات المتحدة بمباركتها واعتبرتها شأنًا عربياً من خلال سفيرتها في بغداد ابريل جلاسبي.

وهنا كانت الطامة الكبرى وإشارات الخطر التي جرَّت القيادة العراقية إلى حرب ليست لصالح العراق ولا لصالح الأمة العربية، وعندما تورط العراق بغزوه للكويت تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت بتطبيق المرحلة الأولى من مخططها العدواني وهو القضاء على قدرات العراق العسكرية، وذلك بالحصول على قرارين أساسيين من الامم المتحدة : الأول اخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة، والثاني فرض الحصار الاقتصادي على العراق والذي استمر عشر سنوات أنهك فيها العراق كلياً وتحطمت قدراته الاقتصادية.

وكما هو معلوم أن عقد التسعينيات شهد حشداً قوياً للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي وافتتحت مستودعات ضخمة للمعدات العسكرية في كل من الكويت وقطر والسعودية، مما وفر للولايات المتحدة القدرة على التحرك الفوري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتدمير الأسلحة العراقية الكيميائية والبيولوجية حسب الادعاءات الأمريكية المزعومة.

أما فيما يخص بريطانيا المتحمسة بشكل كبير لقرع طبول الحرب من أجل بوش، فإنها على وشك استنفاذ طاقتها المحلية، وذكر مركز تحليل نضوب النفط أن إنتاج بريطانيا من نفط بحر الشمال أخذ في التراجع منذ عام 1999، مما أدى إلى اعتماد اكبر على الطاقة المستوردة، وأشار ذلك إلى أن حكومة توني بلير لم تكن راغبة في البقاء خارجاً عندما يحين الوقت لاقتسام موارد النفط العراقية.(جيف سيمونز ،2004، ص330).

وبتتبع بسيط للإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن نجدها على صلة قوية بشركات النفط العملاقة، وتسعى منذ مجيئها إلى إعداد استراتيجيات حيوية لإدارة العالم من خلال الهيمنة على مراكز الطاقة العالمية، ونجد أن حكومة الرئيس بوش مُثّلت بعدد كبير من المدراء السابقين في شركات البترول، ويعتقد أنهم يحتفظون بعلاقات مع مصالحهم البترولية السابقة ويكفي هنا أن نذكر الأسماء التالية :

- جورج بوش : رجل أعمال في مجال النفط في تكساس، كادت شركته المختصة في التنقيب اربوستو arbusto تفلس قبل أن تشتريها شركة سبكتروم spectrum التي بيعت بدورها إلى شركة هاركن harken. وتم الاحتفاظ ببوش كعضو في مجلس الإدارة بفضل صِلاته الكثيرة خاصة مع والده (الذي كان قد عيّن رجل نفط آخر هو جيمس بيكر وزيراً للخارجية). (جيف سيمونز ،2004، ص333).

- ديك تشيني : نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ورئيس سابق لشركة هاليبرتون أكبر شركة لخدمات حقول النفط في العالم وهو من أبرز الشخصيات في الإدارة الأمريكية السابقة، لذلك يقال إن الإدارة الأمريكية السابقة جاءت ومعها استراتيجية جديدة للطاقة، يحمل ملفها نائب الرئيس، وتتضمن هذه الاستراتيجية العمل بشتى الوسائل على تأمين إمدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.(سمير صارم،2005،ص146).
- دونالد رامسفيلد : وزير الدفاع ورئيس سابق لشركة أدوية ذات صلات بالصناعات البترولية.
- كوندوليزا رايس : وزيرة الخارجية كانت عضوة في مجلس إدارة شركة شفرون، وحملت ناقلة نفط اسمها فترة من الزمن.
- دون ايفانز : وزير التجارة ورئيس سابق لشركة توم براونانك، وهي شركة رأس مالها 1.2 بليون دولار تعمل في مجال الغاز والنفط.
- غيل نورتون : وزير الداخلية وهو محام مثل شركة دلتا بتروليوم، وترأس في الماضي تحالف أنصار البيئة الجمهوريين الذي تساهم بريتش بتروليوم أموكو في تمويله.(جيف سيمونز،2004، ص 334).

وتؤكد الدراسات أن الحرب الأمريكية على العراق لم تكن مفصولة عن المصالح النفطية، فقد ذكر ادوارد دجيريجيان مدير معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس أن تشدد واشنطن وإلحاحها على غزو العراق أصبح يجد قناعة لدى العراق نفسه، وفي أنحاء أخرى من العالم بأن الحرب ذات طبيعة امبريالية أكثر منها أمنية، تتعلق بعملية نزع أسلحة الدمار الشامل فقط، أي أن العراقيين وغيرهم يدركون حقيقة وقوع الحرب لا محالة، لأن الهدف منها ثروات العراق، ومادامت هذه الثروات موجودة فأسباب الحرب تظل قائمة وموجودة، وأضاف أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول قد أكد هذه الحقيقة، عندما قال إن النفط العراقي سيظل ملكاً للعراقيين، غير أن إدارة الثروة النفطية ستتم بغير الأيدي العراقية. (التقرير الاستراتيجي،2004، ص23).

ولعل تصريح لورانس ليندساي في اكتوبر 2002 حينما كان يشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية بأن النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق، فإن ذلك كان يشكل صراحة غير معتادة من المسئولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي والحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية على العراق. (مجموعة باحثين،2003، ص159).

وهذا يؤكد حقيقة هي أن شركات النفط البريطانية والأمريكية قد استُبعدت من العراق الذي فضل التعامل مع شركات فرنسية وروسية وصينية والتي كانت معارضة للحرب، على أن البديل للنزع السلمي للأسلحة أمراً تبنته بقوة الدول التي كانت لها امتيازات في العراق، ولو صادقت الأمم المتحدة على نزع الأسلحة، فسوف ترفع العقوبات وبذلك يستفيد أصحاب الامتيازات الحاليون، أما تغيير النظام عن طريق الحرب فهذا يعني بالتأكيد إعادة التفاوض حول الامتيازات، إذ تقوم الإدارة الأمريكية بالاستيلاء على شركة النفط العراقية، أو تؤسس نوعاً من منظمة ما مثل مجموعة شركات تتمتع فيها الولايات المتحدة بصلاحية النقض (الفيتو) كما في صندوق النقد الدولي، وذلك لاستثمار النفط واستخدامه، وقد أعلن نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول ولفوفيتز) في أوائل شهر يونيو 2003 في مؤتمر قمة أمني أسيوي في سنغافورة :" لم يكن أمامنا أي خيار اقتصادي في العراق، فالبلد يسبح على بحر من النفط". (جيف سيمونز،2004، ص 336).

4- الأسباب الظاهرية التبريرية لغزو العراق.

لإخفاء الأسباب الحقيقية للحرب على العراق تذرعت الولايات المتحدة بأسباب ظاهرية تبريرية للعدوان من أجل تأمين الرأي العام العالمي المؤيد لذلك العدوان، وكانت الأسباب التي تذرعت بها ما يلي:-

4-1 أسلحة الدمار الشامل:

إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل محظور إلا على الدول الكبرى فقط (أمريكا-انجلترا-فرنسا-روسيا-الصين) وتمنع الدول الأخرى من امتلاك حتى الطاقة النووية، التي تستخدم للأغراض السلمية، وأن امتلاك أي دولة أخرى لها يعتبر خرقاً للقانون الدولي، واستخدمت الولايات المتحدة ذريعة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل للأغراض الحربية واعتبرتها ذريعة للعدوان عليه والإطاحة بنظام الحكم في العراق.

وقد رضخ العراق لقرارات الأمم المتحدة بتفتيشه عن طريق لجان تم تشكيلها لهذا الغرض إلا أن عمل هذه اللجان انهار في ديسمبر 1998 ، وتم تجميد عمليات التفتيش في العراق لمدة تقترب من أربع سنوات، ثم جرى استئنافها في نوفمبر 2002 عقب صدور القرار 1441، متأثرة في ذلك بالتحولات العاصفة التي طرأت على المنظومة الدولية في فترة مابعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما شهدت من اتجاه الإدارة الأمريكية نحو استغلال هذه التداعيات من أجل الإطاحة بنظام صدام حسين، بحجة

عدم تعاونه مع الأمم المتحدة في إزالة مالديه من أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الصدد يؤكد ريتشارد كلارك الذي كان يشغل منصب منسق مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في كتابه (ضد كل الأعداء) والذي كشف فيه نية الرئيس جورج بوش بتوريط العراق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

ورغم قرارات لجان التفتيش التي وافق عليها العراق، والتي قامت بتفتيش العراق لأشهر وسنين لم تعثر هذه اللجان على أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب اعترافات كل رؤساء لجان التفتيش قبل العدوان وبعده، إلا أن أمريكا وبريطانيا بقيتا تصران على ادعاء امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة قبل العدوان وبعده واعتبرته سبباً أولاً لفرض الحصار على العراق لمدة ثلاثة عشر سنة، وثانياً اتخاذه سبباً رئيساً ومبرراً للعدوان على العراق وتدمير كافة طاقاته. (أحمد محمود،2003).

وفي هذا السياق يمكن القول إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى مسألة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة إلا بقدر ما يخدم هدفها الأصلي في الأزمة، وبالتالي فإن الموقف الأمريكي كان يركز على عدد من الأهداف، يتمثل أولها في أن الأنشطة التي تقوم بها فرق التفتيش يمكن أن تكون مكملة للهجوم الأمريكي على العراق، بمعنى أن تتكفل اللجنة بالقضاء على ما لدى العراق من أسلحة الدمار الشامل، بحيث لا يتم استخدامها ضد القوات الأمريكية في حالة بدء الحرب على العراق، علاوة على أن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على أن تبدو أمام المجتمع الدولي على أنها قد حاولت تسوية الأزمة سلمياً قبل اللجوء إلى الخيار العسكري.

كذلك فإن الإدارة الأمريكية وجدت أنه ليس هناك تعارض كبير بين عمل المفتشين وبين الاستعداد للحرب على العراق، لأنها كانت تحتاج لوقت كاف لاستكمال الحشد العسكري اللازم لبدء الحرب، وقد أدى تعاون العراق الواسع مع فرق التفتيش، حتى بالنسبة للمسائل التي يرى العراق أنها لا تدخل في صميم عمل لجنة (الانموفيك)، مثل مسألة تدمير صواريخ الصمود2، وبالرغم مما قدمه تقريري بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2002 والذين تضمنا إشادة واضحة بالتعاون العراقي مع فرق التفتيش لم تكترث ادارة بوش إزاء مايعنيه ذلك من ضعف مصداقية الاتهامات الأمريكية للعراق مع المفتشين.

وكما هو معلوم أن الدول الراعية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، أسبانيا) حاولت تقديم مشروع قرار وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر أن العراق قد امتنع من الاستفادة من الفرصة النهائية التي منحه إياها القرار 1441، إلا أن هذه الدول امتنعت عن تقديمه لمجلس الأمن عندما بدا أن توافر الأغلبية اللازمة مستبعد.

2-4 نشر القيم الديمقراطية وتحرير العراق من النظام الدكتاتوري :

كان هذا التبرير –الذي أُطلق بالتزامن مع باقي الحجج منذ بداية الحملة على العراق– قد لقي رواجًا خاصاً لدى أصدقاء إدارة بوش، ووجدت هذه التبريرات لدى بعض مؤيدي "الحرب الإنسانية" والذين استمروا في تأييد اللجوء إلى القوة مع إدارة بوش، وحاولت الإدارة الأمريكية إقناع العالم بأن هدف الحرب هو منح الحرية للعراق، وتخليصها من نظام الحكم الظالم بقيادة صدام حسين الذي يدعم الجماعات الإرهابية ويهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن نافلة القول ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الحليفة الأهم لنظام الرئيس السابق صدام حسين في فترة قوته، التي مارس فيها الجزء الأكبر من فظائعه على صعيد حقوق الإنسان في العراق، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الواقع مصدر تجهيزات ومعدات إنتاج أسلحة الدمار الشامل التي استخدامها الرئيس صدام حسين ضد الشعب العراقي من الأكراد.

يقول الكاتب اليميني دانيال بايبس عن هدف الحرب على العراق، منتقداً الرأي القائل إن الولايات المتحدة تسعى إلى عراق حر ومسالم وديمقراطي "إن هدف الحكومة الأمريكية في العراق ينحصر في حماية المصالح الأمريكية، وأن الآلة العسكرية الأمريكية ليست مؤسسة للقيام بالأعمال الاجتماعية والخيرية، كما أنها ليست آلة هدفها إعادة تشكيل العالم، إنها مبدئياً وسيلة لحماية الأمريكيين من التهديدات الداخلية والخارجية، إن الهدف الأمريكي لا يمكن أن يكون عراقاً حراً، بل عراق لا يهدد أمن الأمريكيين". (أنور عشقي، 2006، ص61).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الدوليون تقديم الحجج لتبرير احتلالها للعراق لكسب الرأي العام العالمي في محاولة لإخفاء أهدافها الحقيقية، وهاهي أولى مبررات الحرب قد ثبت عدم مصداقيتها من خلال تقرير اللجنة الرئاسية، الذي يؤكد عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، إذ جاءت تلك النتائج في التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة للرئيس الأمريكي جورج بوش حول التحقيق في القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل، وقالت اللجنة في تقريرها "نحن نستنتج أن الأوساط الاستخباراتية كانت مخطئة تماماً في كل تقديراتها تقريباً التي سبقت الحرب حول أسلحة الدمار الشامل الأمريكية، إلا أن اللجنة المشرفة على التقرير لم تتطرق إلى مسألة مبالغة إدارة بوش في المعلومات الاستخباراتية لتبرير غزوها العراق. (جريدة الديار).

إذن السبب الحقيقي لشن الحرب ضد العراق ليس الخطر الذي يمثله صدام حسين على أمريكا والعالم، ولكنه النفط والرغبة الأمريكية في السيطرة على ثاني أكبر احتياطي مؤكد من النفط على مستوى العالم، ويقول المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية جيمس ويلي، الذي يعد أحد دعاة الحرب ضد العراق للإطاحة بصدام حسين "يجب على الدول التي ترفض مساندة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق أن تدرك أنها لم تحصل على أي نصيب من الغنائم بعد الحرب". (مجلة الجزيرة،2002).

إذن الاحتلال كما هو واضح كان هو الحل الذي استقر عليه مخططو السياسة الأمريكية فقررت الولايات المتحدة الهيمنة التامة على العراق ونفطه وإعادة رسم خريطة الحكم في بغداد، ولقد استطاعت الإدارة الأمريكية وبنجاح أن تلعب بورقة شعور الأمريكيين منذ 11 سبتمبر بتهديد أمنهم لتبرر اللجوء المنفرد إلى القوة العسكرية في أفغانستان ثم العراق بحجة الأمن القومي الأمريكي.

وفي ضوء هذا الاعتداء الواضح على سيادة العراق والانتهاك السافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وباقي قواعد الشرعية الدولية، وفي غياب أي قرار أممي صادر عن مجلس الأمن يجيز أو يفوض الولايات المتحدة وبريطانيا اللجوء إلى القوة، فإن الحرب الأمريكية–البريطانية ضد العراق تعتبر وبكل المقاييس من أخطر صور العدوان في العصر الحديث، وسندنا في ذلك ما ورد في قرار تعريف العدوان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر1974، والذي اعتبر العدوان" بأنه أفدح صور الاستعمال غير المشروع للقوة وأخطرها على الإطلاق، ليس فقط على سيادة وسلم وأمن الدولة الضحية، بل وعلى الأمن والسلم الدوليين ككل". (محمد الهزاط، 2004، ص78).

يقول الكاتب شارل رومان في كتابه " الخوف والكراهية " لاشك أنه لم يتوقع أحد أن تنشب الحرب فى العراق–على الرغم من ضخامة التهديد الأمريكي– لأن الحرب في العرف الدولي ليست أمرًا سهلاً، خصوصًا بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة، سيما أن الأسباب التي عرضتها الإدارة الأمريكية لشن الحرب هي نفس الأسباب التي تدَّعي أنها تريد القضاء عليها في العراق، وأعني إنهاء العنف، فهل يحق لدولة أن تنهي العنف بعنف أكبر منه؟ من الناحية القانونية تعد هذه الحرب وصمة عار على المجتمع الدولي، ليس لأن صدام حسين لايستحق السقوط، بل لأن الولايات المتحدة وقوتها تسببت في الكثير من المشاكل والجرائم في العالم، فكيف يحق لها أن تعطي لنفسها حق القضاء على دولة أو نظام بالقوة؟ " (ناصر بن محمد، 2004).

الخاتمة:

تعرضت هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب الحقيقية وراء احتلال العراق، وذلك من خلال التركيز على دراسة العوامل السياسية، والتي ما كانت إلا واجهة فقط للأسباب الاقتصادية التي أدت إلى هذا الاحتلال، في محاولة لإظهار الدوافع الحقيقية الكامنة وراء هذا الاحتلال في ظل متغيرات دولية أسفرت عن اختلال في توازن القوى وتغيرات هائلة في النسق الدولي، أدت إلى فراغ في المجال الدولي، وذلك بانهيار أحد أقطاب ذلك النسق وهو الاتحاد السوفييتي(السابق)، الأمر الذي أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لاحتلال العراق والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية المتمثلة أساسًا في النفط.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العراق قد تم استهدافه والتدخل في أراضيه واحتلاله تحت عدة مبررات وأسباب قانونية، وسياسية، وإعلامية ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية، رغبة منها في إظهار أن تصرفاتها في العالم تندرج تحت الشرعية الدولية، إلا أن السبب الرئيس والحقيقي لشن الحرب ضد العراق حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة، ليس الخطر الذي يمثله صدام حسين على أمريكا والعالم كما ادَّعت أمريكا، ولكنه النفط والرغبة الأمريكية في السيطرة على ثاني أكبر احتياطي مؤكد من النفط على مستوى العالم، حتى وان لم يعلن عن ذلك صراحة، فالأمر لا يحتاج إلى كبير ذكاء حتى يُفهم، والسبب الآخر الذي لا يقل أهمية عن النفط هو الموقع الاستراتيجي للعراق، والذي يجعل من الممكن توفير الحماية لحلفاء أمريكا وعلى رأسهم إسرائيل، والحصول على موطأ قدم في بلد يتوسط قارات العالم.

المراجع:

إبراهيم نافع (2004)، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الأهرام.

إسماعيل صبري مقلد(1986)، الصراع الأمريكي-السوفييتي حول الشرق الأوسط،الأبعاد الإقليمية والدولية، الكويت : دار السلاسل للنشر.

أنور ماجد عشقي (2006)، الاحتلال الأمريكي للعراق،الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

التقرير الاستراتيجي (2004)، "الحرب على العراق"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

جاسم داخل، نفط العراق سيظل يتدفق لـ250 سنة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9438، الإصدار 30\9\2004م.

جواد بشارة، حرب النفط الأمريكية وإعادة رسم خارطة العراق والعالم العربي، من موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4646. تم الاطلاع عليه في (2015/2/2).

جيف سيمونز(2004)، عراق المستقبل- السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، الطبعة الأولى، بيروت:دار الساقي.

ديفيد هارفي (2004)، الامبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، طبعة أولى، بيروت:الحوار الثقافي.

سمير صارم (2005)، انه النفط - الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر العربي.

طه نوري ياسين(2004)، الحرب الأمريكية على العراق، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم.

عبدالرحمن محمد النعيمي (1994)، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكنوز الادبية.

عبدالخالق عبدالله (مارس1994)، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد181.

عيد بن مسعود الجهني(2001)، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، الطبعة الأولى، الرياض: مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية.

غازي رابعة (1989)، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الاوسط1967-1987، الطبعة الأولى، الأردن:دار الفكر للنشر والتوزيع.

مجموعة باحثين (2003)، العدوان على العراق – خريطة أزمة ومستقبل أمة، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية وقسم العلوم السياسية.

محمد حسين، سياسة أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر، جريدة السياسة الكويتية، العدد12865، الاصدار 11\9\2004.

ناصر بن محمد (2004) ، لماذا يكرهوننا؟ ، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان.

تأثير ثقافة المنظمة عل تبني أساليب المحاسبة الإدارية داخل الشركات العاملة في ليبيا: النظرية الموقفية

د. محمد مسعود الدروقي – جامعة المرقب،
د. فادي حمدي العصفور - جامعة عمان الأهلية
د. أسامة إبراهيم الجرو – جامعة الزاوية

ملخص الدراسة:

هدف الدراسة: *هدفت الدراسة لاختبار مدى تأثير الثقافة التنظيمية على تبني أساليب المحاسبة الإدارية المتمثلة في أساليب تكلفة المنتج، أساليب الميزانية، أساليب قياس الأداء، وأساليب دعم القرارات داخل الشركات العاملة في ليبيا. لتحقيق هذا الهدف تم استخدام النظرية الموقفية استنادا على المنهج التفاعلي والانتقائي.*

المنهجية: *تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة اعتماداً على صحيفة الاستبيان المدارة شخصياً من107 شركة عاملة في ليبيا كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الأولى ذات العلاقة بالمنهج الانتقائي ، بينما استخدم اختبار سربل لاختبار الفرضيات ذات العلاقة بالمنهج التفاعلي.*

النتائج: *اختبار الفرضية المتعلقة بالمنهج الانتقائي خلصت إلى إن الثقافة التنظيمية ذات دلالة إحصائية عالية في التنبؤ بتبني أساليب المحاسبة الإدارية مجتمعة ولكل مجموعة على حده عند فترة ثقة 95%. إضافة لذلك اختبار الفرضيات ذات الصلة بالمنهج التفاعلي كشفت أن تبني أساليب المحاسبة الإدارية تلعب دور وساطة جزئية ذات دلالة إحصائية ما بين الثقافة التنظيمية وأداء المنظمة سواء أكانت مجتمعة أو لكل مجموعة على حده.*

المساهمة: بما أن الغالبية العظمى للدراسات السابقة، اهتمت بشكل أساسي باختبار تأثير الثقافة التنظيمية على عدد محدود من أنظمة الرقابة الإدارية أو أساليب المحاسبة الإدارية ، عندما كان أغلبها معتمداً على المنهج الانتقائي فقط. فإن هذه الدراسة ساهمت بشكل كبير في فهم مدى تأثير الثقافة التنظيمية على تبني عدد كبير من أساليب المحاسبة الإدارية مستخدمة المنهج الانتقائي بالإضافة إلى دراسة التأثير المتداخل لهذين المتغيرين على الأداء التنظيمي باستخدام المنهج التفاعلي.